

Distr.: General  
13 April 2020  
Arabic  
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون  
البندان 141 و 142 من القائمة الأولية\*  
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021  
تخطيط البرامج

## الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

الجزء الخامس  
التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

### الباب 21 التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

البرنامج 18  
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي





## المحتويات

### الصفحة

4	تصدير .....
5	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019** .....
96	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2021*** .....
	المرفقات
129	الأول - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2021 .....
130	الثاني - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة . . .
133	الثالث - موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، حسب العنصر والبرنامج الفرعي . . .

\*\* تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

\*\*\* تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

## تصدير

خلال العقد الماضي، عملت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصورة منهجية على معالجة مسألة المساواة في سياق التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تصب في موضوع ضمان عدم ترك أحد خلف الركب الذي يشكل ركيزة تستند إليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويحتل موقعا جوهريا فيها. واستمرت اللجنة، بوصفها منظمة ملتزمة التزاما تاما بتنمية بلدان المنطقة، في أداء دورها كمركز فكر رائد في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وبهذه الصفة، أجرت اللجنة تحليلات وقدمت المشورة في مجال السياسات إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل معالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 العالمية. وعززت اللجنة أيضا دورها في الدعوة للاجتماعات من خلال توفير منصات حكومية دولية لإجراء حوار بشأن السياسات، وبناء توافق الآراء، والتعلم من الأقران، وعقد المناقشات بشأن وضع المعايير. وواصلت اللجنة توفير المشورة في مجال السياسات والدعم التشغيلي والتعاون التقني، بناء على طلب الدول الأعضاء، من أجل تنفيذ أنشطة تنمية القدرات على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

وساعدت التحليلات والمقترحات السياساتية التي وقَّرتها اللجنة في الفترة الأخيرة على تحفيز النقاش بشأن قضايا التنمية الإقليمية الهامة. وحافظت اللجنة على دورها كممتدّى عالمي ومحايد لتعزيز مناقشة السياسات العامة، وتبادل أفضل الممارسات، وتعزيز المواقف الإقليمية في المنتديات العالمية، وكذلك في الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تُعقد على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي ومؤتمرات القمة التي يعقدها رؤساء الدول والحكومات.

وما فتئت اللجنة تدعم السلفادور وغواتيمالا والمكسيك وهندوراس في طرح خطة إنمائية شاملة كوسيلة لتوطيد التعاون بين هذه البلدان في المسائل المتعلقة بالصلة بين التنمية والهجرة، مع التركيز على الأمن البشري حتى يتسنى للتنقل البشري أن يصبح خيارا وليس إلزاما. فقد عملت آلية التنسيق الخاصة التي أنشأها الأمين العام ورأسها الأمانة التنفيذية للجنة على ضمان استجابة منظومة الأمم المتحدة بطريقة استراتيجية ومتسقة ومناسبة التوقيت لاحتياجات الدول الأعضاء وطلباتها فيما يتعلق بهذه الخطة الإنمائية. ومن خلال آلية التنسيق، تسنى جمع مساهمات متعددة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وتعيين المشاريع ومبادرات التعاون التي يضطلع بها الشركاء في التنمية، والجمع بين كل الأطراف المهمة على الصعيدين دون الإقليمي والوطني.

وتتألف أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في معظمها من بلدان متوسطة الدخل، ترتفع فيها مستويات انعدام المساواة. وقد أثارت اللجنة مسألة التحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، وشجَّعت استخدام منهجية بديلة - وهي منهجية الفجوة الهيكلية - بدلا من استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المؤشر التمثيلي الوحيد للتنمية. وأولت اللجنة أيضا أولوية لمنطقة البحر الكاريبي. فاستراتيجية "منطقة البحر الكاريبي أولا" تظهر مدى التزام اللجنة بدعم جدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 الشاملة وأهداف التنمية المستدامة. وأخيرا، فإن اللجنة ستستمر في إيصال صوت البلد الوحيد في المنطقة الذي ينتمي لفئة أقل البلدان نموا وصوت البلدان النامية غير الساحلية. وأود في الختام أن أشكر الدول الأعضاء على الدعم المستمر الذي تقدمه إلى المؤسسة.

(توقيع) أليسيا بارسينا

الأمانة التنفيذية

للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

## ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019

### التوجه العام

#### الولايات والمعلومات الأساسية

1-21 تتولى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مسؤولية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة بيئياً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال التعاون الدولي، وعن طريق إجراء بحوث تطبيقية وتحليلات مقارنة قائمة على الأدلة للعمليات الإنمائية، وتوفير ما يتصل بذلك من خدمات معيارية وخدمات تتعلق بتنمية القدرة التشغيلية وبالتعاون التقني، وكذلك الخدمات الاستشارية، دعماً للجهود الإنمائية في المنطقة. وتستند اللجنة ولايتها من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 106 (سادساً)، الذي أنشأ المجلس به اللجنة بغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة وتنسيق العمل من أجلها، وترسيخ العلاقات الاقتصادية التي تربط بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ببعضها والتي تربطها بغيرها من مناطق العالم وبلدانه. وفي عام 1996، قررت اللجنة، بموجب قرارها 553 (د-26)، أن عليها أن تضطلع بأمور منها التعاون مع الدول الأعضاء في إجراء تحليل شامل للعمليات الإنمائية يكون موجّهاً نحو صياغة السياسات العامة ورصدها وتقييمها وفيما يستتبعه ذلك من توفير للخدمات التشغيلية في مجالات المعلومات المتخصصة والخدمات الاستشارية والتدريب ودعم التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي. ودعم اللجنة الرامي إلى تنمية قدرة الحكومات على صياغة سياسات التنمية المستدامة وتنفيذها يُقدّم كذلك من خلال تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب التنمية.

#### الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021

2-21 تواجه بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سيناريو يتسم بالتعقيد. فبعد تسجيل معدلات نمو متوسطة منخفضة لعدة سنوات في المنطقة، وإن كانت بدرجة متباينة فيما بين البلدان، تشهد المنطقة تباطؤاً عاماً في ديناميكية اقتصاداتها، مقترناً بانخفاض الطلب الخارجي وتقلب الأسواق المالية الدولية. ففي الفترة بين عامي 2014 و 2019، انخفض نصيب الفرد في المنطقة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4 في المائة. وفي عام 2019، كان هناك 191 مليون شخص تقريباً لا يزالون يعيشون في فقر في سياق يتسم بتصاعد المطالبات الاجتماعية بتقليل عدم المساواة وزيادة الإدماج الاجتماعي. وستزداد هذه الأرقام سوءاً بسبب الأثر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة لجائحة كوفيد-19 العالمية، حيث تشهد اقتصادات المنطقة انخفاضاً حاداً في النمو وتتصاعد معدلات الفقر فيها بشدة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك تحديات هامة تتعلق بتمويل السياسات العامة. ولذلك، فإن مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب الذي تكفله خطة التنمية المستدامة لعام 2030 له أهمية أساسية في إحراز التقدم في بناء مؤسسات ونظم للحماية الاجتماعية الشاملة تلبي احتياجات شرائح السكان المتنوعة.

3-21 وعلاوة على ذلك، تواجه المنطقة ثغرات مستمرة في البنية التحتية وارتفاعاً في التكاليف اللوجستية، مما يؤثر على القدرة التنافسية الإقليمية، ومن أجل تقليل اعتماد اقتصادات المنطقة على السلع الأساسية ودعم تنوع هيكلها الإنتاجي، لا بد من إجراء تغيير في أنماط الاستثمار. ويلزم في هذا السياق تطبيق سياسات عامة لتحفيز النمو وتقليل عدم المساواة. وفيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي، فإن إعادة تنشيط النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يقتضي تحسين التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لأداء دور معزز، تقتضيه الضرورة الآن أكثر من أي وقت مضى، في سياق الأزمة الاقتصادية التي تواجهها بلدان المنطقة وتدهور الظروف المعيشية لسكانها. ويلزم أيضاً المضي قدماً في تنفيذ الضرائب التصاعدية، جنباً إلى جنب مع تحسين أنماط الإنفاق العام.

21-4 وفي ضوء ما تقدم، فإن العمل المنهجي الذي قامت به اللجنة خلال العقد الماضي فيما يتعلق بمعالجة مسألة المساواة في سياق التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قد أتاح لها، منذ وقت مبكر جداً، أن تُؤمّن برنامج عملها مع احتياجات الدول الأعضاء ومطالبها التي تنشأ وهي تُنفّذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ستواصل اللجنة توفير تحليلات وتوصيات سياساتية ذات صلة في الوقت المناسب بشأن المسائل الإنمائية. وستعمل اللجنة عن كثب مع حكومات المنطقة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة (مثل مجتمع الأعمال، والمجتمع الأكاديمي والجامعات، والمجتمع المدني) من أجل تقوية الروابط بين الخبرات الوطنية لفرادى البلدان والمنظورات الإقليمية، وتعزيز قابلية البيانات للمقارنة وتبادل الممارسات الجيدة، وتوفير خدمات تعاون تقني فعال بشأن المسائل العابرة للحدود التي تدخل ضمن اختصاصها. وهي ستركّز على أعمال التحليل ووضع المعايير والدعوة وبناء القدرات لتعزيز تصميم الاستراتيجيات والسياسات العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة وتيسير المتابعة والاستعراض المستمرين لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2030. وستؤدي الخدمات التشغيلية في مجالات المعلومات المتخصصة والتعاون التقني والتدريب إلى توطيد التعاون وإقامة الشبكات وتبادل الممارسات الجيدة على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتتمحور الاستراتيجية العامة التي تتبعها اللجنة في تحقيق أهداف البرنامج حول 13 برنامجاً فرعياً مترابطة ومتكاملة، تُنفّذ من خلال نهج متكامل ومتعدد التخصصات. وقد بُذلت جهود خاصة للتأكد من أن تعكس جميع أجزاء هذه الوثيقة استراتيجية اللجنة الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

21-5 وفي إطار عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي ومن أجل تحسين قدرة اللجنة على الوفاء بالغرض المتمثل في دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمكينها بشكل أفضل من تنفيذ ولايتها، فإن اللجنة تقترح إدخال تعديلات على إدخال تعديلات على برنامج عمل: البرنامج الفرعي 1، الروابط بالاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون الإقليمي، الذي غيرت تسميته لتصبح "التجارة الدولية والتكامل والبنية التحتية"؛ والبرنامج الفرعي 2، الإنتاج والابتكار؛ والبرنامج الفرعي 8، الموارد الطبيعية والبنية التحتية، الذي غيرت تسميته لتصبح "الموارد الطبيعية". وتتمثل هذه التعديلات في تحديث استراتيجيات التنفيذ المتبعة في إطار البرامج الفرعية المذكورة من أجل إدماج مجال الزراعة المواضيعي تحت البرنامج الفرعي 8 (كان مدرجا في السابق تحت البرنامج الفرعي 2)، ومجال البنية التحتية المواضيعي تحت البرنامج الفرعي 1 (كان مدرجا في السابق تحت البرنامج الفرعي 8)، وفقاً لقرار اللجنة 736 (PLEN.34).

21-6 ويتعلق الأساس المنطقي الذي تستند إليه هذه التعديلات بالسياق الدولي الراهن، الذي يقاوم بسبب الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19، والذي تواجه فيه بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحديات في إعادة تشكيل ومواءمة استراتيجيات التي تُطبّقها للاندماج الدولي، بتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة الوسيطة، وتنويع سلة صادراتها، وتقوية روابط الإنتاج بينها وبين الاقتصادات الناشئة الأخرى. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، يجب تعميق التكامل والتنسيق على الصعيد الإقليمي، لا سيما في المجالات التي تؤدي دوراً رئيسياً في تشغيل سلاسل القيمة، مثل اللوجستيات، والتيسير، والنقارب التنظيمي، والتنقل البشري. والنقد الذي تحرزه المنطقة على طريق الاندماج في الاقتصاد العالمي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتوقف على تحسين نطاق التغطية بخدمات لوجستياتها وبنيتها التحتية ويتوقف أكثر فأكثر على جودتها. والتغلب على هذا التحدي يستلزم ما هو أكثر من التركيز التقليدي على تعبئة الاستثمار العام والخاص في البنية التحتية أو تحسين السياسات القطاعية؛ فهو يتطلب إحداث تحول تدريجي في الحوكمة الكلية لقطاع البنية التحتية اللوجستية، من حيث التشييد ومن حيث الصيانة، وتوفير اللوجستيات وخدمات التنقل.

21-7 وعلاوة على ذلك، تتسم أنماط الإنتاج في المنطقة باعتمادها الشديد على الموارد الطبيعية، بشكل يسهم في تشكيل مسار إنمائي إقليمي غير مستدام على المدى الطويل. فالمنطقة لم تستند من الاتجاه الإيجابي لدورات السلع الأساسية السابقة من أجل الابتكار وإضافة القيمة والتنويع في اقتصاداتها. ويعني غياب الابتكار التكنولوجي أن المنطقة تعتمد على واردات السلع

والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، وهو ما يؤدي بها إلى تكثيف استغلال مواردها الطبيعية وزيادة اعتمادها على دورة السلع الأساسية. وتقترح اللجنة في هذا السياق تحسين حوكمة الموارد الطبيعية من أجل بناء نموذج جديد للتنمية المستدامة يكون قائما على المساواة وتنوع الإنتاج، ولا يغطي الموارد غير المتجددة فحسب وإنما يغطي أيضا الموارد المتجددة والزراعة والتنوع البيولوجي.

21-8 وستواصل اللجنة عرض خدماتها القيمة التي تلبي توقعات الدول الأعضاء، عن طريق الجمع بين وظائفها الرئيسية الثلاثة وهي: الاضطلاع بدور القيادة الفكرية ومركز الفكر من خلال أداء الأعمال المتعلقة بالتحليل ووضع المعايير وإدارة المعارف؛ وممارسة سلطة الدعوة إلى الاجتماعات من خلال المنصات الحكومية الدولية والهيئات الفرعية التابعة لها؛ والاضطلاع بالدور التنفيذي من خلال توفير التعاون التقني والخدمات الاستشارية وخدمات تنمية القدرات والتعلم من الأقران، التي تستند إلى البيانات والتحليل الدقيق القائم على الأدلة وفهم واقع المنطقة. وستواصل اللجنة أيضا تشجيع اتباع نهج متكامل ومتعدد القطاعات لتحقيق التنمية، وإيصال صوت البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، بما فيها البلد الوحيد في المنطقة الذي ينتمي لفئة أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، والبلدان المتوسطة الدخل التي تشكل غالبية البلدان في المنطقة.

21-9 وستواصل اللجنة توفير متابعة متكاملة وشاملة لمؤتمرات القمة العالمية من منظور إقليمي، بحيث تُنسّق النهج الذي تتبعه المنطقة في تنفيذ خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، ستعقد اللجنة، تحت رعايتها، الاجتماع الخامس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيقدم استنتاجاته الرئيسية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

21-10 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2021 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) أن يظل المجتمع الدولي ملتزماً بتنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وبمواصلة الإجراءات الجماعية المنسقة للتغلب على الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19؛
- (ب) أن تواصل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقديم الدعم وإيلاء أولوية عليا للتعاون والتكامل والتآزر على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ولخطط التقارب والتكامل بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة بيئياً؛
- (ج) أن تقدم الجماعات الإقليمية والدولية الدعم للدول الأعضاء في اللجنة وتستجيب لاحتياجاتها وشواغلها المحددة فيما يتعلق بما يلي: '1' التجارة الدولية والتكامل وتوفير البنية التحتية؛ '2' التنمية الإنتاجية والسياسات الاقتصادية الكلية في تلك الدول؛ '3' التنمية الاجتماعية واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في كفالة الحماية الاجتماعية والمساواة، بما يشمل تنفيذ جدول الأعمال الإقليمي لتشجيع التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع؛ '4' إعطاء الأولوية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات العامة، مع مراعاة استراتيجية مونتيفيديو لتنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية في سياق إطار التنمية المستدامة لعام 2030؛ '5' تنفيذ توصيات إطار العمل لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014، وتوافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، والاستراتيجية الإقليمية لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ '6' الحكم الرشيد والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية؛ '7' إدماج الشواغل البيئية والحضرية في السياسات العامة؛ '8' إيلاء الأولوية للتخطيط الإنمائي والإدارة العامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ '9' أعمال المؤتمر الإحصائي للأمركتين والأولويات التي يضعها للتنمية الإحصائية في المنطقة.

21-11 وتراعي اللجنة المنظور الجنساني في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها ونتائجها، حسب الاقتضاء. ويُتَشَاوَرُ مع جهات تنسيق الشؤون الجنسانية في وضع البرامج؛ ويُراعى التحليل الجنساني في جميع المجالات التي تشملها ولاية اللجنة. وفي ظل التركيز

المعزز على المسائل الجنسانية، جرى تعزيز مراعاة الجوانب الجنسانية في عدة مجالات تشملها ولاية اللجنة. فالنتيجة المقررة لعام 2021 في إطار البرنامج الفرعي 5 (تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية)، على سبيل المثال، تعكس تزايد طلب بلدان المنطقة على أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات لتعزيز القدرات الإحصائية في مجال إنتاج المؤشرات الجنسانية وتحسين التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية والآليات المعنية بالنهوض بالمرأة.

21-12 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستواصل اللجنة التعاون مع مؤسسات بريتون وودز، وخصوصاً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك مع منظمات البلدان الأمريكية والبلدان الإيبيرية - الأمريكية مثل منظمة الدول الأمريكية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والأمانة العامة الإيبيرية - الأمريكية والمصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، ستعزز اللجنة تعاونها الوثيق مع جميع الآليات الإقليمية، بما فيها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية، والسوق الجنوبية المشتركة، ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وتحالف المحيط الهادئ، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا. وستعزز اللجنة أيضاً تعاونها مع رابطات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر والقطاع الأكاديمي بهدف تشجيع الحوار حول السياسات وإشراك تلك الهيئات في تنفيذ خطة عام 2030 الذي تحركه الدول الأعضاء في نهاية المطاف. وستواصل اللجنة مشاركتها النشطة الرامية إلى تعزيز التنسيق الفني فيما بين جميع الكيانات المشاركة في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

## الولايات التشريعية

21-13 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

### قرارات الجمعية العامة

2/55	إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية	161/66	العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان
269/58	تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات	210/66	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل
57/59	العولمة العادلة: تهيئة الفرص للجميع - تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة	213/66	مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً
1/60	نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005	216/66	دور المرأة في التنمية
4/60	برنامج عالمي للحوار بين الحضارات	288/66	المستقبل الذي نصبو إليه
260/63	الأنشطة المتصلة بالتنمية	140/67	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في ما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام 2015 وما بعده
172/64	الحق في التنمية	164/67	حقوق الإنسان والفقر المدقع
222/64	وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب	217/67	نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد
289/64	الاتفاق على نطاق المنظومة	226/67	الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
1/65	الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	230/67	دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد
71/66	التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	1/68	استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة 16/61 المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي
84/66	تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	4/68	الإعلان المنبثق من الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية
125/66	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	6/68	الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي أقيمت في سياق متابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
155/66	الحق في التنمية	158/68	الحق في التنمية
157/66	تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي وأهمية اللانقائية والحياد والموضوعية	198/68	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية



النظام المالي الدولي والتنمية	201/68	الحق في التنمية	192/71
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	202/68	الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	243/71
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	204/68	التعاون فيما بين بلدان الجنوب	244/71
تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلات تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	210/68	إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف	172/72
تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	220/68	القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	204/72
التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل	222/68	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية	232/72
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	230/68	إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	279/72
نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين	234/68	نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين	254/73
خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)	313/69	وثيقة بونين آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب	291/73
تحويل عالما: خطة التنمية المستدامة لعام 2030	1/70	تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلات تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	216/74
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترايف	211/70	متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلات تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	217/74
التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل	215/70		
دور المرأة في التنمية	219/70		
متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي	299/70		

#### قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

المقرر 310/2004	تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة	16/2013	إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها
2/2012	دور منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف والوفاء بالالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتعليم	44/2013	متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
9/2012	القضاء على الفقر	2/2016	إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها
30/2012	دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، بما فيها القرار 16/61	8/2016	إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر
5/2013	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 226/67 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	12/2016	إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة
		7/2018	إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

650 (د-33) قرار برازيليا	717 (د-37) قرار هافانا
666 (د-34) قرار سان سلفادور	728 (د-37) برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأولوياتها لعام 2020
690 (د-35) قرار ليما	736 (الجلسة العامة 34) برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأولوياتها لعام 2021
697 (د-36) قرار آفاق 2030	
700 (د-36) قرار المكسيك بشأن إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة	

المنجزات المستهدفة

14-21 يعرض الجدول 1-21 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2019-2021.

الجدول 1-21

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية<sup>(1)</sup>

الفئة والفئة الفرعية				المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2019 لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1	1	1	3	1
2	1	1	5	1
3	1	1	3	1
4	1	1	3	1
5	1	1	3	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
6	15	13	30	15
7	10	10	10	10
8	2	2	2	2
9	1	1	1	1
10	1	1	1	1
11	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)				
12	3	3	3	3
13	1	1	1	1

## دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الكتيبات، والصحائف الوقائية، واللوحات البيانية الجدارية، ومجموعات المواد الإعلامية؛ و 4 أعداد من الرسالة الإخبارية الإلكترونية التي تصدرها اللجنة بعنوان "ECLAC Notes"؛ والأنشطة الإعلامية المتصلة بالأمم المتحدة ومناسبات اللجنة والاحتفالات الخاصة. العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: الحملات التي تُنظَّم على وسائل التواصل الاجتماعي؛ والجولات المصحوبة بمرشدين في مباني اللجنة في سانتياغو؛ والتغطية الفوتوغرافية لاجتماعات اللجنة وأنشطتها والمنتجات السمعية البصرية التي تتعلق بعمل اللجنة؛ والمؤتمرات الصحفية واللقاءات الإعلامية التي تتعلق بإطلاق المنشورات الرئيسية وغيرها من وثائق اللجنة والأمم المتحدة ذات الصلة؛ والنشرات الصحفية التي تصدر باللغتين الإسبانية والإنكليزية بشأن عمل اللجنة والأمم المتحدة؛ وأنشطة الاتصال بوسائل الإعلام الوطنية والدولية التي تجري لتنسيق المقابلات التي تُعقد مع المتحدثين باسم الأمم المتحدة/اللجنة.

## أنشطة التقييم

15-21 استرشد في إعداد الخطة البرنامجية لعام 2021 بالتقييمين التاليين اللذين أنجزا في عام 2019:

(أ) تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تأهب كيانات الأمم المتحدة واتساق سياساتها ونتائجها المبكرة المرتبطة بدعمها لأهداف التنمية المستدامة؛

(ب) التقييم الذاتي المتصل بتعزيز قدرة بلدان أمريكا الوسطى على إعداد سياسات واستراتيجيات للطاقة المستدامة.

16-21 وقد روعيت في الخطة البرنامجية لعام 2021 نتائج التقييمين المذكورين في الفقرة 21-15 أعلاه. وتمشيا مع مبادئ فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، تستخدم اللجنة التقييمات كأدوات للشفافية والمساءلة والتعلم. فقد أُدرجت في برنامج عمل اللجنة، على سبيل المثال، توصيات تتعلق بالحاجة إلى نشر الدروس المستفادة من تنفيذ المشاريع، وتتعلق كذلك بفرصة تشجيع إضفاء الطابع المؤسسي على الهيئات الإقليمية، بالنظر إلى إمكانية تطبيقها على نطاق واسع.

17-21 من المقرر إجراء التقييمات والتقييمات الذاتية التالية لعام 2021:

(أ) التحولات التكنولوجية في أمريكا اللاتينية؛

(ب) تعزيز الأطر المؤسسية الوطنية في دول منطقة البحر الكاريبي؛

(ج) تعزيز التنسيق والاتساق والفعالية في تنفيذ البعد البيئي لخطة عام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(د) تعزيز الروابط الريفية-الحضرية من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع في كولومبيا؛

(هـ) رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالطاقة؛

(و) تعزيز المؤسسات واتساق السياسات الاجتماعية وتكاملها على الصعيد القطري لتشجيع المساواة.

## برنامج العمل

### البرنامج الفرعي 1

#### التجارة الدولية والتكامل والبنية التحتية

#### الهدف

18-21 الهدف الذي يساهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين التكامل واللوجستيات والبنية التحتية على الصعيد الإقليمي من أجل تشجيع التنمية الكاملة المقترنة بالمساواة وتعزيز دور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي.

#### الاستراتيجية

19-21 من أجل الإسهام في تعزيز دور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، سيواصل البرنامج الفرعي دعم تحسين قدرة الدول الأعضاء على التعاون والمشاركة بمزيد من الفعالية في التجارة العالمية والإقليمية، وتقليل اعتمادها على صادرات المنتجات الأولية، وتعزيز سلاسل الإمداد الإقليمية، وهو ما يُتَوَقَّع أن يؤدي إلى أن تُطَبَّق البلدان سياسات تشجع على تعزيز نمو اقتصادي أكثر اطرادا وشمولية واستدامة، من خلال أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مما يساهم في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة)، فضلاً عن إيجاد فرص عمل منتجة وذات جودة، مما يساهم في تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة وتوفير العمل اللائق للجميع)، ولا سيما الغاية 8-2 (تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة) والغاية 8-3 (تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية). وسيضطلع البرنامج الفرعي أيضاً، عند الطلب، بأنشطة المساعدة التقنية والدراسات. وعلاوة على ذلك، فأنشطة البرنامج الفرعي تصب في اتجاه تعزيز قدرة البلدان على مواجهة التحديات الجديدة مثل التجارة والخدمات الرقمية، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، وإضفاء طابع دولي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتيسير التجارة، ووضع معايير جديدة للقطاعين العام والخاص، والاستدامة البيئية، والصلات بالقضايا الناشئة في مجال البنية التحتية للتجارة من خلال إجراء تحليلات على الصعيدين القطري والإقليمي. و يُتَوَقَّع أن يؤدي هذا العمل إلى تعزيز قدرة البلدان على صياغة سياسات تجارية، بما يشمل التفاوض على اتفاقات تجارية وتنفيذها وإدارتها على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو المحدود الأطراف أو المتعدد الأطراف، على نحو يكفل معاملة خاصة وامتيازاً للبلدان النامية، ومن ثمَّ يساهم في تحقيق الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها). وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات وضع برنامج تجريبي في هندوراس للبصمة البيئية للبن باستخدام منهجية الاتحاد الأوروبي؛ وتصميم سياسات عامة تشجع روابط الإنتاج بين قطاعات التصدير وبقية قطاعات الاقتصاد في كوستاريكا، بما يعزز القدرات الوطنية على صياغة وتنفيذ سياسات عامة لتعزيز قطاع الصادرات.

20-21 ومن أجل الإسهام في تحسين التكامل واللوجستيات والبنية التحتية على الصعيد الإقليمي بهدف تعزيز التنمية الكاملة المقترنة بالمساواة، سيساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في وضع السياسات اللوجستية واستعراضها على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وسيقدم البرنامج الفرعي توصيات سياساتية ومساعدة تقنية لرصد الثغرات في البنية التحتية الاقتصادية والاستثمار في المنطقة، ونشر خيارات سياساتية جديدة، وتشجيع تبادل الممارسات الجيدة في مجال تشغيل البنية التحتية للوجستيات والنقل (مع التركيز على الموانئ وممرات التجارة الرئيسية). وعلاوة على ذلك، فهو سيقوم بتحليل اللوجستيات وتيسير التجارة وتطوير

البنية التحتية على الصعيد الوطني والصعيد العابر للحدود، ولا سيما في البلدان النامية غير الساحلية، والدول الأعضاء الأخرى ذات الاحتياجات الخاصة، مما يساهم في تحسين الربط بين البلدان وتعزيز مشاركتها في التدفقات التجارية الإقليمية والعالمية، وبالتالي يساهم في بلوغ الغاية 17-11 (زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020). وسيعزز البرنامج الفرعي أيضاً تنسيق سياسات اللوجستيات والتنقل مع مبادرات التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأخيراً، فسيسعى البرنامج الفرعي إلى تعميم مراعاة التوازن بين الكفاءة والقدرة على الصمود والاستدامة بوصفه ركيزة لسياسات البنية التحتية اللوجستية، وسيسعى إلى دعم تنفيذ السياسات التي تزيد حصة السلع الصناعية في صادرات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وسيساهم بذلك في تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة (إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار). ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تعزيز قدرة بلدان المنطقة على المشاركة بفعالية أكبر في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، وتقليل التكاليف اللوجستية المفرطة التي تؤثر على القدرة التنافسية للاقتصادات وإنتاجيتها، وتشجيع تجارة أكثر استدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال اعتماد بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، بوصفها أعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، السياسة الإطارية الإقليمية للتنقل واللوجستيات في أمريكا الوسطى. وهذا الصك هو نتيجة التعاون التقني والدعوة والتنسيق المؤسسي الذي تقدمه اللجنة إلى هذه البلدان الستة التي تنتمي لأمريكا الوسطى.

### الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

21-21 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تحسين قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على المشاركة بفعالية في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، كما يتضح من قيام ثمانية عشر بلداً من بلدان المنطقة باعتماد تدابير وإجراءات للتجارة والتكامل في شكل تكييف جداولها الوطنية للمدخلات والمخرجات في جدول إقليمي منسق للمدخلات والمخرجات، مما يمثل زيادة بالمقارنة مع الهدف المقرر لفترة السنتين وهو تسعة بلدان.

### الأداء البرنامجي في عام 2019: قيام بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتعيين سلاسل القيمة الإقليمية من أجل زيادة التكامل والتعاون

22-21 منذ عام 2016، يقوم البرنامج الفرعي بتنفيذ مشروع لتعزيز زيادة التكامل والتعاون فيما بين ثمانية عشر بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باستخدام جداول المدخلات والمخرجات كأداة للتحليل والتخطيط الاقتصادي لتعزيز إدماج بلدان المنطقة في سلاسل القيمة داخل المنطقة. ونتيجة للأنشطة المنفذة في إطار المشروع، قام البرنامج الفرعي في عام 2019 بتجميع جدول المدخلات والمخرجات لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يتضمن تدفقات التجارة والإنتاج المنسقة لأكثر من 40 قطاعاً اقتصادياً ويجمع جدول المدخلات والمخرجات دون الإقليمي لمنطقة أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية والمكسيك مع جدول المدخلات والمخرجات لأمريكا الجنوبية. وقد عُرض هذا الجدول الإقليمي الأول من نوعه في مؤتمر "جداول المدخلات والمخرجات كأداة للسياسات التجارية والصناعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعلاقتها بآسيا والمحيط الهادئ" الذي عُقد في سانتو دومينغو، في أيلول/سبتمبر 2019. ومن الإنجازات الهامة الأخرى تنسيق جدول المدخلات والمخرجات لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع مختلف جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية القائمة، مثل الجداول الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصرف التنمية الآسيوي، وقاعدة البيانات العالمية للمدخلات والمخرجات. وسيسمح هذا التنسيق بالتقريب بين مختلف المبادرات المتعلقة بجداول المدخلات والمخرجات ويمهد الطريق نحو إنشاء جدول عالمي للمدخلات والمخرجات باستخدام بيانات منسقة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ البرنامج

الفرعي مشروعا أوسع نطاقا لتعزيز التكامل التجاري بين بلدان شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ينفذ بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

23-21 وتهدف هذه المشاريع، من خلال أنشطتها، إلى مساعدة الدول الأعضاء في تحديث وتنقيح الجداول الوطنية للمدخلات والمخرجات. ومن خلال إظهار التوازن بين عرض السلع والخدمات واستخدامها في الاقتصاد على مختلف المستويات والروابط بين القطاعات على الصعيدين الوطني والعالمي، تشكل هذه الجداول أداة مفيدة للتخطيط الاقتصادي والسياسة التجارية من خلال تحليل سلاسل القيمة بتحديد القطاعات التي يمكن أن تتيح المزيد من الفرص التجارية.

#### التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

24-21 أسهم هذا العمل في تحسين التكامل واللوجستيات والبنية التحتية على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز التنمية الكاملة المقترنة بالمساواة، كما يتضح من قرار السلفادور الانضمام إلى الاتحاد الجمركي مع غواتيمالا وهندوراس (المثلث الشمالي)، الذي استند إلى تحليل سلاسل القيمة لتحديد المجالات التي يمكن أن تشهد نموا في التجارة، ومحاكاة أثر الانضمام إلى الاتحاد. وقد أدى ذلك إلى زيادة تعزيز التكامل في منطقة أمريكا الوسطى، كما يتضح من وضع قواعد لتيسير النقل الجوي في عام 2019، مما يعزز المثلث الشمالي أكثر.

الجدول 2-21

مقياس الأداء

2015	2016	2017	2018	2019
لا ينطبق	الخدمات الاستشارية التي طلبتها غواتيمالا وهندوراس بشأن الآثار المحتملة للاتحاد الجمركي الثنائي	إنشاء الاتحاد الجمركي بين غواتيمالا وهندوراس	إنشاء الاتحاد الجمركي بين غواتيمالا وهندوراس والسلفادور	وضع قواعد تيسير النقل الجوي التي عززت المثلث الشمالي

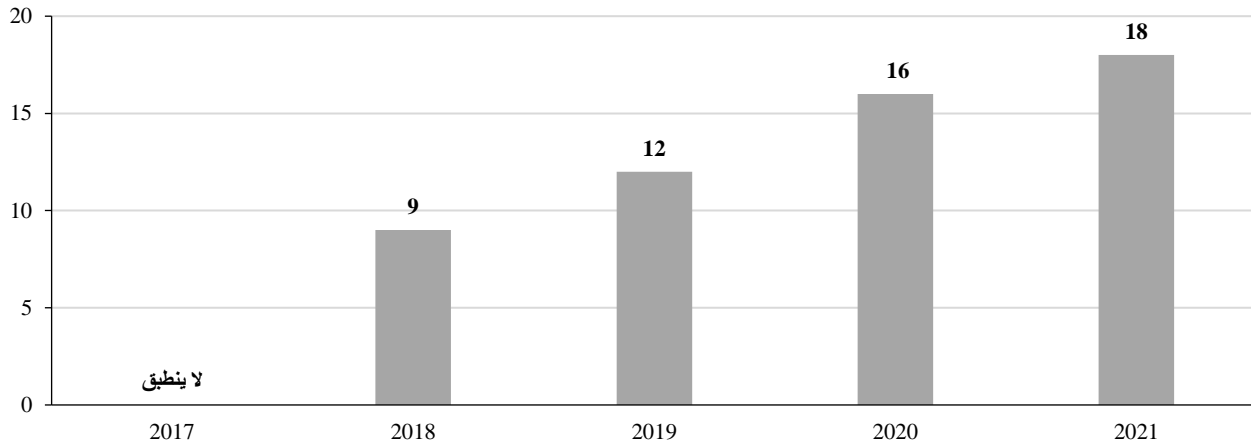
### النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: فهم سلاسل القيمة الإقليمية الثنائية مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ (نتيجة مرحلة من عام 2020)

25-21 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بتعيين سلاسل القيمة، بما فيها عملية إنتاج السلع والإيرادات التي تدرها طوال العملية، تمشيا مع ولايته، وسيدعم البلدان التي تستخدم المعلومات لتحسين وضع السياسات القائمة على الأدلة، وهو ما يُتوقع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل 21-أولا

مقياس الأداء: العدد التراكمي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجازة في استخدام جداول المدخلات والمخرجات دون الإقليمية و/أو الإقليمية و/أو الإقليمية الثنائية



## النتيجة 2: تعزيز القدرة التنافسية اللوجستية من خلال تنسيق السياسات الإقليمية لتيسير التجارة والبنية التحتية (نتيجة جديدة)

26-21 سيعمل البرنامج الفرعي على دعم حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحسين قدرتها التنافسية وتعزيز التجارة داخل المنطقة عن طريق تعزيز عمليات تيسير التجارة، والدعوة إلى تحسين البنية التحتية وإكسابها القدرة على الصمود، وتشجيع استخدام وسائل نقل أكثر كفاءة. ومتوسط معدل التعريفية الجمركية المطبق في المنطقة على السلع المستوردة منخفض. غير أن هناك عدة تكاليف إضافية مرتبطة بنقص البنية التحتية، وكذلك بالحواجز الإدارية التي تعوق الإمكانات التجارية للسوق الإقليمية. وكانت الشواغل المتعلقة باستمرار الحواجز غير التعريفية أمام التجارة، ونقص البنية التحتية، وغياب الخدمات اللوجستية التنافسية من ضمن القضايا الرئيسية في جدول أعمال التكامل في السنوات الأخيرة. ولدعم هذه العملية، ما فتئ البرنامج الفرعي يدعم بلدان المنطقة في تقييم التكاليف المرتبطة بعدم وجود برنامج لتيسير التجارة، وفي تنفيذ برنامج لتقليل الحواجز الإدارية أمام التجارة. كما تجلّى هذا الاهتمام التقني والسياسي في عدة جداول أعمال دون إقليمية تشمل خريطة طريق الاتحاد الجمركي 2015-2024؛ والسياسة الإطارية الإقليمية للتنقل واللوجستيات في أمريكا الوسطى؛ وجدول أعمال أمريكا الوسطى المتعلق باللوجستيات والتكامل الاقتصادي؛ واستراتيجية أمريكا الوسطى لتيسير التجارة والتنافسية.

27-21 ومن أجل التغلب على عدم كفاية وعدم استدامة توفير البنية التحتية والخدمات اللوجستية في هذه المنطقة، ما فتئ البرنامج الفرعي منذ عام 2010 يساعد بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تصميم وتنفيذ سياسات وطنية تركز أكثر على الاتساق والاستدامة، وتراعي الشواغل الاجتماعية والبيئية، فضلا عن تيسير تنسيق هذه السياسات على الصعيد دون الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد زاد البرنامج الفرعي من التوعية والدعوة والتنسيق المؤسسي على أعلى مستوى سياسي، من خلال آلية توكستلا للحوار والتنسيق. ويجتمع في إطار هذا المنتدى رؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا الوسطى العشرة لدراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك على الصعيد الإقليمي والمتعلق بنصف الكرة الغربي والعالمي، وترتيب المواقف المشتركة في مختلف المنتديات المتعددة الأطراف، وتشجيع المشاريع الاقتصادية المشتركة، والاتفاق على إجراءات التعاون الإقليمي في جميع المجالات، وغير ذلك من الأنشطة.

21-28 ومنذ عام 2015، تمكن البرنامج الفرعي من إدراج موضوع تيسير التجارة والبنية التحتية واللوجستيات في جدول أعمال اجتماعات رؤساء الدول والوزراء المسؤولين عن القطاعات المعنية، حيث ظل يتلقى بانتظام طلبات للحصول على دعم إضافي لتحقيق التكامل على مستوى البنية التحتية للوجستيات وتنسيق التدابير التقنية والاقتصادية فيما يتعلق بالشحن ونقل الركاب في السوق دون الإقليمية. وستتيح هذه العناصر تنفيذ إطار إقليمي لتمويل مشاريع النقل الإقليمية التي لا تهدف إلى تحسين القدرة على الربط فحسب، بل تهدف أيضاً إلى خفض تكاليف النقل والعوامل الخارجية، مما يشجع التجارة والتكامل الإنتاجي داخل المنطقة بوصفها عنصرتين رئيسيتين في التنمية المستدامة.

#### التحدي الداخلي والاستجابة

21-29 يمثل التحدي الذي واجه البرنامج الفرعي في الحفاظ على استمرارية التعاون الجاري في إطار رؤية طويلة المدى. فمن أجل خفض التكاليف اللوجستية للتجارة الدولية ما بين الأقاليم وتقليص المدة التي تتطلبها، من الضروري الاستثمار بمستويات مرتفعة في البنية التحتية المادية والتكنولوجية وإبداء التزام سياسي على أعلى المستويات. وستتوقف الفوائد المرجوة من هذه السياسات على درجة تحقيق حرية الحركة عند المعابر الحدودية، وتيسير التجارة، وإنجاز ورصد التقارب التنظيمي والتطوير المؤسسي المرتبطين بالعملية. وسيكون من الضروري للغاية تشجيع التغييرات المطلوبة في الإجراءات الحالية وتنفيذها وتشجيع مشاركة القطاعين العام والخاص وتكفيهما مع السيناريو الجديد.

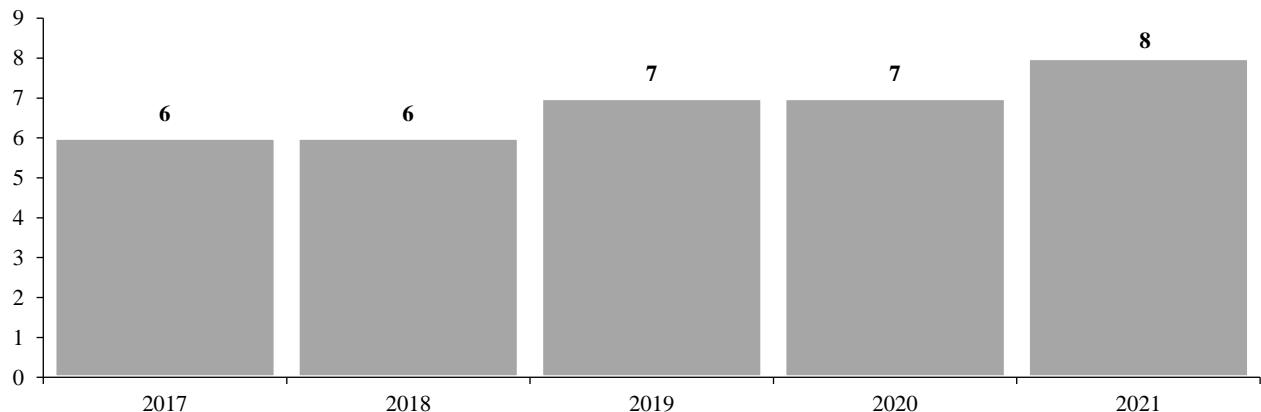
21-30 واستجابة لذلك، سيركز البرنامج الفرعي على زيادة الوعي بأهمية تيسير التجارة ووجود سوق اقتصادية موسعة لتنمية بلدان أمريكا الوسطى، وسيشجع على تهيئة فرص جديدة للتدريب والابتكار والتعاون من أجل تطوير الخدمات اللوجستية التي ستساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على أن تستفيد من سوق أكبر وتصبح أكثر قدرة على المنافسة.

#### التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

21-31 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحسين التكامل واللوجستيات والبنية التحتية على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز التنمية الكاملة المقترنة بالمساواة، وهو ما سيتجلى في إدراج ثنائي إشارات في القرارات الرئاسية أو الوزارية المتصلة بالنقل واللوجستيات وتيسير التجارة وورود طلبات تقنية إضافية إلى اللجنة لمواصلة دعم وتعميق هذه العملية لتقليل تكلفة المعاملات العابرة للحدود والوقت الذي تستغرقه.

#### الشكل 21-ثانياً

مقياس الأداء: عدد الإشارات الواردة في القرارات الرئاسية أو الوزارية المتعلقة بالنقل واللوجستيات وتيسير التجارة





## الولايات التشريعية

21-32 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

## قرارات الجمعية العامة

199/63	إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة	137/69	برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة 2014-2024
255/64، 260/66	تحسين السلامة على الطرق في العالم	217/70	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية
210/66	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	219/73	التجارة الدولية والتنمية
		240/73	نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

## قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

552 (د-26)	تعزيز التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	711 (د-36)	تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة 2014-2024
608 (د-30)	تشجيع التنسيق في الدراسات والأنشطة المتعلقة بأمريكا الجنوبية	732 (د-37)	استعراض تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة 2014-2024

## المنجزات المستهدفة

21-33 يعرض الجدول 21-3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 21-3

## البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية				المقرر الفعلي المقرر المقرر لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021			
باء - توليد المعارف ونقلها							
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)							
1	2	2	2				
1	1	1	1	1 - مشروع بشأن توفير خدمات البنية التحتية واللوجستيات التي تشجع الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وزيادة تكامل البنية التحتية المادية في المنطقة			
-	1	1	1	2 - مشروع بشأن السياسات والاستراتيجيات التجارية، والتكيف مع تغير المناخ، والهجرة، والتجارة المنصرفة، وسلاسل القيمة			
8	11	9	9	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)			
8	6	6	6	3 - حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن السياسة التجارية، ودور التجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستراتيجيات المقارنة لتعميق سلاسل القيمة الإقليمية؛ والسياسات المستدامة في مجال اللوجستيات والتنقل والبنية التحتية.			
-	3	3	3	4 - التدريب على توفير خدمات البنية التحتية وإدارتها			
-	2	-	-	5 - التدريب على تسخير مشاركة المنطقة في سلسلة الإمداد العالمية			
22	24	22	22	المنشورات (عدد المنشورات)			

1	1	1	1	6 - دورية التوقعات التجارية الدولية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
8	8	8	8	7 - منشورات عن العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية و/أو تنقلات رأس المال إلى المنطقة
13	15	13	13	8 - منشورات عن التجارة والتنمية، والسياسات المستدامة في مجالات النقل البحري واللوجستيات والتنقل والبنية التحتية، والتكامل الإقليمي في المنطقة
10	13	13	13	المواد التقنية (عدد المواد)
6	8	8	8	9 - نشرة بشأن تسهيل التجارة والنقل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
4	4	4	4	10 - نشرة إحصائية عن التجارة الدولية في البضائع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
-	1	1	1	11 - تقرير تقني عن الاتجاهات وأنشطة تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية وفي مخططات التكامل الإقليمي

#### جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: بشأن السياسة التجارية، والتكامل، والسياسات المستدامة في مجال اللوجستيات والتنقل والبنية التحتية، والمسائل الاجتماعية والمتعلقة بالاستدامة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد البيانات المتعلقة بالبيانات والمنازعات التجارية، وإصدار السندات، وفروق أسعار الفائدة والتصنيفات الائتمانية، واللوجستيات المستدامة، وملاحق قطاعات النقل البحري واللوجستيات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغير ذلك من البيانات المتعلقة بخدمات البنية التحتية، بما في ذلك البيانات المتعلقة باستثمارات البنية التحتية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

#### دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: نشرة أخبار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CEPAL News).

## البرنامج الفرعي 2

### الإنتاج والابتكار

#### الهدف

21-34 الهدف الذي يساهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي، هو تعزيز تنوع الهياكل الإنتاجية من خلال ابتكار التكنولوجيا الجديدة ونشرها وتعزيز الروابط والتواصل الشبكي بين الشركات.

#### الاستراتيجية

21-35 للمساهمة في تعزيز تنوع هياكل الإنتاج من خلال ابتكار التكنولوجيا الجديدة ونشرها، سيعزز البرنامج الفرعي الدعوة في مجال السياسات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بدinamias التنمية الإنتاجية فيما بين الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي من خلال عقد اجتماعات وتنظيم حلقات دراسية ومنتديات إلكترونية، بما في ذلك توفير خدمات التعاون التقني، من قبيل الدورات التدريبية وحلقات العمل المحددة. ويُتوقع أن تسفر هذه الإجراءات عن تعزيز القدرات الوطنية على إدماج الابتكار والتكنولوجيات الجديدة.

21-36 وسيستشاور البرنامج الفرعي ويتعاون أيضا مع السلطات الرفيعة المستوى المسؤولة عن الابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياسات الرقمية، والتنمية الصناعية، والاستثمار، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسيركز البرنامج الفرعي على دمج الابتكار والتكنولوجيات الجديدة المنخفضة الكربون في عمليات الإنتاج، مع التركيز على إحداث تقارب بين التكنولوجيات الرقمية (أي تكامل إنترنت الأشياء، واتصالات الجيل الخامس، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا المعلومات والعلوم المعرفية) وعمليات التصنيع الجديدة (الإنترنت الصناعي)؛ وعلى بناء القدرات في مجال

التكنولوجيات الرقمية. وسيولى اهتمام خاص أيضا للبعد الجنساني للتغيير الهيكلي، مثل فجوتي الإنتاجية والعمالة والفجوة الرقمية. وبالنظر إلى سرعة التغير التكنولوجي وأثره العميق على الاقتصاد الرقمي، فإن العديد من التحديات التي يطرحها السياق الاقتصادي الجديد لا تزال غير معروفة. وفي هذا السياق، سيجري البرنامج الفرعي تحليلات اقتصادية، إلى جانب البحوث التطبيقية القائمة على توليد المعلومات والمؤشرات وتجهيزها وتحليلها في مختلف قواعد البيانات؛ وستنشر نتائج هذه الدراسات بعد ذلك، وستقدم توصيات في مجال السياسة العامة إلى الحكومات والهيئات الإقليمية والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن تصميم وتنفيذ سياسات صناعية وتكنولوجية تعزز التغيير الهيكلي وتبني القدرات في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن المتوقع أن يؤدي عمل البرنامج الفرعي المتعلق بنشر التكنولوجيات الجديدة وإدماجها في عمليات الإنتاج إلى تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للدول الأعضاء على التوجه صوب اعتماد أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، مما يسهم في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، وكذلك إلى إحداث أثر إيجابي على إجمالي نمو الإنتاجية والمساهمة في تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع). وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات تصميم برامج استراتيجية تخصصية ذكية ووضع استراتيجية استثمارية لقطاع خدمات التكنولوجيا القابلة للتصدير في شيلي، ووضع الخطة الرقمية للفترة 2016-2020 في الجمهورية الدومينيكية.

21-37 وللمساهمة في تعزيز الروابط والتواصل الشبكي بين الشركات، سيعمل البرنامج الفرعي على إشراك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عملية نشر التكنولوجيا، وربطها بالشركات الأكبر حجماً التي تستخدم تكنولوجيات متقدمة. وسيجري أيضاً تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل وضع سياسات صناعية تكون لها آثار إيجابية على التعلم وتوزيع هياكل الإنتاج والتصدير. وقد يكون للاستثمار الأجنبي آثار جيدة على صعيدي نقل التكنولوجيا وزيادة حجم الصادرات. ولهذا الغرض، سيسهم عمل البرنامج الفرعي في دعم البلدان في تصميم وتنفيذ سياسات نشطة تزيد من الابتكار والتكيف المحليين مما يساعد على الاستفادة من إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضاً، من خلال المساعدة التقنية وبناء على طلب البلدان، فحص السياسات والاستراتيجيات الصناعية لتشخيص مشاكلها، وتطوير هذه السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها. ومن المتوقع أن يؤدي إدماج المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية والأجنبية التنافسية وعملية تعلمها إلى عملية تنويع مرتبطة بخلق فرص جديدة للوظائف الرسمية ونمو الإنتاجية، مما يسهم في تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار). وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال تنفيذ إطار قانوني جديد لتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأرجنتين، عقب المساعدة التقنية التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

### الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

21-38 تحققت نتيجة مقررة لعام 2019، وهي تعزيز قدرة حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على صياغة سياسات واستراتيجيات لإحداث تحول في هياكل الإنتاج من خلال الابتكار ونشر التكنولوجيا في مصفوفة الإنتاج، وإقامة صلات تربط بين الأنشطة والشركات والقطاعات، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة 2018-2019، وذلك كما يتضح من اتخاذ بلدان المنطقة خمسة سياسات أو تدابير أو إجراءات بهدف تعزيز القدرة التنافسية لهياكل الإنتاج بما يتماشى مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبالتالي يكون قد تحقق الهدف السنوي المحدد عند خمسة. وأدى دعم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للخطة الرقمية الإقليمية إلى اعتماد خمسة بلدان (الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبيرو وكولومبيا) سياسات بشأن المسائل الرقمية تهدف إلى رفع مستويات القدرة التنافسية عن طريق إدماج التكنولوجيات الرقمية في عملياتها الإنتاجية. وتتماشى هذه السياسات مع الخطة الرقمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (eLAC 2020) التي اقترحتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

فعلى سبيل المثال، بدأت إكوادور تنفيذ استراتيجيتها للاتصالات السلكية واللاسلكية، التي تمثل علامة فارقة حيث إنها تشكل إحدى الاستراتيجيات القليلة في المنطقة التي تعتمد خريطة طريق محددة بوضوح لتطوير الاقتصاد الرقمي ككل، بما أن الاستراتيجية تشمل خمسة مجالات (البنى التحتية والمواصلية، والحكومة الرقمية، والمهارات الرقمية، وأمن البيانات، ورقمنة الإنتاج) ستوجه السياسة العامة.

### الأداء البرنامجي في عام 2019: شبكة معززة بين الشركات في مجال الصناعات الإبداعية

21-39 دعم البرنامج الفرعي صناعة الرسوم المتحركة الرقمية من خلال تصميم وتنفيذ استراتيجيات إنمائية في بنما وكوستاريكا وكولومبيا. وركزت هذه المساعدة التقنية على قطاعات الصناعات الإبداعية التي تتطوي على مستويات أعلى من الرقمنة واستخدام التكنولوجيات المتقدمة: وهي الموسيقى وألعاب الفيديو والوسائط المتعددة وإنتاج الفيديو (بما يشمل الأفلام، والمسلسلات التلفزيونية، ومقاطع الفيديو) وغير ذلك من أشكال التحريك الرقمي.

21-40 وعلى وجه الخصوص، ركز عمل البرنامج الفرعي على تصميم مقترحات في مجال السياسة العامة لتعزيز سلسلة القيمة في مجال التحريك الرقمي. ومن المتوقع أن تعزز هذه السياسات إقامة روابط إنتاجية بين الشركات العاملة في تلك الصناعة وإنشاء مجموعات عنقودية منها، وبالتالي تعزيز إنتاجيتها وقدرتها التنافسية من خلال الابتكار واعتماد التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما في المجال الرقمي، وتعزيز التجارة داخل منطقة أمريكا الوسطى.

21-41 وأجرى البرنامج الفرعي تشخيصاً لسلسلة القيمة لكل بلد من البلدان المعنية ووضع خططاً واستراتيجيات لتحسين سلسلة القيمة على الصعيد الوطني وعلى صعيد أمريكا الوسطى. والجهات المستفيدة الرئيسية هي المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إلى سلسلة الصناعات الإبداعية، والمؤسسات صاحبة المصلحة في الصناعة الإبداعية، ومعاهد التعليم التقني ومؤسسات التعليم العالي، ومراكز البحوث والمختبرات، والوكالات التنظيمية. وكانت المنهجية المعتمدة بمثابة نهج تشاركي يتم في إطاره أولاً التناقش والاتفاق مع الجهات المستفيدة من المبادرة بخصوص ما يُجرى من تحليلات، وما يوضع من إجراءات، وما يُحدّد من أولويات.

#### التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

21-42 ساهم هذا العمل في تعزيز الروابط والتواصل الشبكي بين الشركات، كما يتضح من تصميم بنما وكوستاريكا وكولومبيا لسياسات عامة موجهة نحو وضع برامج تدريبية متخصصة لتعزيز الروابط بين الشركات في مجال الصناعات الإبداعية ولتحسين التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي في مجال التحريك الرقمي. وبعد أن أبدت البلدان اهتمامها في عام 2017 بتطوير الصناعات الإبداعية لديها وفي منطقة أمريكا الوسطى، نظمت، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اجتماعات مائدة مستديرة مع جميع الجهات الفاعلة في السلسلة الإنتاجية للتحريك الرقمي (العامة والخاصة والأكاديمية)، اتفقت خلالها البلدان على الاستراتيجيات والخطط. وفي عام 2019، صممت البلدان هذه الخطط والاستراتيجيات، ومن المتوقع تنفيذها في عام 2020.

الجدول 21-4  
مقياس الأداء

2015	2016	2017	2018	2019
لا ينطبق	لا ينطبق	أبدت البلدان اهتماما	شاركت الجهات صاحبة	قامت بنما وكوستاريكا
		ببنمية قطاع التحريك	المصلحة من القطاعين	وكولومبيا بتصميم سياسات
		الرقمي وطلبت المساعدة	العام والخاص والأوساط	عامة موجهة نحو إعداد
		التقنية من اللجنة	الأكاديمية في اجتماعات	برامج تدريبية متخصصة
		الاقتصادية لأمريكا	المائدة لوضع وتنسيق	ووضع سياسة منسقة
		اللاتينية ومنطقة البحر	ورصد تدابير لدعم قطاع	للترويج التجاري لصناعة
		الكاريبي	التحريك الرقمي	التحريك الرقمي في البلدان
				الثلاثة، ومن المتوقع تنفيذها
				في عام 2020

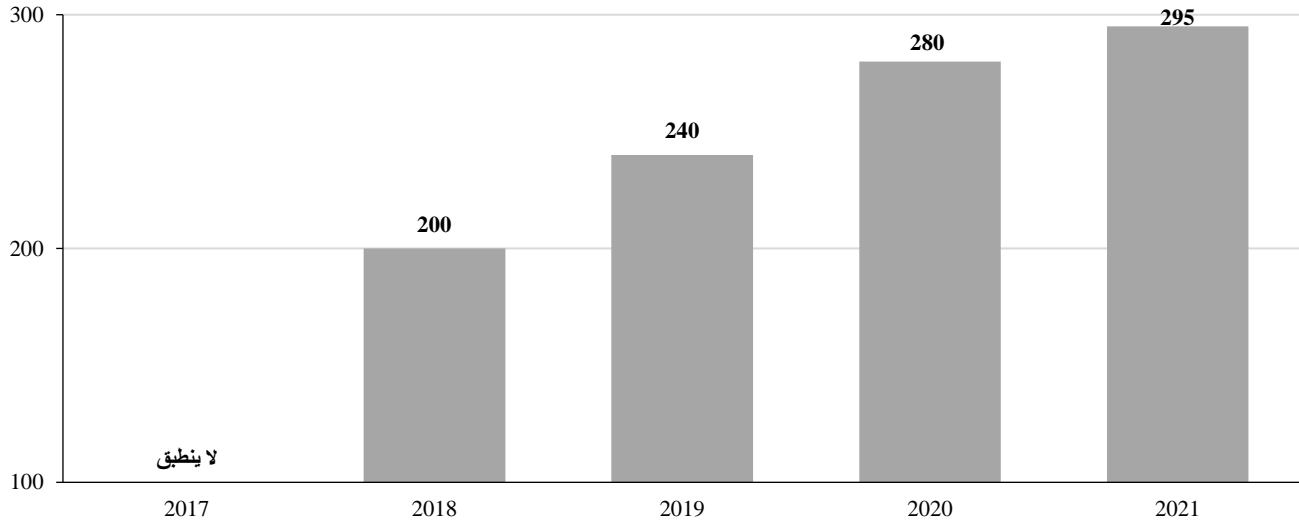
### النتائج المقررة لعام 2021

#### النتيجة 1: قدرات مؤسسية جديدة من أجل إحداث تغييرات هيكلية (نتيجة مرحّلة من عام 2020)

21-43 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالتغيير الاقتصادي الهيكلي، تماشياً مع ولايته، وسيساعد الحكومات على زيادة قدرتها على صياغة سياسات تقضي إلى التنوع الاقتصادي، وهو ما يتوقع أن يتضح من مقياس الأداء لعام 2021 أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل الثالث من الباب 21

مقياس الأداء : العدد التراكمي للمسؤولين الوطنيين (التراكمي) في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الحاصلين على تدريب في مجالات جديدة من مجالات التنويع الاقتصادي



## النتيجة 2: وضع سياسات عامة جديدة لتعزيز استخدام التكنولوجيات الجديدة في العمليات الإنتاجية (نتيجة جديدة)

21-44 ما فتى البرنامج الفرعي يعمل على دعم بلدان المنطقة في تصميم وتنفيذ السياسات في مجالي الابتكار والتكنولوجيات الجديدة. وفي المجال الرقمي، اعتمدت البلدان الخطة الرقمية الجديدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2018-2020، التي أتاحت للسلطات المعنية تحديد محاور استراتيجية وخطوط عمل جديدة تهدف إلى تعزيز الشمول الرقمي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ثم إن البحوث المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية الجديدة أتاحت للبرنامج الفرعي أن يحدد بشكل دقيق آثاره على سوق العمل والاقتصاد بوجه عام، وتعزيز استخدام مجموعات البيانات الضخمة لأغراض التنمية، وإحراز تقدم في مراعاة أمن الفضاء الإلكتروني والخصوصية بوصفهما مسألتين من مسائل السياسة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت أنشطة تدريبية مصممة للمسؤولين العموميين فيما يتعلق باعتماد تكنولوجيات جديدة مرتبطة برقمنة عمليات الإنتاج، وذلك بالحضور الشخصي وعبر شبكة الإنترنت لتحقيق مشاركة أكبر.

### التحدي الداخلي والاستجابة

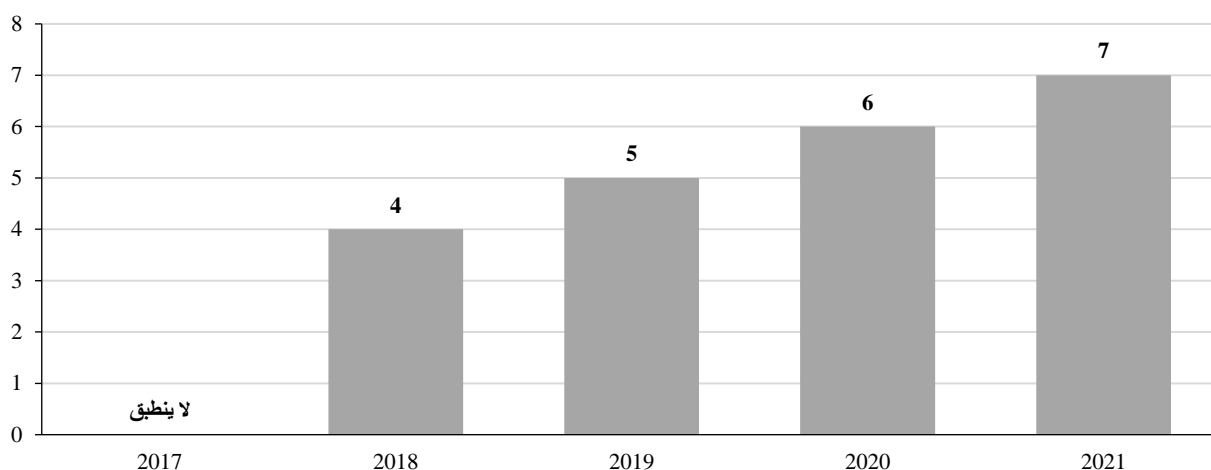
21-45 تمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في أنه على الرغم من أن اعتماد تكنولوجيات رقمية جديدة للنمو الاقتصادي والشامل لم ينطو في البداية سوى على قطاع واحد (الاتصالات السلكية واللاسلكية)، فقد تطور ليكون مسألة شاملة تغطي الآن جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية تقريبا. وبهذا المعنى، وبسبب سرعة التغيير، لم يرق البرنامج الفرعي في البداية بدعوة جميع الجهات الفاعلة المعنية وإشراكها في المناقشة المتعلقة بتحديد استراتيجيات التنمية الرقمية. ومن شأن زيادة مشاركة مختلف الجهات الفاعلة ذات الصلة، العامة والخاصة على السواء، أن تعجل باعتماد التكنولوجيات الجديدة ونشرها. واستجابة لذلك، سينصب المزيد من تركيز البرنامج الفرعي على إدماج هذه الجهات الفاعلة في العملية، وذلك بشكل رئيسي من خلال الحلقات الدراسية وحلقات العمل والدورات التدريبية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

21-46 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز تنويع هياكل الإنتاج من خلال الابتكار ونشر التكنولوجيا الجديدة، وهو ما سترهن عليه صياغة السياسات السبع الجديدة بحلول عام 2021، مما سيشجع على استخدام التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج التي تصممها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأدى الربط غير المسبوق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الحقيقي إلى خلق نمط اقتصادي جديد أصبحت فيه المنصات الرقمية العالمية هي الآليات الرئيسية للتكامل بين البلدان والشركات والجمهور في جميع أنحاء العالم. وفي هذا النموذج المتغير، لا تزال أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي متخلفة عن البلدان المتقدمة النمو من حيث نصيب الفرد من الدخل والإنتاجية على حد سواء، مما يعوق فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يكتسي تنفيذ السياسات العامة التي تعزز استخدام وإدماج التكنولوجيات الجديدة أهمية بالغة.

الشكل الرابع من الباب 21

مقياس الأداء: العدد التراكمي للسياسات العامة الجديدة الرامية إلى التشجيع على استخدام التكنولوجيات الجديدة في العمليات الإنتاجية



### الولايات التشريعية

21-47 تتضمن القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المنوطة بالبرنامج الفرعي.

#### قرارات الجمعية العامة

217/66	تنمية الموارد البشرية	218/73	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
213/70	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	225/73	مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة
179/73	الحق في الخصوصية في العصر الرقمي	247/73	التعاون في ميدان التنمية الصناعية

#### قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

18/2008	تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع	22/2017	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية
37/2011	التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل	28/2018	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

653 (د-33) متابعة خطة عمل مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي  
672 (د-34) إنشاء مؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المنجزات المستهدفة

48-21 ترد في الجدول 5-21 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 5-21

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2019	لعام 2020	لعام 2021	المقرر الفعلي المقرر المقرر
<b>ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء</b>				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	6	-	8	6
1 - الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6	-	8	6
<b>باء - توليد المعارف ونقلها</b>				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	3	3	3	1
2 - المشاريع الميدانية المتعلقة بهيكل الإنتاج في المنطقة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكنولوجيات والسياسات الجديدة والناشئة	3	3	3	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	40	40	42	47
3 - حلقات عمل بشأن التكنولوجيات الجديدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة	2	2	4	6
4 - الدورات التدريبية والحلقات الدراسية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3	3	3	6
5 - دورات دراسية عن إدارة سياسات الابتكار واقتصادات المنطقة	35	35	35	35
المنشورات (عدد المنشورات)	9	9	11	6
6 - الاستثمار المباشر الأجنبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1	1	1	1
7 - منشورات ودراسات عن الهيكل الإنتاجي للمنطقة، والاستثمار الأجنبي، والسياسات الصناعية، والتكنولوجيات الجديدة والابتكار	7	7	9	5
8 - دراسة عن الأداء التكنولوجي والإنتاجي في الأرجنتين	1	1	1	-
<b>جيم - المنجزات المستهدفة الفنية</b>				
التشاور والمشورة والدعوة: فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات المتصلة بالتنمية الإنتاجية والقدرة التنافسية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونظم الابتكار، والتكنولوجيات الجديدة والناشئة.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد بيانات عن النشاط الاقتصادي في قطاعات معينة، وبرامجيات لتحليل القدرة التنافسية للدول، ومعلومات إحصائية عن العوامل الاقتصادية الرئيسية في المنطقة.				



### البرنامج الفرعي 3

#### سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

##### الهدف

49-21 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المستدامين والشاملين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق تعزيز قدرة مقرري السياسات وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة على تحليل مسائل الاقتصاد الكلي والمسائل المالية الراهنة والناشئة، وعن طريق زيادة قدرة واضعي السياسات على تقييم وتصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي من أجل التنمية وسياسات تمويل التنمية على أساس التحليل المقارن للسياسات.

##### الاستراتيجية

50-21 للمساهمة في تعزيز قدرة مقرري السياسات وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة على تحليل قضايا الاقتصاد الكلي والمسائل المالية الراهنة والناشئة، سيواصل البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من خلال البحوث التطبيقية في مجال سياسات الاقتصاد الكلي من أجل التنمية وتمويل التنمية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتوفير معلومات وتحليلات دقيقة وفي الوقت المناسب - مصنفة حسب نوع الجنس كلما أمكن - وخيارات وتوصيات بشأن السياسات من خلال منشوراته المتكررة والمتخصصة، وما يعده من حلقات عمل وحلقات دراسية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى إذكاء الوعي والإسهام في المناقشة الإقليمية للاتجاهات الحالية والناشئة على صعيد الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية، كما يتضح من كون المطبوعات المتكررة (الرئيسية) للبرنامج الفرعي هي الأكثر تحميلاً من جانب الجهات صاحبة المصلحة الخارجية. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال إدراج الأعمال التحليلية للبرنامج الفرعي والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة في ما لا يقل عن ست من وثائق الميزانيات المتوسطة الأجل، وتقارير السياسات النقدية، والورقات المتعلقة بتحليل السياسات، وتحليلات القطاع الخاص.

51-21 وللمساهمة في زيادة قدرة مقرري السياسات على تقييم وتصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي من أجل التنمية وتمويل التنمية على أساس التحليل المقارن للسياسات، سيدعم البرنامج الفرعي إنشاء وتشغيل شبكات لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة وتوفير أنشطة التعاون التقني والخدمات الاستشارية حسب الطلب، وبذلك يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية: الهدف 8 (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف 10 (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، والهدف 17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة). وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي جهود بناء القدرات في مجالات من قبيل سياسات الاقتصاد الكلي والعمالة وتمويل التنمية عن طريق تهيئة مجالات لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين بلدان الجنوب من خلال اجتماعات الخبراء والحلقات الدراسية التي يعقدها. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن تعزيز قدرات واضعي السياسات وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة على تحليل قضايا الاقتصاد الكلي والمسائل المالية الراهنة والناشئة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال المستوى العالي جداً من الرضا الذي تم قياسه لدى المشاركين في الحلقات الدراسية، حيث أشار 99 في المائة من المجيبين على الدراسات الاستقصائية التي وُزعت على المشاركين في خمس حلقات عمل نظمها البرنامج الفرعي في الفترة 2017-2018 إلى أنهم يعتبرون التحليل الذي جرى في الحلقات الدراسية والاستنتاجات المستخلصة "مفيدة" أو "مفيدة جداً" لعملهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما لا يقل عن 12 من السياسات أو التدابير أو الإجراءات الوطنية التي اتخذتها السلطات في المنطقة تتماشى مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في مجالات

سياسات العمل (الأرجنتين وإكوادور والجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا وكولومبيا)، والسياسات المالية (كولومبيا وكوستاريكا وهايتي والمكسيك (مدينة مكسيكو))، وتمويل التنمية (الأرجنتين بوليفيا (جمهورية - المتعددة القوميات)).

### الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

21-52 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تعزيز قدرة مقرري السياسات وغيرهم من الأطراف المعنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحليل القضايا الراهنة والناشئة المتعلقة بالاقتصاد الكلي وتمويل التنمية، على نحو ما أشير إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، كما يتضح من النسبة المئوية المرتفعة للقراء المشمولين بالاستقصاءات الذين أقرروا بأنهم استفادوا من منشورات البرنامج الفرعي فيما يتعلق بتعزيز قدرتهم على تحليل القضايا المتصلة بالاقتصاد الكلي وتمويل التنمية (95 في المائة، أو 1 508 مجيبين من أصل 1 592 مجيباً، وهو ما يفوق الهدف السنوي المحدد عند 84 في المائة).

### الأداء البرنامجي في عام 2019: السياسات المالية الرامية إلى تعزيز النمو المستدام والشامل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

21-53 ثمة اعتراف متزايد، على الصعيدين العالمي والإقليمي، بأن السياسة المالية يجب أن تؤدي دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ضوء ذلك، عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدورة الحادية والثلاثين للحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بالسياسات المالية، في سانتياغو، يومي 25 و 26 آذار/مارس 2019، من أجل الارتقاء بمناقشة السياسات المالية اللازمة للتنمية المستدامة والشاملة. وأتاحت الحلقة الدراسية فرصة للمناقشة وتبادل الخبرات بين وزراء ونواب وزراء المالية من 10 بلدان في المنطقة (باراغواي والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوبا وكولومبيا) وممثلي المنظمات الدولية والأكاديميين وأعضاء منظمات المجتمع المدني. وتماشياً مع نشاط الدعوة السياساتية الذي يضطلع به البرنامج الفرعي، اتفق المشاركون على ضرورة زيادة الحيز المالي لتنفيذ سياسات مالية نشطة. وعلى وجه الخصوص، أوصى البرنامج الفرعي، استناداً إلى عمله التحليلي، بإيجاد هذا الحيز عن طريق تعبئة موارد إضافية من خلال الحد من التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة؛ وتشجيع اعتماد نظم لفرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي وفرض رسوم فيما يتصل بالصحة العامة؛ وتغيير الحوافز من خلال الضرائب البيئية للاتجاه نحو إزالة الكربون من الاقتصاد وإعادة التحويل الإنتاجي؛ وإعادة تقييم النفقات الضريبية؛ وتعزيز ضريبة الدخل الشخصي والضرائب على العقارات. وفي الوقت نفسه، حفزت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المناقشات حول القضايا الناشئة ذات الأهمية العالية لتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، ولا سيما سياسات الإنفاق والاستثمار العام لحماية الإدماج المزدوج (الإدماج على صعيد العمالة والإدماج الاجتماعي) بالاستناد إلى الإنفاق الاجتماعي، وتعزيز الاستثمار العام وإعادة توجيهه لحفز استخدام التكنولوجيات الابتكارية (الطاقة والتنقل والاتصالات والاقتصاد الحيوي) في التعامل مع الموارد الطبيعية، والتحول إلى نظم الميزانية التي تحفز الاستثمار العام ذي الأولوية من خلال الأطر المحاسبية المؤاتية للاستثمار، وإبرام اتفاقات بين القطاعين العام والخاص في مجالي البنى التحتية والطاقة المتجددة، وإعادة تصميم الحوافز الضريبية في إطار السياسات الصناعية.

#### التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

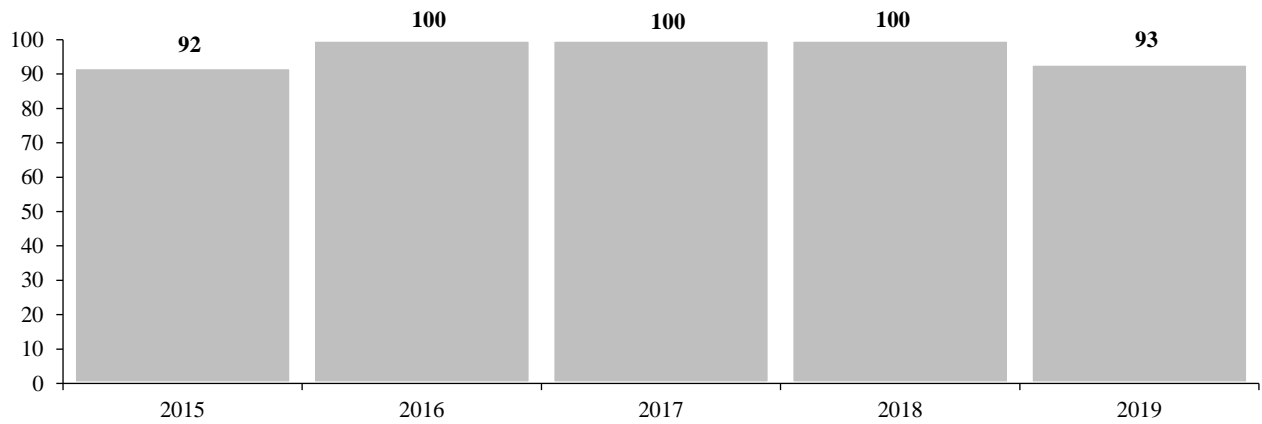
21-54 ساهم هذا العمل في زيادة قدرة واضعي السياسات على تقييم وتصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي من أجل التنمية وتمويل التنمية على أساس التحليل المقارن للسياسات، كما يتضح من الثبات على تحقيق نسبة مئوية تفوق 90 في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية للمشاركين المشمولين بالدراسات الاستقصائية الذين اعتبروا عمل الحلقة الدراسية الإقليمية عن

السياسة المالية وتوصياتها السياساتية "مفيدة" أو "مفيدة جدا" في وضع السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وتمويل التنمية (93 في المائة في عام 2019). وتتفق هذه النتيجة المكتشفة مع النتائج التي لوحظت على مدى الفترة 2015-2019، مما يدل على الأهمية التي تواصل الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية في المنطقة إيلاءها للعمل المضطلع به في منتديات البرنامج الفرعي للتناقش فيما بين بلدان الجنوب وللتوصيات السياساتية التي تصدر عن هذه المنتديات.

الشكل الخامس من الباب 21

مقاييس الأداء: المشاركون الذين اعتبروا الحلقة الدراسية الإقليمية للسياسات المالية وتوصياتها السياساتية "مفيدة" أو "مفيدة جدا" في صياغة سياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية

(بالنسبة المئوية)



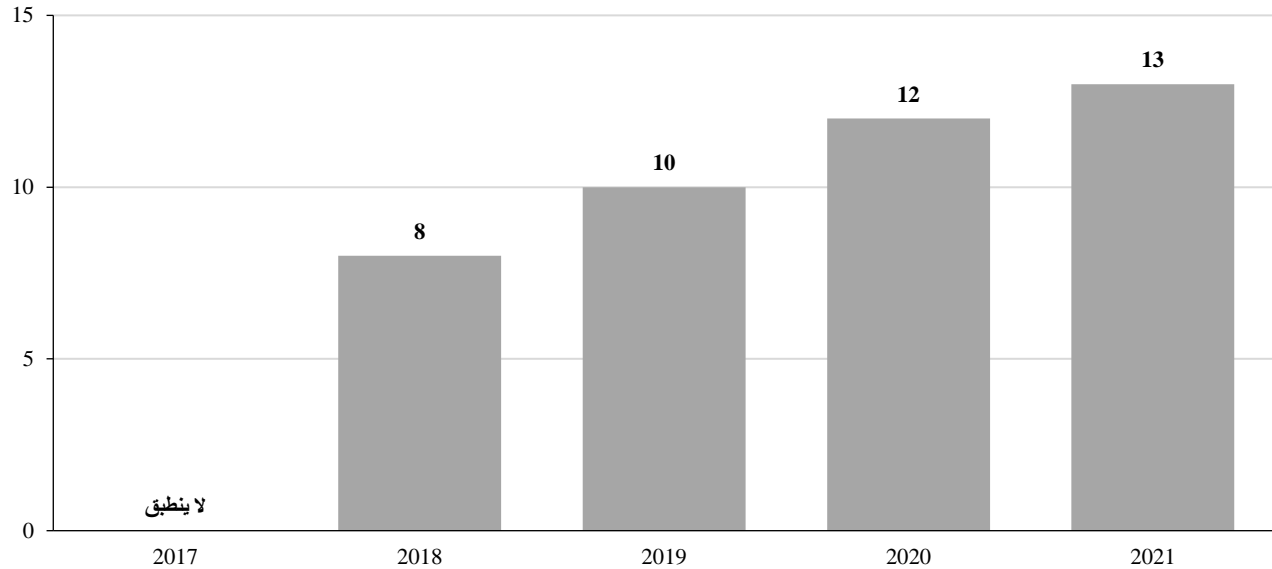
## النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: سياسات الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق تنمية في بيئة بطيئة النمو (نتيجة مرحلة من عام 2020)

21-55 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بسياسات الاقتصاد الكلي، تماشياً مع ولايته، وسيساعد الحكومات على صياغة سياسات الاقتصاد الكلي التي تعجل بتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يُتَوَقَّع إثبات تحققه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل السادس من الباب 21

مقياس الأداء: العدد التراكمي للتدابير التي تتخذها بلدان المنطقة والتي تتماشى مع تحليلات اللجنة الاقتصادية وتوصياتها في مجالي سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات تمويل التنمية



## النتيجة 2: تكثيف تعبئة الموارد لتمويل أهداف التنمية المستدامة (نتيجة جديدة)

21-56 يشكل تمويل التنمية تحدياً رئيسياً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي هذا السياق، ما فتئ البرنامج الفرعي يعمل في المنطقة على دعم الحكومات في جهودها الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية وتوجيه تدفقات رأس المال الخاص نحو المشاريع الرئيسية للتنمية المستدامة. ويواصل البرنامج الفرعي، بالتعاون مع الجهات صاحبة المصلحة، تقديم تحليل مفصل للاتجاهات الحالية والناشئة في تعبئة الموارد، وتوصيات في مجال السياسات تستند إلى هذا البحث، وتحديد أفضل الممارسات من خلال عقد منتديات وحلقات عمل فيما بين بلدان الجنوب وتوفير خدمات التعاون التقني. وسيواصل البرنامج الفرعي الاستفادة من الوضعية التي يتمتع بها لمساعدة الحكومات في المنطقة على الانضمام إلى مناقشات السياسات الإقليمية والعالمية بشأن قضايا تمويل التنمية والتعاون الضريبي.

### التحدي الداخلي والاستجابة

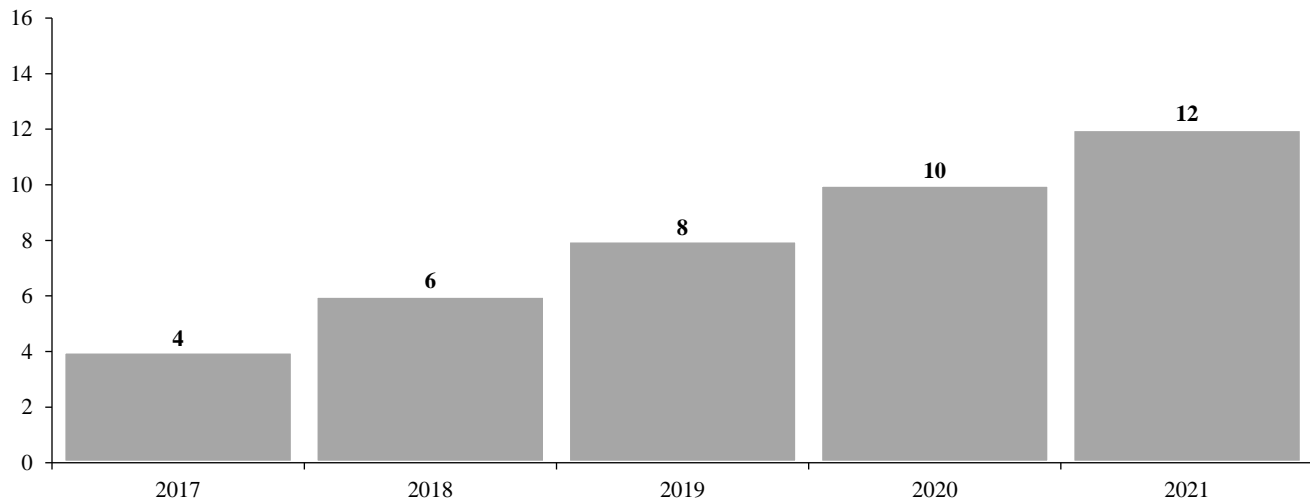
21-57 تمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في كيفية تحديد القنوات التي يمكن من خلالها لعمل البرنامج الفرعي أن يؤدي إلى اعتماد تدابير في مجال السياسة العامة على الصعيد القطري. واستجابة لهذا التحدي، سيكثف البرنامج الفرعي جهوده لتعزيز تحليله لاتجاهات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية، ولا سيما في سياق الأثر الاجتماعي-الاقتصادي لجائحة كوفيد-19، ولتحسين تعميم توصيات البرنامج الفرعي المتعلقة بالسياسات من خلال شبكاته والتعاون التقني والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

21-58 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في زيادة قدرة واضعي السياسات على تقييم وتصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات تمويل التنمية على أساس التحليل المقارن للسياسات، وهو ما سيتضح من اعتماد أو النظر في اعتماد 12 سياسة أو تدبيرا أو استراتيجية إضافية تهدف إلى تعزيز تعبئة الموارد.

الشكل السابع من الباب 21

مقياس الأداء: العدد التراكمي لسياسات وتدابير واستراتيجيات تعبئة الموارد



### الولايات التشريعية

21-59 تتضمن القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

#### قرارات الجمعية العامة

199/63	إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل	126/70	تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي
	عولمة عادلة	206/72	الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة
229/63	دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر	230/72	التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل
193/64	متابعة وتنفيذ نوافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام 2008 (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)	220/73	النظام المالي الدولي والتنمية
146/65	الآليات الابتكارية لتمويل التنمية	221/73	القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية
12/67	التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	222/73	تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة
218/67	تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة في السياسات المالية العامة	223/73	متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية
		247/73	التعاون في ميدان التنمية الصناعية

#### قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

16/2008	لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية	5/2009	التعافي من الأزمة: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل
18/2008	تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع		

## الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

30/2009	إنشاء عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية وشاملة للجميع للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية	2/2019	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها
39/2011	متابعة الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية: النظر في إمكانية إنشاء لجنة خبراء مخصصة	6/2019	التصدي من خلال السياسة المالية وسياساتي الأجور والحماية الاجتماعية لأوجه انعدام المساواة والتحديات التي تعترض الإنماج الاجتماعي

### قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

655 (د-33) لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي 713 (د-36) المتابعة الإقليمية لنتائج المؤتمرات الدولية المعنية بتمويل التنمية

## المنجزات المستهدفة

60-21 ترد في الجدول 6-21 جميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 6-21

### البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية				المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2019 لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021				
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				
10	10	10	10	10
1 - حلقات دراسية وحلقات عمل ومناسبات تدريبية بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والتمويل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
10	10	10	10	10
المنشورات (عدد المنشورات)				
14	15	14	14	14
2 - دراسة الحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
1	1	1	1	1
3 - المشهد المالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
1	1	1	1	1
4 - نظرة عامة أولية على اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
1	1	1	1	1
5 - دراسات عن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية والمالية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
10	9	10	10	10
6 - دراسة عن قضايا اقتصادية محددة في أوروغواي				
1	1	1	1	1
7 - دراسة عن مسألة ذات أولوية عالية تتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والتنمية في كولومبيا				
-	1	-	-	-
8 - دراسة عن القواعد المالية في البرازيل، بما في ذلك تقييم التغييرات الدستورية في حدود الإنفاق وإصلاحات الضمان الاجتماعي				
-	1	-	-	-
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والتمويل، والتوقعات الاقتصادية ونظم رصد التنمية الاقتصادية؛ وبقضايا الاقتصاد الكلي والمقدمة إلى وزارة الاقتصاد والمالية في أوروغواي.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: مرصد السياسات المالية في المنطقة؛ والمعلومات الإحصائية للمتغيرات الاقتصادية والمالية لبلدان المنطقة.				

## البرنامج الفرعي 4

## التنمية الاجتماعية والمساواة

## الهدف

21-61 الهدف الذي يسهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي هو تعزيز النهج الإقليمية والاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية لتحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية والرفاه العام لشعوب المنطقة تماشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتباع نهج قائم على الحقوق.

## الاستراتيجية

21-62 للمساهمة في تعزيز النهج الإقليمية والاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية لتحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية والرفاه العام لشعوب المنطقة تماشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتباع نهج قائم على الحقوق، سيدعم البرنامج الفرعي البلدان في تنفيذ خطة إقليمية للتنمية الاجتماعية الشاملة،، على ضوء نتائج واتفاقات المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيجري البرنامج الفرعي بحثاً تطبيقية يتم في إطارها إعداد التحليلات، ونشر النتائج، وتوفير التدريب والخدمات الاستشارية، وصياغة التوصيات السياساتية من أجل تعزيز قدرة الجهات صاحبة المصلحة على إجراء تقييمات تشخيصية سليمة للقضايا الاجتماعية بغية تطبيقها في تصميم السياسات وتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز الحوار بشأن السياسات وتنفيذ الخطة الإقليمية للتنمية الاجتماعية الشاملة بين واضعي السياسات والأكاديميين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة، وسييسر تبادل الخبرات والممارسات الجيدة. وستشمل المجالات ذات الأولوية ما يلي: (أ) توسيع نطاق السياسات الاجتماعية وسياسات الإدماج في سوق العمل، مع توفير العمل اللائق، في إطار نهج قائم على الحقوق ومستدام؛ (ب) سد الثغرات في الرفاه ومعالجة أوجه عدم المساواة، بما في ذلك أوجه عدم المساواة المتصلة بنوع الجنس والانتفاء العرقي والإثني والعمر والإقليم؛ (ج) معالجة الأبعاد المتعددة للفقر وعدم المساواة والرفاه؛ (د) تعزيز الإدماج الاجتماعي والإدماج في سوق العمل والمشاركة الفعالة للمواطنين في السياسات الاجتماعية؛ (هـ) ضمان حصول جميع فئات السكان على الحماية الاجتماعية الشاملة، وفقاً لخصائصها المحددة؛ (و) تنسيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ (ز) تحسين قدرة السياسة الاجتماعية على التكيف مع التحديات الجديدة والناشئة المتصلة بمواضيع من قبيل التحول الديمغرافي والهجرة والتكنولوجيات الجديدة وتغير المناخ. وستركز منجزات البرنامج الفرعي المستهدفة على المجالات المواضيعية التالية: (أ) تقييم الحالة الاجتماعية للسكان؛ (ب) السياسات الاجتماعية للمساواة والحماية الاجتماعية.

21-63 تماشياً وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم بيانات وتحليلات عن الحالة الاجتماعية في المنطقة، ولا سيما في سياق التغلب على الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19، وتعهّد مرصد التنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهدف توفير معلومات مستكملة عن مؤسّمات السياسات الاجتماعية الوطنية والالتزامات الإقليمية، وكذلك البيانات المتعلقة ببرامج الحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي والتغذوي، والإدماج الاجتماعي للشباب، وهو ما يُتوقع أن يؤدي إلى فهم أعمق للتحديات الاجتماعية الهيكلية والتفاوتات التي تتسم بها المنطقة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال تحسين المعارف والمهارات اللازمة لتصميم وتنفيذ سياسات وبرامج إنمائية موجهة نحو المساواة، وذلك وفقاً لما أشار إليه 92 في المائة من المستفيدين من خدمات التعاون التقني.

21-64 تماشياً وسيساعد البرنامج الفرعي البلدان على بناء القدرات والتعاون التقني في مجال تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج من أجل تحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية والرفاه العام لشعوب المنطقة تماشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي إطار نهج قائم على الحقوق. وستركز البحوث والخدمات الاستشارية بوجه خاص على ما يلي: (أ) نظم حماية اجتماعية مستندة إلى نهج قائم على حقوق الإنسان ومتمحور حول المساواة ومستدام؛ (ب) حماية

وتعزيز حقوق النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والمتحدرين من أصل أفريقي والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة؛ (ج) الاستثمار الاجتماعي؛ (د) نظم التعليم والصحة، مما سيسهم في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة التالية (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف 2 (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف 3 (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف 4 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع)، والهدف 8 (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف 10 (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات). ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن تدابير وسياسات عامة لتحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية والرفاه العام لشعوب المنطقة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال الأثر الإيجابي للمساعدة التقنية التي يقدمها البرنامج الفرعي بشأن 10 سياسات أو خطط أو برامج اجتماعية تنفذها بلدان المنطقة لمعالجة الثغرات الهيكلية والناشئة في المساواة. ومن الأمثلة على ذلك الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية في السلفادور، وبرنامج تيكوبورا لمكافحة الفقر في باراغواي، وبرنامج التطبيب عن بُعد في أوروغواي، والسياسات الوطنية والإقليمية للمجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث والمجلس الاستشاري لخطة رقمنة التعليم في شيلي، وبرنامج المنازل الموصولة في كوستاريكا، واستراتيجية القضاء على الفقر في السلفادور، والمنهجية التجريبية لوضع نموذج لتحديد خطر عمل الأطفال في الأرجنتين وبيرو وجامايكا.

21-65 وستتخذ الإجراءات على الصعيدين الإقليمي والوطني، بالشراكة مع الشعب الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك مع المقار دون الإقليمية والمكاتب القطرية للجنة، والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ونظام المنسقين المقيمين حيثما أمكن ذلك. وستكون الأطراف المستفيدة الرئيسية في إطار هذا البرنامج الفرعي هي المؤسسات الحكومية في بلدان المنطقة، ولا سيما السلطات والشخصيات المسؤولة عن إدارة السياسات الاجتماعية (التصميم والتنفيذ والتقييم)؛ والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من مراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية. ويُتوخى أيضا إقامة تعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى والمؤسسات الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف، فضلا عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

### الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

21-66 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تعزيز قدرة الحكومات المركزية أو الحكومات دون الوطنية في المنطقة على صياغة سياسات وخطط وبرامج تعالج الثغرات الهيكلية والناشئة في المساواة التي تؤثر في فئات اقتصادية - اجتماعية ومجموعات سكانية مختلفة، وذلك باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، على نحو ما أُشير إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، كما يتضح من قيام الحكومات المركزية أو الحكومات دون الوطنية في بلدان المنطقة بصياغة أو اعتماد أو تحديث 13 من السياسات والخطط والبرامج الاجتماعية من أجل التصدي للثغرات الهيكلية والناشئة في المساواة، تماشيا مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو ما يفوق هدف فترة السنتين المحدد عند 11.

### الأداء البرنامجي في عام 2019: اتفاق بشأن خطة إقليمية للتنمية الاجتماعية الشاملة

21-67 قاد البرنامج الفرعي الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن خطة إقليمية للتنمية الاجتماعية الشاملة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من خلال إنشاء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2015، والمناقشات التي جرت في مختلف اجتماعات المؤتمر واجتماعات أعضاء مكتبه التنفيذي



(مثل الاجتماع الثالث لأعضاء المكتب التنفيذي في نيسان/أبريل 2019)، والمشاركة في الحوارات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز الإرادة السياسية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة، والمساعدة التقنية والمشورة السياساتية المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى بلدان المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، اعتمدت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي حضرت الاجتماع الثالث للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في مدينة مكسيكو في الفترة من 1 إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر 2019، المقترحات الواردة في الخطة الإقليمية وأقرتها. وترتكز هذه الخطة إلى أربعة محاور رئيسية هي: (أ) نظم الحماية الاجتماعية الجامعة والشاملة؛ (ب) سياسات الإدماج الاجتماعي والإدماج في سوق العمل؛ (ج) تعزيز الإطار المؤسسي الاجتماعي؛ (د) التعاون والتكامل الإقليميان. ويتميز كل محور بخطوط عمل محددة.

#### التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

21-68 ساهم هذا العمل في تعزيز النهج الإقليمية والاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية والرفاه العام لشعوب المنطقة تماشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي إطار نهج قائم على الحقوق، وهو ما يتضح من اتخاذ القرار 3 (د-3) في الدورة الثالثة للمؤتمر الإقليمي الثالث المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو القرار الذي اعتمد فيه المؤتمر وأقر المقترحات المطروحة في البرنامج الإقليمي للتنمية الاجتماعية الشاملة.

الجدول 21-7

مقياس الأداء

2015	2016	2017	2018	2019
اجتمعت البلدان في الدورة الأولى للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	سلّطت البلدان الضوء على أهمية إحرار تقدم صوب وضع اتفاقات متصلة بهدف تحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية	تعهدت البلدان بالمساعدة على بناء خطة إقليمية للتنمية الاجتماعية الشاملة	قررت البلدان أنه ينبغي إعداد الخطة الإقليمية بمشاركة نشطة من أعضاء المؤتمر الإقليمي	اعتمدت البلدان القرار 3 (د-3) للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، معتمدةً بذلك الخطة الإقليمية للتنمية الاجتماعية الشاملة

### النتائج المقررة لعام 2021

#### النتيجة 1: تنفيذ الالتزام الإقليمي بتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة (نتيجة مرحلة من عام 2020)

21-69 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالتنمية الاجتماعية الشاملة، وفقاً لولايته، وسيساعد الحكومات على صياغة سياسات تعالج احتياجات الفئات المحرومة وتعزز المساواة، وهو ما يُتوقع أن يتضح من مقياس الأداء لعام 2021 أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

2017	2018	2019	2020	2021
لا ينطبق	حددت البلدان العقبات التي تعترض التنمية الاجتماعية الشاملة في بلدان المنطقة	أعلنت البلدان التزامها بالتنمية الاجتماعية الشاملة، تماشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030	تضع البلدان استراتيجيات لتحسين الأطر المؤسسية وبلورة سياسات ذات نوعية جيدة من أجل الوفاء بالتزامها بوضع سياسات اجتماعية شاملة تكفل ألا يُترك أحد خلف الركب	تتخذ البلدان سياسات وبرامج اجتماعية تعزز التنمية الاجتماعية الشاملة

## النتيجة 2: تحسين مؤسسات السياسات الاجتماعية وزيادة فعاليتها وكفاءتها وشفافيتها واستدامتها (نتيجة جديدة)

21-70 ما فتى البرنامج الفرعي يعمل في عدة بلدان على دعم مؤسسات السياسات الاجتماعية في سعيها إلى تحسين كفاءة عملها العام وشفافيتها واستدامتها. وانطوى ذلك، من بين إجراءات أخرى، على أنشطة لبناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني لتعزيز معرفة الموظفين العموميين بقضايا السياسات الاجتماعية والسياسات العامة المراعية للمساواة، وتقديم المساعدة التقنية على الصعيد القطري بشأن منهجيات تقييم السياسات العامة والخدمات الاستشارية المتعلقة بالتنسيق المؤسسي. ومن المتوقع أن يؤدي التفاعل بين أنشطة البرنامج الفرعي فيما يتعلق بالمشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية وبناء القدرات والبحوث إلى إحراز تقدم نحو تحسين فعالية مؤسسات السياسات الاجتماعية وكفاءتها وشفافيتها واستدامتها.

### التحدي الداخلي والاستجابة

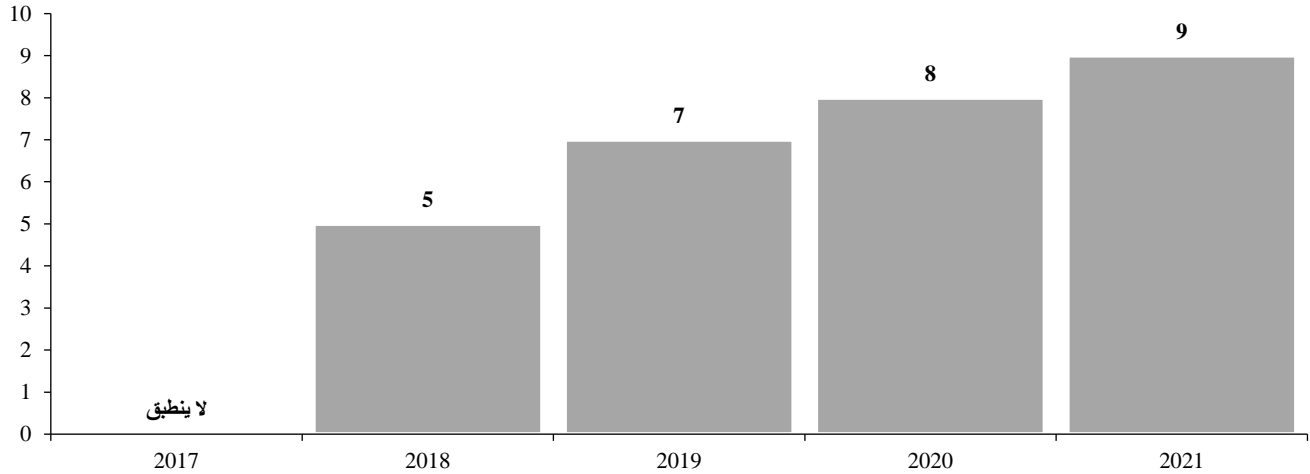
21-71 يتمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في مواكبة وتيرة العمليات الجارية لتعزيز مؤسسات السياسات الاجتماعية أثناء العمليات الانتخابية، أو في سياقات تغيير المسؤولين الحكوميين. وينطوي ذلك على ضرورة إقامة علاقات جديدة مع السلطات المقبلة وبناء تحالفات جديدة للوفاء بالالتزامات على صعيد تعزيز مؤسسات السياسات الاجتماعية. واستجابة لذلك، سيركز البرنامج الفرعي على تعزيز قدرات الموظفين الوطنيين وعلى إسداء المشورة إلى السلطات الحكومية العليا وإلى المسؤولين الحكوميين من المستوى المتوسط ذوي الاختصاصات التقنية بدرجة أكبر، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على الحفاظ على قدر أكبر من الاستدامة والاستمرارية للأنشطة والبرامج على الصعيد القطري. وعلاوة على ذلك، سيشجع على إنشاء هياكل مؤسسية للسياسات الاجتماعية تكون أكثر استقراراً واعتماداً أطر قانونية تستمر مع مرور الوقت.

### التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

21-72 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تعزيز النهج الإقليمية والاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية والرفاه العام لشعوب المنطقة تماشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي إطار نهج قائم على الحقوق، وهو ما سيتضح من زيادة عدد مؤسسات السياسات الاجتماعية التي تعترف بالتحسينات التي طرأت على عملها العام نتيجة للمساعدة التقنية المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الشكل الثامن من الباب 21

مقياس الأداء: عدد مؤسسات السياسات الاجتماعية التي تعترف بتحسينات طرأت على عملها العام نتيجة للمساعدة التقنية المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي



## الولايات التشريعية

21-73 تتضمن القائمة الواردة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

### قرارات الجمعية العامة

164/66	تعزيز الإعلان المتعلق بحق الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا ومسؤوليتهم عن ذلك	178/71	حقوق الشعوب الأصلية
165/66	توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا	180/71	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
168/66	القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد	191/71	الحق في الغذاء
172/66	حماية المهاجرين	197/71	العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان
126/70	تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي	142/72	تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي
127/70	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب	235/72	تنمية الموارد البشرية
131/70	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	141/73	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
132/70	تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية	142/73	التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم
138/70	الطفلة	163/73	حقوق الإنسان والفقر المدقع
153/70	تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان	246/73	تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)
163/70	المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	262/73	دعوة عالمية من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة للقضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتها
166/70	التعزيز الفعال للإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية	291/73	وثيقة بونينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
223/70	التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية	2/74	الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة
177/71	حقوق الطفل		

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

5/2009	التعافي من الأزمة: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل	8/2016	إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر
11/2012	تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية	12/2017	النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تعميم المراعاة الواجبة لاعتبارات الإعاقة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
32/2014	إنشاء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	5/2018	استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

722 (د-37) المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المنجزات المستهدفة

74-21 ترد في الجدول 9-21 جميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-21

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية				المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2019 لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
12	12	1	9	
1 - اجتماع أعضاء المكتب التنفيذي للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
3	3	1	-	
2 - دورة المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
9	9	-	9	
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)				
2	2	2	2	
3 - المشاريع الميدانية في مجال الحماية الاجتماعية والنهج القائم على حقوق الإنسان ضمن نظم الحماية الاجتماعية؛ والاستثمار الاجتماعي والتحديات الناشئة التي تواجه السياسات الاجتماعية.				
2	2	2	2	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				
9	9	10	14	
4 - اجتماعات خبراء لتحليل صياغة توصيات جديدة في مجال السياسة العامة بشأن حقوق فئات سكانية محددة؛ ودراسة آليات تعزيز تحسين التنسيق داخل نظم الحماية الاجتماعية، باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان وعلى المساواة؛ ودراسة الآليات التي تسهم في زيادة التغطية وكفالة المساواة التدريجية داخل نظم الحماية الاجتماعية الوطنية؛ ودراسة أوجه التقدم والتحديات على صعيد السياسات العامة المتعلقة بالعمل والإدماج المنتج.				
6	6	4	8	
5 - أنشطة تدريبية بشأن السياسات المتعلقة بالحد من الفقر، والمساواة والرفاه، وصياغة السياسات من أجل التخفيف من حدة الفقر، وتيسير الاستفادة من شبكات الحماية الاجتماعية، وبناء القدرات				
3	3	6	6	

المنشورات (عدد المنشورات)	5	5	7	8
6 - المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية	1	1	1	1
7 - دراسات المكاتب القطرية: مكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بوغوتا، دراسة عن السياسات الاجتماعية والإنتاجية الشاملة في كولومبيا؛ ومكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بونينس آيرس، دراسة الاتجاهات الاجتماعية واتجاهات سوق العمل في الأرجنتين؛ ومكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مونتيفيديو، دراسة عن الجوانب العامة للسياسة الاجتماعية والفقر وعدم المساواة في أوروغواي.	1	1	1	3
8 - دراسات عن مواضيع من بينها الحقوق الاجتماعية في فئات سكانية محددة، والحماية الاجتماعية، بما في ذلك فرص الحصول على العمل اللائق، والحد من الفقر وتوزيع الدخل، والتعليم، والسياسات والبرامج الاجتماعية.	3	3	5	4
المواد التقنية (عدد المواد)	2	2	2	2
9 - المواد التقنية المتعلقة بسياسات التنمية الاجتماعية؛ ومقترحات تحليلية ومنهجية من أجل تعزيز التعاون بين المؤسسات وبين القطاعات، ومن ثم تحسين الفعالية والكفاءة في السياسات الاجتماعية	2	2	2	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية من أجل المساواة، وصنع القرار في السياسات الاجتماعية، والاستثمار الاجتماعي والسياسات؛ ومقترحات تحليلية ومنهجية من أجل تعزيز التعاون بين المؤسسات وبين القطاعات، ومن ثم تحسين الفعالية والكفاءة.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: مرصد التنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يتضمن قواعد بيانات عن التنمية الاجتماعية، والشباب، والحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، والمؤسسات الاجتماعية، والأمن الغذائي والتغذية، والالتزامات الإقليمية.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: أدوات إدارة المعارف، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز شبكة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية بالتنمية الاجتماعية.				

## البرنامج الفرعي 5

### تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية

#### الهدف

75-21 الهدف الذي يساهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعميم منظور يراعي المساواة بين الجنسين في استراتيجيات التنمية المستدامة والشاملة للجميع في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

#### الاستراتيجية

76-21 للمساهمة في تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في استراتيجيات التنمية المستدامة والشاملة للجميع في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سيواصل البرنامج الفرعي بناء المعارف، مع التركيز على وضع إحصاءات ومؤشرات جنسانية، وسيعمل بوجه خاص على زيادة نطاق البيانات والمؤشرات المدرجة في مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتحسين نوعية هذه البيانات. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة التقنية من أجل تعزيز القدرات الإحصائية للمكاتب الإحصائية الوطنية. ولتشجيع زيادة تبادل المعارف في مجال الموارد الجنسانية في المنطقة، سيساعد البرنامج الفرعي على زيادة تعميم المنشورات ونتائج البحوث بين مقرري السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. وسيولى اهتمام خاص للاستقلال الاقتصادي للمرأة ضمن إطار متكامل متصل بالاستقلال الجسدي والاستقلالية في صنع القرار. ونظراً لما يتسم به البرنامج الفرعي من طابع شامل لعدة قطاعات، ستكون المساهمات الرئيسية المقدمة في إطاره

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأهداف التالية من أهداف التنمية المستدامة: الهدف 1 (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف 3 (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف 4 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع)، والهدف 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف 8 (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف 10 (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف 11 (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، والهدف 17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة). ومن المتوقع أن يسفر عمل البرنامج الفرعي عن تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع سياسات لتحقيق المساواة بين الجنسين، إلى جانب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والنهوض بالمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء المنطقة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال ثمانية إجراءات في مجال السياسة العامة نُفذت في المجالات ذات الأولوية التي يغطيها مرصد المساواة بين الجنسين عقب المساعدة التقنية التي قدمها البرنامج الفرعي. فعلى سبيل المثال، أطلقت البرازيل خطة عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن، وعززت بيرو تشريعاتها المتعلقة بمكافحة العنف الجنساني، واعتمدت غواتيمالا قانون الهجرة الذي يشكل تقدماً كبيراً في الاعتراف بالنساء المهاجرات، وأطلقت شيلي موقعا شبيكيا جديداً معنياً بالإحصاءات الجنسانية تم إنشاؤه باستخدام الإطار المفاهيمي لمرصد المساواة بين الجنسين.

### الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

77-21 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي النتيجة المتمثلة في تعزيز قدرة بلدان المنطقة على تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين تماشياً مع توافق الآراء الإقليمي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاتفاقات الدولية الأخرى، على نحو ما أشير إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، وذلك بدليل اعتماد بلدان المنطقة اثنتين من السياسات أو التدابير أو الإجراءات في المجالات ذات الأولوية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبذلك يكون هدف فترة السنتين قد تحقّق. وتمثّل هذان الناتجان على صعيد السياسات أو التدابير أو الإجراءات في إطلاق الخطة الثالثة للمساواة بين الجنسين في الجمهورية الدومينيكية، تماشياً مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي الخطة التي تجدد جهود البلد في النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني فيه، وإطلاق السياسة الوطنية للمساواة بين المرأة والرجل في مجالات التدريب والتوظيف والتمتع بمنتجات العلم والتكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية والابتكار لفترة 2018-2027 في كوستاريكا، نتيجة للمساعدة التقنية التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

### الأداء البرنامجي في عام 2019: بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحرز تقدماً في تنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية

78-21 في إطار التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد منهاج عمل بيجين، المقرر إقامته في عام 2020، أعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريراً إقليمياً يستند إلى استعراض للتقارير الوطنية عن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين مقدم من 28 بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويعرض التقرير الإقليمي لاستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده الاتجاهات الإقليمية ويقدم لمحة عامة عن الإنجازات التي تحققت في مجالات الاهتمام الرئيسية من قبيل التنمية الشاملة للجميع، والعمل اللائق، والقضاء على الفقر، وتمثيل المرأة في القيادة وصنع القرار، على سبيل المثال لا الحصر. وكان من بين النتائج التي

خلص إليها الاستعراض الإقليمي أن بلدان المنطقة بذلت جهودا كبيرة ومتنوعة لوضع خططها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، حيث يقوم معظم البلدان بوضع ثاني أو ثالث خطته من هذا النوع، وهناك حالات أخرى لبلدان بصدد إطلاق أولى خططها أو استراتيجياتها الوطنية للمساواة بين الجنسين. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات رئيسية تواجه تنفيذ هذه الخطط، ومنها تمويل مجالات العمل المحددة في الخطط وتعزيز القدرة المؤسسية على تنفيذ الخطط وتعميمها على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

79-21 وبالإضافة إلى ذلك، شهد عام 2019 أيضا مرور ثلاث سنوات على إقرار استراتيجية مونتيفيديو لتنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية ضمن إطار التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وتهدف الاستراتيجية إلى توجيه تنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية، وهي بمثابة خريطة طريق لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من منظور يستند إلى المساواة بين الجنسين، واستقلال المرأة، وحقوق الإنسان. وتم إعداد تقرير إقليمي عن الاستراتيجية في عام 2019، استنادا إلى استعراض للتقارير الوطنية المقدمة من 21 بلدا بشأن تنفيذها. ويركز التقرير على الوسائل العشر لتنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية، بما في ذلك الأطر المعيارية والتمويل والرصد والإبلاغ. واستنادا إلى هذا التحليل، تبين أن استراتيجية مونتيفيديو، خلال السنوات الثلاث التي مضت على اعتمادها، أتاحت للحكومات إحراز تقدم في عدد من المجال، بما في ذلك: (أ) تحسين تركيز خططها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على التصدي للتحديات الهيكلية الأربعة التي تواجه المساواة بين الجنسين والمحددة في الاستراتيجية؛ (ب) التشديد على ضرورة أن تعتمد جميع المبادرات نهجا متكاملًا وتحويليا إزاء أوجه عدم المساواة الجنسانية؛ (ج) استخدام الاستراتيجية كأداة تخطيط لتشجيع تحسين الروابط بين خطط المساواة بين الجنسين والخطط والاستراتيجيات الإنمائية على الصعيدين الوطني والمحلي.

80-21 وإلى جانب توفير فهم لحالة المنطقة فيما يتعلق بالنهوض بالمساواة بين الجنسين، فإن الاستعراضين الإقليميين لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين واستراتيجية مونتيفيديو قد شكلا أيضا إسهامين بالغين الأهمية في المداولات الحكومية الدولية التي جرت خلال الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - وهو أبرز المنتديات الإقليمية المعنية بالمساواة بين الجنسين في المنطقة.

#### التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

81-21 أسهم هذا العمل في تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في استراتيجيات التنمية المستدامة والشاملة للجميع في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما يتضح من اعتماد استراتيجيات وخطط وطنية للمساواة بين الجنسين تتضمن مبادئ مستمدة من الخطة الإقليمية للمساواة بين الجنسين واستراتيجية مونتيفيديو. ويبين الجدول أدناه التقدم المستمر نحو النهوض بالخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية والأشواط التي قطعتها المنطقة في تعزيز النهوض بحقوق المرأة واستقلالها.

2015	2016	2017	2018	2019
• إطلاق كوستاريكا خطة عملها الوطنية للفترة 2015-2018 لتنفيذ السياسة الوطنية للمساواة والإنصاف	• اعتماد البلدان استراتيجية مونتيفيديو لتنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية ضمن إطار التنمية المستدامة بحلول عام 2030 خلال الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	• قيام حكومة كوستاريكا بإعداد خطتها الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة 2018-2030 بمساعدة تقنية من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشملت الخطة أوجه تآزر بين استراتيجية مونتيفيديو، والخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030	• اعتماد حكومة أوروغواي استراتيجيتها بشأن المساواة بين الجنسين لعام 2030 التي تتضمن الالتزامات الواردة في استراتيجية مونتيفيديو	• قيام حكومة الجمهورية الدومينيكية بنشر خطتها الوطنية الثالثة للمساواة والإنصاف بين الجنسين، التي تتماشى مع خطة عام 2030 واستراتيجية مونتيفيديو
• إطلاق السياسة الوطنية للمساواة بين المرأة والرجل في مجالات التدريب والتوظيف والتمتع بمنتجات العلم والتكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية والابتكار للفترة 2018-2027 في كوستاريكا				

## النتائج المقررة لعام 2021

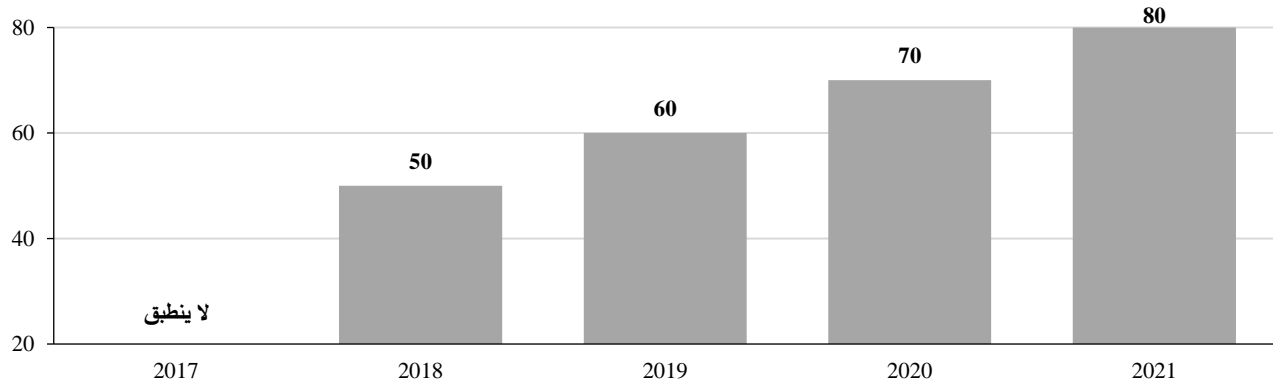
النتيجة 1: توسيع وتعزيز القدرة على إجراء الإحصاءات الجنسانية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (نتيجة مرحلة من عام 2020)

21-82 سيواصل البرنامج الفرعي الاضطلاع بالعمل المتعلق بالإحصاءات الجنسانية، وفقا لولايته، وسيساعد البلدان على إنتاج إحصاءات ذات منظور جنساني وفقا لمنهجيات ومعايير متفق عليها دوليا، وهو ما يتوقع أن يتضح من مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.



الشكل التاسع من الباب 21

مقياس الأداء: عدد المسؤولين الوطنيين المدربين على إنتاج واستخدام الإحصاءات ذات المنظور الجنساني



## النتيجة 2: تعزيز القدرات الإحصائية من منظور جنساني (نتيجة جديدة)

21-83 ما فتئ البرنامج الفرعي يعمل على التحسين المستمر للإحصاءات الجنسانية، مستخدماً مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفه البوابة الرئيسية لنشر المؤشرات الرئيسية عن حالة المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتعزيز القدرات الإحصائية من خلال توفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية اللازمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين فيما بين بلدان المنطقة. وفي عام 2021، ستواصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جهودها لبناء القدرات من خلال التدريب والمساعدة التقنية، مما سيؤدي إلى زيادة عدد الموظفين الوطنيين المدربين على استخدام الإحصاءات من منظور جنساني. وكان لمرصد المساواة بين الجنسين دور فاعل في توليد المعرفة بشأن المساواة بين الجنسين في المنطقة وفي توفير المساعدة التقنية والتدريب للسلطات الحكومية لتعزيز صياغة السياسات العامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين واستقلال المرأة. وقد أثبت المرصد أنه أداة رئيسية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية. وفي السياق العام لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الجهود الرامية إلى التغلب على الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19، تجدد التركيز على ضرورة مواصلة مؤشرات المرصد مع الأولويات المتغيرة للخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية، مما يتطلب إجراء عمليات جديدة على صعيد البحث وتجهيز البيانات. ويجب أيضاً تحسين عمليات المساعدة التقنية بشأن المسائل التي يتناولها المرصد لتخفيض الموارد اللازمة لتقديم هذه الخدمات.

### التحدي الداخلي والاستجابة

21-84 تمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في الوصول إلى كتلة حرجية دنيا من الموظفين الوطنيين في بلدان المنطقة ممن تتوافر لديهم القدرة على إنتاج واستخدام الإحصاءات الجنسانية من أجل تصميم وتنفيذ سياسات عامة قائمة على الأدلة. ولمواجهة هذا التحدي، سينفذ البرنامج الفرعي منهجيات مبتكرة للمساعدة التقنية عن طريق تكثيف الاستعانة بمختلف نماذج التنفيذ، مثل دورات التدريب الافتراضية باستخدام المنصات التكنولوجية.

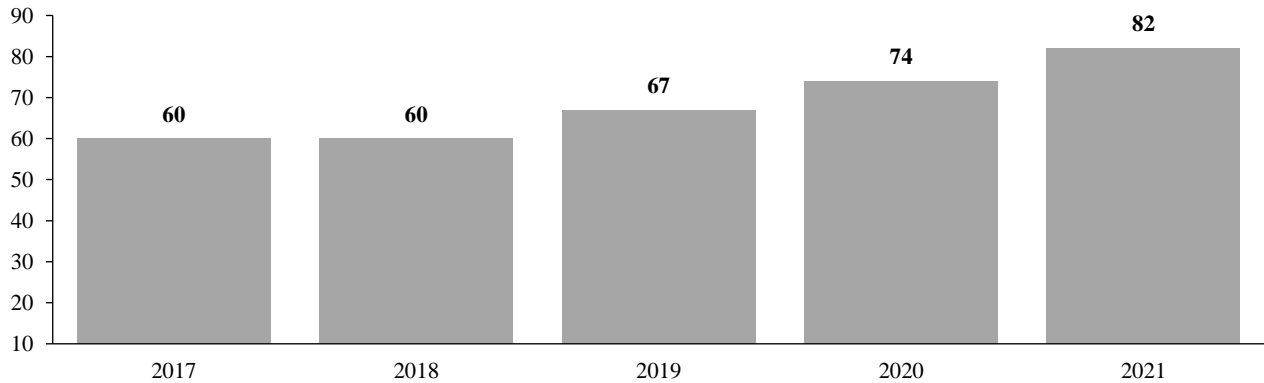
### التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

21-85 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في استراتيجيات التنمية المستدامة والشاملة للجميع في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو ما يتوقع أن يتضح من حصول 82 مسؤولاً وطنياً على شهادات الإجازة في مجال استخدام المؤشرات الواردة في مرصد المساواة بين الجنسين في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وسينصب التركيز بوجه خاص على تدريب المكاتب الإحصائية في منطقة البحر الكاريبي، حيث إن ثمة حاجة في بلدان المنطقة إلى تعزيز القدرات الإحصائية فيما يتصل بالمؤشرات الجنسانية، وإلى تحسين التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية والأجهزة المعنية بالنهوض بالمرأة. وسيُقاس الأداء بتحقيق زيادة قدرها 10 في المائة في عدد الموظفين الوطنيين المدربين على إعداد الإحصاءات من منظور جنساني مقارنة بالسنة السابقة.

الشكل العاشر من الباب 21

مقياس الأداء: العدد التراكمي للمسؤولين الوطنيين المعتمدين في مجال استخدام المؤشرات المدرجة في مرصد المساواة بين الجنسين



## الولايات التشريعية

21-86 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

### قرارات الجمعية العامة

165/66؛ توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا	146/69 متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
180/66 تعزيز الفعّال للإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية	147/69 تكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
166/66 متابعة السنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان	176/69 تعزيز السلام كشرط أساسي لتمتع الجميع تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان
173/66 نحو وضع صك قانوني دولي شامل ومتكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم	183/69 حقوق الإنسان والفقر المدقع
139/67 تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المهاجرين والعمال المهاجرين وأسره	187/69 الأطفال والمراهقون المهاجرون
185/67 تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان	236/69 الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية
160/68 تعزيز الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً: حماية المدافعات عن حقوق الإنسان/المدافعين عن حقوق المرأة	127/70 السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
181/68 التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني	130/70 العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات
191/68؛ تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص	131/70 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
192/68 تنمية الموارد البشرية	132/70 تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية
228/68 الصحة العالمية والسياسة الخارجية	133/70 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
132/69	138/70 الطفلة
	147/70 حماية المهاجرين
	170/71 تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: العنف المنزلي

1/72	الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص	154/73	حماية الأطفال من تسلط الأقران
17/73	أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة	155/73	حقوق الطفل
146/73	الاتجار بالنساء والفتيات	171/73	الحق في الغذاء
148/73	تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: التحرش الجنسي	179/73	الحق في الخصوصية في العصر الرقمي
151/73	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	209/73	حماية الأشخاص في حالات الكوارث
153/73	زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه	210/73	تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه
		294/73	الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
		302/73	إجراءات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين

#### قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

33/2008	تعزيز تنسيق جهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص	5/2014	التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع
15/2009	تنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل	21/2015	التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني
16/2009	الفريق العامل المعني بالرسائل المتعلقة بوضع المرأة	23/2015	تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص
16/2012	تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المهاجرين والعمال المهاجرين وأسره	2/2019	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

#### قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

657 (د-33)	اللجنة المخصصة للسكان والتنمية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	699 (د-36)	المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
		719 (د-37)	المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

### المنجزات المستهدفة

87-21 ترد في الجدول 11-21 جميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 11-21

#### البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر  
لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021

الفئة والفئة الفرعية

ألف -	تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	29	19	25	12
	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
1 -	اجتماعات أعضاء المكتب التنفيذي للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	7	7	12	9
2 -	الاجتماعات التحضيرية دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى	9	9	-	-
3 -	دورة المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	10	-	10	-
4 -	اجتماع مع الوكالات والمنظمات المشاركة في مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	3	3	3	3

باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)				
1	1	1	1	5 - المشاريع الميدانية المتعلقة بالعمل غير المدفوع الأجر والحماية الاجتماعية للمرأة؛ والمساواة بين الجنسين وسياسات التنمية المستدامة؛ واستقلال المرأة الاقتصادي والجسدي
1	1	1	1	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
8	8	9	9	6 - برنامج تدريبي للوكالات الحكومية بشأن السياسات العامة لتحقيق المساواة بين الجنسين
5	5	5	5	7 - اجتماعات للنظر في المسائل ذات الأولوية الناشئة عن الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تقييم أفضل الممارسات والتحديات في تنفيذ السياسات الجنسانية، والتشجيع على وضع خطة اقتصادية للنهوض بالمساواة بين الجنسين، ورصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتحليل السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين واستقلال المرأة؛ وعقد اجتماعات مشتركة بين الوكالات مع البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة
3	3	4	4	المنشورات (عدد المنشورات)
5	7	8	8	8 - المنشورات والوثائق والدراسات المتعلقة بالقضايا الجنسانية، بما في ذلك سياسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والاستقلال الاقتصادي والجسدي للمرأة، والفقر من منظور جنساني، وتنفيذ استراتيجية مونتيفيديو لتنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية ضمن إطار التنمية المستدامة بحلول عام 2030
5	7	8	8	جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
التشاور والمشورة والدعوة: بشأن السياسات العامة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وبناء المؤسسات، والمنهجيات والأدوات اللازمة لصنع السياسات العامة، وبشأن المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: الموقع الشبكي لمرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الإحصاءات الجنسانية الذي يحتوي على بيانات مستقاة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ومصادر أخرى.				

## البرنامج الفرعي 6

### السكان والتنمية

#### الهدف

21-88 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو دمج قضايا السكان بشكل كامل في تخطيط التنمية وسياساتها وبرامجها في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

#### الاستراتيجية

21-89 للمساهمة في الإدماج الكامل للقضايا السكانية في تخطيط التنمية وسياساتها وبرامجها في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي: (أ) توفير التدريب للمؤسسات الوطنية والمحلية في مجال التحليل الديمغرافي والتقديرات والتوقعات السكانية؛ (ب) تقديم الدعم التقني في متابعة الاتفاقات الدولية (بما في ذلك إطار عمل متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014، وتوافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية)، مع اتباع نهج مراعي للاعتبارات الجنسانية وفي إطار متابعة الغايات المتصلة بالسكان في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ (ج) توليد المعرفة بالاتجاهات السكانية والديمغرافية في المنطقة لدعم وضع السياسات استناداً إلى الأدلة. وفي سياق التنفيذ الإقليمي لخطة عام 2030، ستكون

المساهمات الرئيسية ذات صلة بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف 10 (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف 17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة). وسيحسن البرنامج الفرعي أيضاً استخدام بيانات التعداد والإحصاءات الحيوية والدراسات الاستقصائية من خلال توليد البيانات ووضع الإجراءات وتطوير برامج الحاسوب ونظم المعلومات. وعلاوة على ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية اللازمة لإدراج المدخلات الاجتماعية - الديمغرافية في تصميم وتنفيذ السياسات العامة على الصعيدين الوطني والمحلي. وستعقد حلقات عمل وحلقات دراسية لتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإقامة شبكات التواصل، وتبادل الخبرات الناجحة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إجراء بحوث وتحليلات تطبيقية بشأن قضايا رئيسية من قبيل شيخوخة السكان، وخصوبة المراهقين، والهجرة الدولية، والأثر الاجتماعي - الاقتصادي للتحول الديمغرافي، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بكيفية الحد من أوجه عدم المساواة، وسيتم تعميمها من خلال المنشورات. وستستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للوصول إلى الجمهور الأوسع نطاقاً. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن تعزيز القدرات الوطنية على رصد الاتجاهات السكانية ومعالجة قضايا السكان والتنمية. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال قيام حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتماد سياسات أو تدابير أو إجراءات لرصد وتنفيذ توصيات وأهداف الخطة الإقليمية والاتفاقات الدولية نتيجة للمساعدة التقنية المقدمة من البرنامج الفرعي. وأحرز كل من الأرجنتين وإكوادور وباراغواي والبرازيل وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا والمكسيك تقدماً في تحسين الصحة الجنسية والإنجابية. ونفذ كل من الأرجنتين وإكوادور وبيرو ونيكاراغوا وهندوراس برامج للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. ونفذت المكسيك وهندوراس تدابير تتعلق بمنع حمل المراهقات، ونفذ كل من أوروغواي وبيرو وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) والمكسيك وهندوراس تدابير تتعلق بحقوق الشعوب الأصلية والأشخاص المتحدين من أصل أفريقي والتفاعل بين الثقافات.

21-90 وسيُضطلع بأعمال البرنامج الفرعي بالتعاون الوثيق مع البرامج الفرعية الأخرى للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومقرّي اللجنة دون الإقليميين لمنطقة البحر الكاريبي والمكسيك. وستعمل اللجنة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تقوم بأدوار في مجموعة السكان ومع المنظمات الدولية والحكومية الدولية الأخرى، وستسعى إلى تعزيز أوجه التآزر معها. وستعمل جاهدة على مواصلة الاضطلاع بدور قيادي فيما يخص المنطقة في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، وفي الشبكات الأخرى ذات الصلة بالمسائل السكانية مثل شبكة حسابات التحويل الوطنية. وسيجري تشجيع المشاركة الدائمة لمنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

21-91 وستكون الجهات الرئيسية المستفيدة من أنشطة البرنامج الفرعي هي السلطات الحكومية والمسؤولون في المنطقة، ولا سيما أولئك الذين يعملون في المسائل المتصلة بالسكان في وزارات التخطيط والبرمجة الاجتماعية والصحة والتعليم والشؤون الجنسانية والإسكان، وفي المكاتب الإحصائية الوطنية. وستشمل الجهات المستفيدة الأخرى الكيانات العامة والخاصة وكيانات المجتمع المدني والروابط المهنية والأوساط الأكاديمية.

### الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

21-92 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي النتيجة المتمثلة في زيادة قدرة الجهات صاحبة المصلحة المعنية بقضايا السكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد الاتجاهات السكانية ومعالجة القضايا السكانية والإنمائية باتباع نهج مراعي للاعتبارات الجنسانية للاستعانة به عند وضع السياسات والبرامج الاجتماعية - الديمغرافية، على نحو ما أشير إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، وذلك بدليل مشاركة ما يقارب 220 خبيراً من 19 بلداً في حلقات دراسية أو حلقات عمل أو دورات تدريبية أو أنشطة تدريب داخلي نظمها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريفي. وأدى ذلك إلى زيادة القدرة على إدماج القضايا السكانية في السياسات العامة ودعم رصد الالتزامات الدولية المتصلة ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتوافق آراء مونتيڤيديو بشأن السكان والتنمية، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وميثاق سان خوسيه بشأن حقوق كبار السن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

21-93 وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريس الأساليب المعززة لمعالجة البيانات باستخدام برنامج REDATAM<sup>(1)</sup> لمائة موظف تقني من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وإذا أخذ في الحسبان جميع الدراسات الاستقصائية التي أجريت خلال الفترة 2018-2019، يتبين أن ما لا يقل عن 75 في المائة من المشاركين أشاروا إلى أنها كانت مفيدة جدا لعملهم المهني، وبالتالي يكون الهدف المحدد لفترة السنتين قد تحقق.

### الأداء البرنامجي في عام 2019: زيادة عدد بلدان المنطقة التي توجد في كل منها مؤسسة حكومية مكرسة للقضايا السكانية

21-94 تشكل المسائل السكانية والديناميات الديمغرافية، ولا سيما التحول الديمغرافي، جانبا رئيسيا ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار من أجل وضع سياسات عامة فعالة. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث تشكل أوجه عدم المساواة الهيكلية شاعلا إقليميا، تتسم الصلات بين السكان والتنمية بخصائص وتحديات محددة. وتستوجب هذه الصلات اتباع نهج شامل بسبب تأثيرها الواسع النطاق، بما في ذلك تأثيرها على المسائل المتصلة بشيخوخة السكان، والهجرة، والشعوب الأصلية، والمتحدرين من أصل أفريقي، في جملة أمور أخرى كثيرة، بل وأكثر من ذلك في سياق خطة عام 2030.

21-95 ولعل في مشاركة طائفة واسعة من المنظمات العامة - من قبيل المنظمات المتصلة بالتخطيط والصحة والتعليم والمعاشات التقاعدية والقضايا الجنسانية - التي تتعامل مع قضايا السكان والتنمية تأكيدا للحاجة إلى وجود كيان دائم يكون مسؤولا عن التنسيق داخل الحكومة (الإجراء 3 من الإجراءات ذات الأولوية في توافق آراء مونتيڤيديو) لضمان اتباع نهج شامل. ولمعالجة التعقيدات المتعلقة بالقضايا السكانية في السياسات العامة، فضلا عن الدفع قدما باتخاذ الإجراءات ذات الأولوية المنصوص عليها في توافق آراء مونتيڤيديو، من الضروري تعزيز الإطار المؤسسي العام المسؤول عن تنفيذ توافق آراء مونتيڤيديو.

21-96 وقد طوّر البرنامج الفرعي، كجزء من دوره كأمين فنية للمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عدّة أدوات لتنفيذ خطة العمل الإقليمية، بما في ذلك الدليل التنفيذي، ونموذج التقارير الوطنية، ومجموعة المؤشرات المقترحة لأغراض إجراء الاستعراض الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، دأب البرنامج الفرعي على تقديم المساعدة التقنية إلى بلدان المنطقة بهدف إدماج القضايا السكانية ودينامياتها في تخطيط التنمية المستدامة.

#### التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

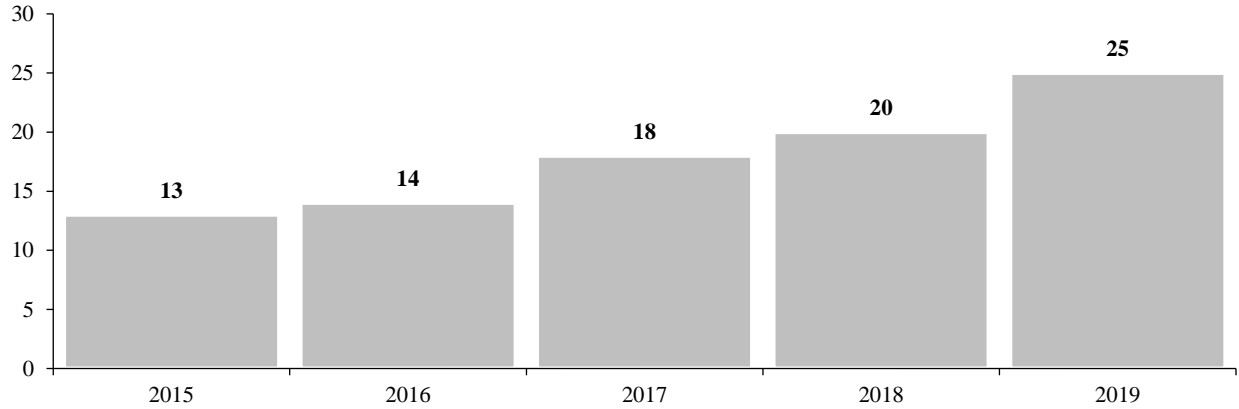
21-97 أسهم هذا العمل في الإدماج الكامل للقضايا السكانية في تخطيط التنمية وسياساتها وبرامجها في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما يتضح من وجود 25 من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي لديها مؤسسات حكومية مسؤولة عن قضايا السكان والتنمية. ولئن تم ذلك بمعدلات متباينة وفي إطار هياكل متنوعة، فإن إنشاء مؤسسات عامة مكرسة لقضايا السكان والتنمية في إطار هياكل معظم حكومات المنطقة يدلّ على إحراز تقدم كبير نحو إدراج هذه القضايا، وبالأخص الغايات المتصلة بالسكان في خطة عام 2030، في خطط التنمية الوطنية. ففي كوستاريكا، على سبيل المثال، أنشئ مكتب وكيل وزارة لشؤون السكان، ضمن نطاق وزارة التخطيط الوطني والسياسات الاقتصادية، لتقديم الدعم التقني المهني لتنفيذ ومتابعة توافق آراء مونتيڤيديو بشأن السكان والتنمية، مع مراعاة صلتها بأهداف التنمية المستدامة. وفي أنتيغوا وبربودا، كلّفت

(1) REDATAM هو مختصر للمسمى الإنكليزي الذي معناه "استخلاص بيانات المناطق الصغيرة بواسطة الحواسيب الخفيفة".

الحكومة إدارة السياسات الاجتماعية والبحوث والتخطيط التابعة لوزارة التحول الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية لتنسيق التحليل وجمع البيانات من الوزارات ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بشأن تنفيذ توافق آراء مونتيبيديو وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

الشكل الحادي عشر من الباب 21

مقياس الأداء: العدد التراكمي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي توجد بها مؤسسات عامة مسؤولة عن قضايا السكان والتنمية



### النتائج المقررة لعام 2021

**النتيجة 1: موجة جديدة من الأخصائيين الديمغرافيين تنير الطريق لمقرري السياسات (نتيجة مرحلة من عام 2020)**

21-98 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بتحديد التركيبة الديمغرافية وصنع السياسات، وفقا لولايته، وسيساعد البلدان على توليد تقديرات وتوقعات سكانية دقيقة وموثوقة لتوجيه السياسات القطاعية، فضلا عن تخصيص الموارد العامة، وهو ما يُتوقع أن يتجلى في مقياس الأداء لعام 2021 أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الجدول 21-12

مقياس الأداء: العدد التراكمي لممثلي المؤسسات الوطنية المدربين في مجال الديمغرافيا

2017	2018	2019	2020	2021
لا ينطبق	عدم توافر دورة دراسية إقليمية شاملة في مجال الديمغرافيا	تنفيذ دورة دراسية في مواضيع مختارة في مجال الديمغرافيا؛ وضع طريقة تقديم دورة دراسية إقليمية شاملة جديدة (صياغة وإعداد المحتوى والمواد، وإبرام الاتفاقات المؤسسية مع البلد المضيف وصناديق التعاون، والدعوة إلى المشاركة واختيار المشاركين)	قيام المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة بزيادة قدرتها في مجال إنتاج المعلومات الديمغرافية وتحليلها، وتوافر المزيد من المدربين المُدرَّبين لكي يقدموا التدريب مستقبلا في مجال الديمغرافيا (جامعة واحدة على الأقل تدرج ضمن مناهجها دورة في مجال الديمغرافيا)	قيام عدد إضافي من المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة بزيادة قدرتها على إنتاج المعلومات الديمغرافية وتحليلها، وتوافر المزيد من المدربين المُدرَّبين، مما يؤدي إلى زيادة الأثر التراكمي للدورة

**النتيجة 2: قيام عدد أكبر من البلدان بتحسين المعلومات اللازمة لدعم السياسات الرامية إلى معالجة مسألة الهجرة في المنطقة (نتيجة جديدة)**

21-99 كان عدد المهاجرين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يقدر بـ 40,5 مليون نسمة في عام 2019، وهو ما يمثل نحو 15 في المائة من تعداد المهاجرين في جميع أنحاء العالم الذي يناهز 272 مليون نسمة. وتتبع أهمية الهجرة الدولية في المنطقة بشكل متزايد في الخطط الإنمائية والسياسية والاجتماعية. ومما يدل على الأهمية المحورية لمسألة الهجرة في هذه الخطط التحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي ينطوي عليها نزوح الأعداد الكبيرة من السكان في ظروف هشة، وهي التحديات التي تتفاقم بسبب الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لجائحة كوفيد-19، مما يثير قلقا بالغاً لدى الحكومات. بيد أن الهجرة هي أيضاً مصدر لفرص التنمية والتبادل الثقافي بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، كما يتضح من خطة عام 2030، التي تشمل عدة غايات تتصل بتيسير الهجرة والإدماج الاجتماعي للمهاجرين؛ والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

21-100 وما فتئ البرنامج الفرعي يعمل على دعم الحكومات في المنطقة في إنتاج معلومات أفضل نوعية عن تدفقات الهجرة، بما في ذلك تعزيز مصادر البيانات التقليدية، مثل تعدادات السكان والمساكن، فضلاً عن استخدام مصادر تكميلية، من قبيل سجلات التأشيرات وتصاريح العمل ونظم تجميع البيانات عند المعابر الحدودية. وشهدت الآونة الأخيرة حدوث تغير جذري في سيناريو الهجرة الإقليمية في ظل تولد ديناميات جديدة أكثر تعقيداً (لا سيما في شمال أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية). ويتطلب ذلك إعادة النظر في النهج الحالية واستحداث نهج جديدة لتوليد معلومات عن الهجرة تعكس الطبيعة الدينامية لتدفقات الهجرة المعاصرة. وتشير النهج الجديدة المتبعة حيال المنهجية إلى شمولية التركيز، بما في ذلك استخدام البيانات النوعية والكمية والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين.



## التحدي الداخلي والاستجابة

101-21 تمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في تقديم دعم أفضل للبلدان من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالهجرة على النحو السليم، مع مراعاة تنوع المعطيات التي تعكس واقع الهجرة في المنطقة، من أجل تقديم المساعدة التقنية السليمة إلى البلدان فيما يتعلق بقضايا الهجرة. ويشمل ذلك الحاجة إلى زيادة إبراز مساهمات المهاجرين في التنمية المستدامة، من خلال تقديم الأدلة والتوصيات بشأن موضوع لم تكن له أولوية في البحوث ولم يتم تناوله على نحو سليم في السياسات العامة أو الخطط الإنمائية. واستجابة لذلك، سيولد البرنامج الفرعي أدوات لتعزيز قدرة البلدان على استكشاف مصادر تكميلية للمعلومات المتعلقة بالهجرة. ويتم الاسترشاد في تلك الأدوات بأساليب منهجية جديدة ذات تركيز شامل ينطوي على استخدام البيانات النوعية والكمية، وإدماج منظور منظمات المجتمع المدني، وإجراء مقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية والأوساط الأكاديمية، وتيسير إجراء حوار متعدد الأطراف لتشجيع مشاركة أوسع نطاقاً وتكوين شبكة من الأطراف المهتمة تمتد إلى خارج دائرة المسؤولين الحكوميين. وينبغي أن يثري هذا النهج التحليل والمقترحات وأن يساهم في تحديد فوائد الهجرة والاستفادة منها استفادة كاملة.

## التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

102-21 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في الإدماج الكامل للقضايا السكانية في تخطيط التنمية وسياساتها وبرامجها في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو ما سيتضح من عدد البلدان التي يمكن أن تستفيد من استخدام بيانات محسنة في الإبلاغ لأغراض استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والفصل واو من توافق آراء مونتيبيديو بشأن السكان والتنمية، في سياق خطة عام 2030 (بحلول عام 2020).

الجدول 21-13

مقياس الأداء

2017	2018	2019	2020	2021
لا ينطبق	اعتماد البلدان الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمكمل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتوافق آراء مونتيبيديو بشأن السكان والتنمية	قيام البلدان بإعداد البيانات وتحديد الفجوات لأغراض إجراء الاستعراض الأول لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمكمل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتوافق آراء مونتيبيديو بشأن السكان والتنمية	تقديم البلدان تقريرها الأول عن تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والفصل واو من توافق آراء مونتيبيديو	إنجاز البلدان عمليات تحسين البيانات لدعم تنفيذ ومتابعة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (من المقرر إجراء الاستعراض العالمي في عام 2022) وتوافق آراء مونتيبيديو (من المقرر إجراء الاستعراض الإقليمي في عام 2022)

## الولايات التشريعية

21-103 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

### قرارات الجمعية العامة

د-2/21	الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	157/70	مكافحة التعصب والقبول السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص بسبب دينهم أو معتقداتهم
174/59	العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم	159/70	العولمة وأثرها على النتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان
295/61	إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية	163/70	المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
198/65	قضايا الشعوب الأصلية	164/70	التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وكرامتهم
134/68؛ 164/71	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة	166/70	التعزيز الفعال للإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية
151/68	الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما	179/70	تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص
179/68	حماية المهاجرين	165/71	التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة
138/70	الطفلة	177/71	حقوق الطفل
140/70	دعوة عالمية من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة للقضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما	178/71	حقوق الشعوب الأصلية
		180/71	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

### مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المقرر 232/2012	دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام 2014	المقرر 237/2013	تقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها السادسة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين
--------------------	---	--------------------	---

### قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

569 (د-27)	المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - شعبة السكان التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	657 (د-33)؛	اللجنة المخصصة للسكان والتنمية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
615 (د-31)	الهجرة الدولية	681 (د-35)؛	المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
644 (د-32)	السكان والتنمية: الأنشطة ذات الأولوية للفترة 2008-2010	723 (د-37)	البحر الكاريبي

### المنجزات المستهدفة

21-104 يرد في الجدول 21-14 جميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تساهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2019	لعام 2020	لعام 2021	المقرر الفعلي المقرر المقرر
<b>ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء</b>				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	9	9	9	9
1 - دورة المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	-	9	-	-
2 - اجتماع أعضاء المكتب التنفيذي للمؤتمر	9	-	9	9
<b>باء - توليد المعارف ونقلها</b>				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	1	1	1	1
3 - مشاريع التعاون الميداني والتقني في مجالات: الهجرة؛ والأثر الاجتماعي - الاقتصادي للديناميات السكانية؛ والشعوب الأصلية والسكان المتحدرون من أصل أفريقي؛ والشيخوخة، مع اتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	47	75	47	72
4 - اجتماعات الخبراء المعنيين بالسكان الأصليين والسكان المتحدرين من أصل أفريقي؛ والقضايا المتصلة بالشيخوخة والمهاجرين؛ وتنفيذ توصيات المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية؛ وتعدادات السكان؛ والتغيرات الديمغرافية	10	10	10	8
5 - حلقات عمل بشأن التحليلات والتوقعات الديمغرافية؛ برنامج REDATAM <sup>(1)</sup> (نظام معلومات خاص بالتعدادات)؛ والمتغيرات الاجتماعية - الديمغرافية في السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية	17	21	17	16
6 - دورة دراسية عن إجراء التحليلات الديمغرافية باستخدام نهج مراعي للاعتبارات الجنسانية	15	44	15	44
7 - مكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بونينس آيرس: دورات دراسية عن استخدام بيانات التعداد وتجهيزها من أجل توليد مؤشرات اجتماعية - ديمغرافية باستخدام أحدث إصدارات برنامج REDATAM+SP <sup>(1)</sup> ومؤشرات التنمية الإقليمية	5	-	5	4
<b>المنشورات (عدد المنشورات)</b>				
8 - منشورات عن الديمغرافيا، وعن السكان والتنمية	3	3	3	3
9 - دراسات عن الديمغرافيا والقضايا الجنسانية؛ الاتجاهات الديمغرافية للشعوب الأصلية والسكان المتحدرين من أصل أفريقي؛ والسكان والتنمية	4	7	4	5
10 - مكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بونينس آيرس: دراسة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مقاطعات الأرجنتين	1	-	1	1
<b>المواد التقنية (عدد المواد)</b>				
11 - الدراسات والوثائق المتعلقة بالتوقعات السكانية والتعدادات	1	1	1	1
12 - الرسائل الإخبارية عن الشيخوخة والتنمية؛ وعن برنامج REDATAM <sup>(1)</sup>	2	2	2	2
<b>جيم - المنجزات المستهدفة الفنية</b>				
التشاور والمشورة والدعوة: بشأن السكان والتنمية؛ وجمع البيانات، والتحليل الديمغرافي، ومنهجيات التوقعات والتقديرات السكانية؛ واستخدام برنامج REDATAM <sup>(1)</sup> في تجهيز بيانات التعداد وتحليلها ونشرها.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد بيانات عن الاتجاهات الديمغرافية والتوقعات السكانية؛ والتوزيع المكاني والتحضر؛ والشعوب الأصلية والسكان المتحدرين من أصل أفريقي؛ والأمومة؛ والهجرة؛ واستخدام برنامج REDATAM في تجهيز بيانات التعداد وتحليلها ونشرها؛ ومنصة لمتابعة تنفيذ توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية.				
<b>دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال</b>				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: صفحات البرنامج الفرعي على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.				

(أ) REDATAM هو مختصر للمسمى الإنكليزي الذي معناه "استخلاص بيانات المناطق الصغيرة بواسطة الحواسيب الخفيفة". أما (أو R+SP اختصاراً)، فهو أحدث إصدارات الجيل الرابع من البرنامج الحاسوبي. ويمكن استخدامه باللغة الإسبانية أو الإنكليزية أو البرتغالية

## البرنامج الفرعي 7

### التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

#### الهدف

105-21 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو كفاءة إدماج الشواغل والفرص المتعلقة بالبيئة والمناخ والإدارة الحضرية في عمليات صنع وتنفيذ السياسات وإيلاء الاعتبار الواجب لها في هذه العمليات.

#### الاستراتيجية

106-21 للمساهمة في كفاءة إدماج الشواغل والفرص المتعلقة بالبيئة والمناخ والإدارة الحضرية في عمليات صنع وتنفيذ السياسات وإيلاء الاعتبار الواجب لها في هذه العمليات، سيعزز البرنامج الفرعي المعرفة بالملاحم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمنطقة. وسيواصل البرنامج الفرعي الدعوة إلى عقد اجتماعات لإشراك الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل دعم اتخاذ القرارات بشكل قائم على المشاركة. ولدعم إدماج الشواغل المذكورة في صنع السياسات وتنفيذها، سيركز البرنامج الفرعي على نوعين رئيسيين من الأنشطة هما: (أ) تقييم التقدم الذي أحرزته البلدان في إدماج معايير الاستدامة في السياسات العامة، بما في ذلك رصد تنفيذ المبدأ 10 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية على النحو المنصوص عليه في الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)، وتقديم الدعم لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة؛ (ب) تعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ السياسات العامة الرامية إلى تحقيق استدامة المستوطنات البشرية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والخطة الحضرية الجديدة، والمساهمات المحددة وطنياً المزمع تقديمها بموجب اتفاق باريس. وسيضطلع البرنامج الفرعي بهذه الأنشطة من خلال إجراء بحوث تقضي إلى نشر دراسات، وتنظيم اجتماعات لأفرقة الخبراء، وحلقات دراسية وحلقات عمل، وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن سياسات مصممة جيداً تأخذ في الاعتبار الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، بما في ذلك سياسات التنمية المستدامة والأداء البيئي، والسياسات التي تتناول اقتصاديات تغير المناخ، والسياسات التي تدعم استدامة المستوطنات البشرية وإقامة مدن حاضنة للجميع. وفي هذا السياق، ونظراً للدعم المقدم إلى حكومات المنطقة في إحراز تقدم نحو تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيسهم البرنامج الفرعي بشكل خاص في تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف 12 (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، والهدف 13 (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، والهدف 15 (حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)، والهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات). وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال التدابير التي اعتمدها البلدان بشأن التنمية المستدامة وتغير المناخ والمستوطنات البشرية. فعلى سبيل المثال، وضعت شيلي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوستاريكا مقترحات لقياس الإنفاق البيئي العام. وحددت أوروغواي سياستها الوطنية بشأن تغير المناخ. وأدرجت كولومبيا معدل انبعاث غازات الدفيئة في إصلاحها الضريبي المقترح. وحددت كل من باراغواي وكوستاريكا وكولومبيا التزاماته المتعلقة بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وقامت إكوادور بتنفيذ تصنيف لأوجه الإنفاق على السياسة البيئية.

107-21 وستكون سلطات صنع القرار المسؤولة عن التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية هي الجهات الرئيسية المستفيدة في إطار هذا البرنامج الفرعي. ومن المتوقع أن يؤدي استهداف فئات مثل السلطات الاقتصادية والقطاعية إلى تعميق قضايا التنمية

المستدامة وتغير المناخ على نحو أكثر فعالية في مجالات تتجاوز نطاق المؤسسات البيئية. ولإشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، سيشجع البرنامج الفرعي على إنشاء شبكات تضم طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة في المجال البيئي والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بتغير المناخ، بما في ذلك المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وممثلو القطاع الخاص والهيئات القطاعية ذات الصلة. وللاستفادة من أوجه التآزر، سيواصل البرنامج الفرعي إجراء مشاورات واتخاذ إجراءات مشتركة مع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وكذلك مع مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية.

### الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

108-21 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي النتيجة المتمثلة في زيادة قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إدماج معايير الاستدامة في السياسات والتدابير الإنمائية، لا سيما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والمستوطنات البشرية، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة 2018-2019، وذلك كما يتضح من التدابير أو السياسات أو الإجراءات الستة الجاري اعتمادها من قبل البلدان في مجالات التنمية المستدامة وتغير المناخ والمستوطنات البشرية، بما يتماشى مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على النحو المقرر، وصولاً إلى الهدف المحدد لعام 2019. وخلال عام 2019، استفادت ستة بلدان من المساعدة التقنية التي قدمها البرنامج الفرعي في مجال تحديد سعر الكلفة الاجتماعية لانبعاثات الكربون. ويشكل هذا إسهاماً بالغ الأهمية في جعل التكاليف الخارجية لانبعاثات غازات الدفيئة تكاليف داخلية من خلال الضرائب أو باستخدام هذه التكلفة في تحليل تكاليف وعوائد المشاريع العامة. وفي هذا الصدد، طلبت بنما وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس الدعم من البرنامج الفرعي لتكرار عملية تقدير الكلفة الاجتماعية لانبعاثات الكربون التي اضططعت بها شيلي. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت كوستاريكا من المساعدة التقنية المتعلقة بمنهجيات تقدير الإنفاق البيئي العام؛ وبعد ذلك، أيدت وزارات التخطيط والبيئة والمالية والمصرف المركزي مقترح اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

### الأداء البرنامجي في عام 2019: تحسين إدماج الشواغل البيئية والمناخية في السياسات العامة من خلال التنفيذ الفعال للمبدأ 10 من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية

109-21 أدرج المبدأ 10 من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية المتعلق بالحصول على المعلومات والمشاركة في المسائل البيئية في برنامج عمل البرنامج الفرعي لأول مرة في فترة السنتين 2014-2015. وما فتئت الأنشطة المتصلة بالتنفيذ الفعال للمبدأ 10 بدعم من البرنامج الفرعي تكتسب زخماً وأهمية منذ ذلك الحين. ونتيجة لذلك، اعتمد في 4 آذار/مارس 2018 ميثاق تاريخي بشأن المسائل البيئية في المنطقة، ألا وهو الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو). وهذا هو أول اتفاق إقليمي ملزم يتم إبرامه فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لحماية الحق في الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية، ليضع بذلك المبدأ 10 من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية موضع التنفيذ. وفي إطار الاتفاق، مطلوب من الدول أن تكفل بيئة آمنة وتمكينية للأشخاص والجماعات والمنظمات التي تعزز حقوق الإنسان في المسائل البيئية وتدافع عنها، وأن تتخذ تدابير لمنع الاعتداءات أو التهديدات أو أعمال التهريب التي ترتكب ضد هؤلاء الأفراد والتحقيق فيها والمعاقبة عليها. ويمثل الاتفاق نتيجة جديرة بالملاحظة لعملية حكومية دولية شفافة وتشاركية بدأت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012، وتحققت بعد تسعة اجتماعات للجنة التفاوض عقدت منذ عام 2014. وفي سياق التوقيع والتصديق على الاتفاق، قدم البرنامج الفرعي الدعم التقني والخدمات الاستشارية وحلقات العمل التدريبية إلى 13 من بلدان المنطقة (الأرجنتين،

وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبربادوس، وببرو، وترينيداد وتوباغو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، والسلفادور، وغيانا، وكولومبيا، وهندوراس) لدعم العمليات الوطنية. وأنشأ البرنامج الفرعي أيضاً مرصد تطبيق المبدأ 10 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجعله متاحاً للجمهور (<https://observatoriop10.cepal.org/en>) ويتولى تعهده.

#### التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

110-21 ساهم هذا العمل في كفاءة إدماج الشواغل والفرص المتعلقة بالبيئة والمناخ والإدارة الحضرية في عمليات صنع وتنفيذ السياسات وإيلاء الاعتبار الواجب لها في هذه العمليات، وهو ما يتضح من تصديق خمسة بلدان على اتفاق إسكاسو في عام 2019. وفتح باب التوقيع على الاتفاق أمام بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الـ 33 في 27 أيلول/سبتمبر 2018 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بالتزامن مع الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة. وفتحت إمكانية التصديق عليه منذ ذلك الحين. وفي عام 2019، بلغ عدد البلدان الموقعة على الاتفاق 21 بلداً وهي: الأرجنتين، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وببرو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وكوستاريكا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهايتي. وخلال عام 2019، صدقت أيضاً على الاتفاق خمسة بلدان وهي: أوروغواي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وغيانا. وسيبدأ نفاذ الاتفاق بمجرد أن يصدق عليه 11 بلداً على الأقل. وفي إطار التحضير للتجديد ببدء نفاذ الاتفاق، عقدت البلدان الموقعة عليه اجتماعها الأول في سان خوسيه في 11 و 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

الجدول 21-15

#### مقياس الأداء

2019	2018	2017	2016	2015
• تصديق خمسة بلدان على اتفاق إسكاسو	• اعتماد الدول الأعضاء	• الإعلان عن مرصد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	• اعتماد طرائق مشاركة الجمهور في لجنة التفاوض	• الاجتماع الأول للجنة التفاوض بشأن الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
• عقد الاجتماع الأول للبلدان الموقعة على اتفاق إسكاسو	• فتح باب التوقيع على الاتفاق في أيلول/سبتمبر	• ومنطقة البحر الكاريبي المعني بتطبيق المبدأ 10 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		

### النتائج المقررة لعام 2021

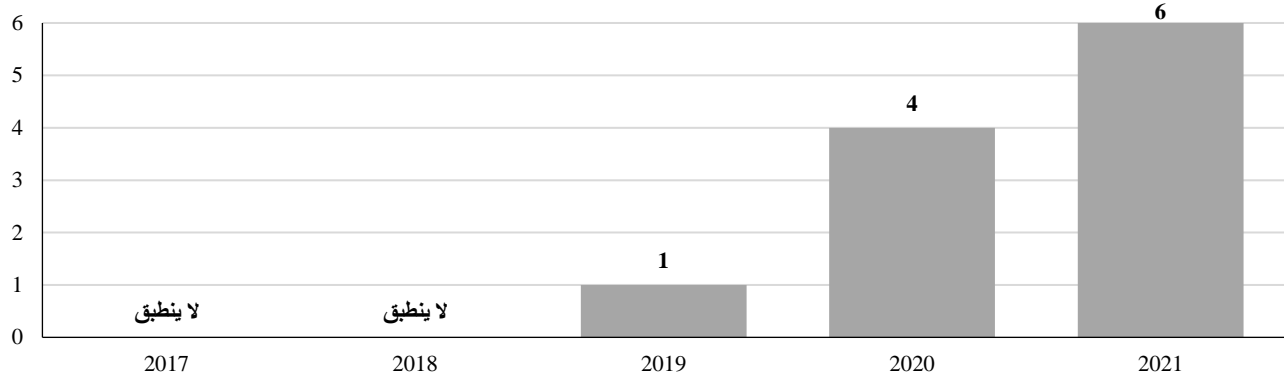
النتيجة 1: ضمان إحراز تقدم نحو تحقيق الاستدامة الحضرية لأغراض العمل المناخي (نتيجة مرحلة من عام 2020)

111-21 سيواصل البرنامج الفرعي عمله فيما يتصل بتحقيق الاستدامة الحضرية، تمشياً مع ولايته، وسيساعد البلدان التي تضع خططاً للتنمية الحضرية تُراعى فيها اعتبارات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وهو ما يُتوقع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس

الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل الثاني عشر من الباب 21

مقياس الأداء : عدد المدن التي تضع خططاً جديدة للتنمية الحضرية المستدامة متشياً مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي



النتيجة 2: تحسين المعلومات المتاحة فيما يتعلق بتخطيط المدن في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (نتيجة جديدة)

112-21 تتميز منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بمستويات عالية من التوسع الحضري. واكتسبت المدن والمستوطنات البشرية أهمية متنامية في الخطط السياسية على الصعيد العالمي والوطني ودون الوطني، بالنظر إلى حجم رأس مالها البشري والمالي وكذلك بصمتها البيئية المتزايدة. غير أن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والبعده الحضري في خطة عام 2030 يتطلب وضع وتنفيذ أدوات جديدة ومحسنة للتخطيط والإدارة على جميع المستويات، فضلاً عن سياسات ومبادئ توجيهية وقواعد تنظيمية وتشريعات حضرية وطنية، ووضع الاستراتيجيات والخطط، وتوافر التمويل على مستوى البلديات. وتحتاج المدن إلى معلومات أكثر وأفضل للاسترشاد بها على نحو مناسب في عملية صنع القرار ووضع السياسات وتوفير السلع والخدمات التي يحتاجها سكانها. وكثيراً ما يتعين على صانعي القرارات اتخاذ إجراءات في حالة يشهد فيها عدم اليقين، استناداً إلى تقديرات وتنبؤات مشكوك في نوعيتها.

113-21 فالمعلومات تؤدي إلى المعرفة والفهم، وهما أساسيان لإجراء عملية صنع القرار بطريقة مناسبة وفعالة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى المتابعة الفعالة للإجراءات التي تتخذها الهيئات الحكومية على مختلف المستويات من أجل صياغة رؤية أكثر دقة للتقدم المحرز والعراقيل والتغيرات داخل المناطق الحضرية، والطريقة التي تؤثر بها هذه العناصر على قدرة بلد ما على تحقيق التنمية المستدامة، بل وتحدد هذه القدرة.

التحدي الداخلي والاستجابة

114-21 تمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في غياب ما يلزم من معلومات منسقة ومتاحة لدعم الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ السياسات العامة ذات الصلة في مجال التنمية الحضرية، ويزداد حجم هذا التحدي حالياً بسبب الأثر الاجتماعي والاقتصادي الحاد لجائحة COVID-19. واستجابةً لذلك، سيضع البرنامج الفرعي التصميم النهائي لمنبر المدن والمناطق

الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وسيعمل عنه رسمياً، وهو أداة لدعم رصد التنمية الحضرية في المنطقة وتعزيز بناء قدرات الممارسين وتبادل الخبرات فيما بينهم. ويشمل المنبر مرصداً يعرض معلومات مجمعة عن المدن والمناطق الحضرية في المنطقة لمن أراد الاطلاع عليها، وسيستضيف منتدى إلكترونيًا، بهدف تعزيز قدرات مختلف الجهات الفاعلة في مجال المسائل الحضرية، إلى جانب توفير فضاء للمتابعة والتقييم الصارمين لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على الصعيد الإقليمي، وتحقيق البعد الحضري لأهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وسينفذ البرنامج الفرعي أيضاً مبادرات لبناء القدرات فيما يتعلق بالمنبر.

115-21 وسيجري في وقت لاحق من عام 2020 الإعلان الرسمي عن النموذج التجريبي لمنبر المدن والمناطق الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بما في ذلك المرصد والمنتدى الإلكتروني). وفي عام 2021، سيعمل البرنامج الفرعي، إلى جانب استكمال المعلومات في المنبر وضمان أدائه وظائفه بالكامل، على تصميم وإطلاق أنشطة لبناء القدرات بهدف كفالة استفادة واضعي السياسات من المعلومات المتاحة في المنبر.

*التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء*

116-21 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في كفالة إدماج الشواغل والفرص المتعلقة بالبيئة والمناخ والإدارة الحضرية في عمليات صنع وتنفيذ السياسات وإيلاء الاعتبار الواجب لها في هذه العمليات، وهو ما سيثبتته إنشاء منبر في متناول الجميع فيه محتوى موضوعي عن كل بلد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الـ 33، وكذلك إطلاق مبادرات لبناء القدرات من أجل تعزيز استخدام هذا المنبر.

الجدول 16-21

مقياس الأداء

2017	2018	2019	2020	2021
• لا ينطبق	• المراحل الأولى من إنشاء منبر المدن والمناطق الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	• الانتهاء من تصميم المنبر، ووضع المحتويات	• الإعلان الأولي عن المنبر (المنتدى الحضري العالمي)	• منبر في متناول الجميع فيه محتويات موضوعية عن كل بلد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الـ 33
			• الإعلان عن المنبر في المنتدى الإقليمي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة	



## الولايات التشريعية

117-21 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

### قرارات الجمعية العامة

281/63	تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن	225/71	متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
200/64	الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث	228/71	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة
203/64	اتفاقية التنوع البيولوجي	229/71	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
205/67	نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة	230/71	تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة
207/67	متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	231/71	تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
69/15	إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)	235/71	تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
283/69	إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030	256/71	الخطة الحضرية الجديدة
223/71	تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة		

### قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

24/2017 المستوطنات البشرية

### قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

594 (د-29)	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	706 (د-36)	تطبيق المبدأ 10 من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
602 (د-30)	رصد التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	725 (د-37)	الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
686 (د-35)	تطبيق المبدأ 10 من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		
693 (الجلسة العامة 30)	تطبيق المبدأ 10 من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		

### قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة

13/1	تنفيذ المبدأ 10 من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية	25/2	تطبيق المبدأ 10 من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
------	---	------	---

## المنجزات المستهدفة

118-21 يعرض الجدول 21-17 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 17-21

البرنامج الفرعي 7: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر  
لعام 2019 لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
12	6	6	6	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
6	6	6	6	1 - اجتماعات الجمعية العامة للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
6	-	-	-	2 - اجتماع بشأن الاتفاق الإقليمي المتعلق بالوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
باء - توليد المعارف ونقلها				
1	1	1	1	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
1	1	1	1	3 - المشاريع الميدانية بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره
8	7	6	6	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
4	4	4	4	4 - اجتماعات أفرقة الخبراء المعنية بسياسات التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وتغير المناخ؛ والأبعاد البيئية والحضرية في خطة عام 2030؛ والخبرات في تنفيذ السياسات المتصلة بالتنمية المستدامة في المنطقة
4	3	2	2	5 - دورات دراسية بشأن التنمية المستدامة و/أو علم الاقتصاد البيئي؛ وتقييم التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والسياسات ذات الصلة؛ وقضايا المستوطنات البشرية
8	8	9	9	المنشورات (عدد المنشورات)
8	8	9	9	6 - الدراسات المتعلقة بمواضيع منها تغير المناخ، والتنمية المستدامة، والأثر البيئي للسياسات العامة، وضريبة الكربون والاقتصاد الخفيض الكربون، والسياسات المالية البيئية، وسيناريوهات التنمية في المناطق الحضرية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتكامل السياسات العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وبناء المؤسسات
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: بشأن السياسات العامة البيئية المتصلة بالتنمية المستدامة والاستدامة الحضرية، والحد من المخاطر والتكيف معها، وتعزيز القدرات الوطنية؛ وتقديم خدمات التعاون التقني إلى حكومة البرازيل ومؤسساتها، بناء على طلبها، بشأن تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قواعد البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ والقضايا البيئية				

## البرنامج الفرعي 8

### الموارد الطبيعية

#### الهدف

119-21 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز القدرات المؤسسية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال الإدارة السليمة للموارد الطبيعية واستغلالها المستدام، مع التركيز على مجالات المياه والصرف الصحي، والطاقة، والموارد الاستخراجية، والزراعة والتنوع البيولوجي.

## الاستراتيجية

120-21 بغرض المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال الإدارة السليمة للموارد الطبيعية واستغلالها المستدام مع التركيز على المياه والصرف الصحي والطاقة، سيواصل البرنامج الفرعي دعم بلدان المنطقة في تصميم سياسات تكفل تنفيذ مصفوفة أكثر تركيزاً على الطاقة المتجددة، وتحقيق التحول المستدام في مجال الطاقة، والإدارة المستدامة للدورة المائية. وسيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية وينشر أفضل الممارسات بشأن القواعد التنظيمية للمياه والطاقة المتجددة وتوريدهما واستخدامهما. ويُتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين الوصول إلى موارد الطاقة والمياه النظيفة والميسورة التكلفة، وإلى زيادة الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء بهدف إحراز تقدم نحو بلوغ الهدفين 6 (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة)، و 7 (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال دعم الخطة الوطنية للمياه في الأرجنتين، التي تنفذها الحكومة منذ عام 2016، والتي تشمل تحسين السياسات الوطنية المتعلقة بالمياه الصالحة للشرب، والتكيف مع تغير المناخ، والمياه من أجل الإنتاج.

121-21 وبغرض المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال الإدارة السليمة للموارد الطبيعية واستغلالها المستدام مع التركيز على الموارد الاستخراجية، سينجز البرنامج الفرعي دراسات عن الإدارة السليمة للموارد الأحفورية والمعدنية، مع مراعاة المسائل والتحديات المتعلقة بجمع واستخدام ريع الموارد وكفاءة المواد والحد من اعتماد النمو عليها. وسيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية ويدعم الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين لحفز المجموعات والروابط بين قطاع الأنشطة الاستخراجية وباقي الاقتصاد. ويُتوقع أن يسفر هذا العمل عن مبادرات للتنوع الاقتصادي وروابط تنتج عنها قيمة مضافة، وتنمية اقتصادية محلية مستدامة، ونقل المهارات وإيجاد فرص العمل. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال تحسين الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بأنشطة التعدين المستدامة في الأرجنتين وبيرو.

122-21 وبغرض المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال الإدارة السليمة للموارد الطبيعية واستغلالها المستدام مع التركيز على الزراعة والتنوع البيولوجي، سيعزز البرنامج الفرعي نهجاً جديدة للتنمية الإنتاج (مثل الاقتصاد البيولوجي واقتصاد التدوير) ويعزز اتساق المؤسسات والسياسات الإقليمية وتكاملها والتنسيق فيما بينها. وسيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية، بناء على طلب الدول الأعضاء. ويُتوقع أن يسفر هذا العمل عن تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تتعلق بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة والاقتصاد البيولوجي. وسيدعم ذلك الدول الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 2 (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف 13 (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، والهدف 14 (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، والهدف 15 (حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)، من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال الدعم المقدم إلى حكومة كوستاريكا من أجل وضع استراتيجية وطنية جديدة للاقتصاد البيولوجي.

## الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

123-21 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تعزيز قدرة المؤسسات في بلدان المنطقة على صوغ وتنفيذ السياسات العامة والأطر التنظيمية لزيادة الكفاءة في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وفي توفير المرافق العامة وخدمات البنى التحتية، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة 2018-2019، ويتضح ذلك من عشرة تدابير اعتمدتها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهدف إدماج أدوات إدارية واقتصادية تكفل تعزيز الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة،

تمشياً مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ليتحقق بذلك الهدف المحدد للسنة. وفي هذا الصدد، أنشأت ثلاثة بلدان (الأرجنتين وأوروغواي وشيلي) مكاتب وطنية للكفاءة في استخدام الطاقة بتكليف الأطر التنظيمية التي اقترحتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع قدراتها المؤسسية.

## الأداء البرنامجي في عام 2019: تعزيز القدرة على تطبيق صنع السياسات القائم على الأدلة من أجل زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة وتحقيق انتشار استخدام الطاقة المتجددة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

124-21 في السنوات الماضية، دأب البرنامج الفرعي، بالتنسيق مع 16 بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على وضع قاعدة بيانات إقليمية بشأن مؤشرات الكفاءة في استخدام الطاقة. ويهدف المشروع إلى حصر مؤشرات الكفاءة في استخدام الطاقة في بلدان المنطقة من أجل تقديم سيناريو أساسي يمكن استخدامه فيما بعد لتحديد نطاق الإجراءات المستقبلية المتعلقة بالكفاءة في استخدام الطاقة، وقياس التقدم المحرز في الكفاءة في استخدام الطاقة والوفورات في المستقبل، ومن ثم توفير إسهامات هامة تقيد في صياغة وتقييم السياسات العامة المتعلقة بالكفاءة في استخدام الطاقة. وكان مشروع قاعدة البيانات، منذ تنفيذه في عام 2011، مفيداً في إتاحة تراكم الخبرات الإيجابية والغنية في العمل مع البلدان في جمع البيانات وتحليل المعلومات المتعلقة بالطاقة ذات الصلة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، من أجل توليد أدوات للرصد وتنسيق خطط العمل الوطنية المتعلقة بالطاقات المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة والحصول على الطاقة. ومكّن هذا المشروع، الذي شاركت فيه عدة بلدان، من تمهيد الطريق أمام المرصد الإقليمي للطاقة المستدامة، الذي تم الإعلان عنه في تشرين الأول/أكتوبر 2018. والهدف من المرصد هو العمل مع جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتقديم الدعم لها، بحيث ستتاح لها إمكانية الاستفادة الكاملة من منتجاته ونواتجه (منها، على سبيل المثال، قاعدة بيانات بشأن الطاقة، والتقارير، والمنهجيات، وورقات السياسات، والمؤتمرات الإقليمية).

125-21 والمرصد أداة لتعزيز قدرات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على استخدام البيانات والإحصاءات المتعلقة بالطاقة في تحليل السياسات ذات الصلة بالحصول على الطاقة، وتنمية مصادر الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، ومتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى المرصد إلى إدماج المبادرات القائمة الأخرى التي يعمل البرنامج الفرعي على تنفيذها في قطاع الطاقة، مثل برنامج التكامل في مجال الطاقة والتنمية المستدامة في البرازيل، والمنندى التقني الإقليمي لوضعي خطط الطاقة، والحوار الإقليمي بشأن السياسات المتعلقة بالكفاءة في استخدام الطاقة. وسيركز المرصد، بوصفه المظلة البرمجية التي تجمع كل هذه المبادرات، في البداية على خمسة بلدان تواجه أكبر التحديات (الأرجنتين، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبنما، وغيانا، وكوبا) بالإضافة إلى أوروغواي، التي اعتُبرت مثلاً للممارسات الجيدة. ومن المتوقع أن يرتفع عدد البلدان المشاركة في السنوات المقبلة.

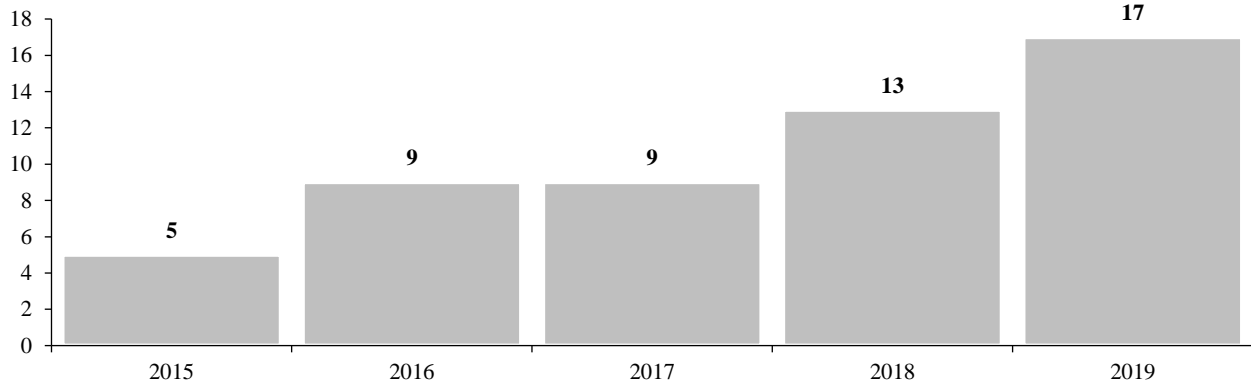
### التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

126-21 ساهم هذا العمل في تعزيز القدرات المؤسسية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال الإدارة السليمة للموارد الطبيعية واستغلالها المستدام مع التركيز على الطاقة، وهو ما يتضح من تقارير الرصد الوطنية الـ 17 المتعلقة بالكفاءة في استخدام الطاقة التي أعدتها بلدان المنطقة، بدعم تقني من البرنامج الفرعي، ونشرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتلقى مسؤولون من تلك البلدان دعماً تقنياً من البرنامج الفرعي لإنتاج بيانات عن الكفاءة في استخدام الطاقة في صيغة موحدة للمرة الأولى، لتتيسر بذلك إمكانية المقارنة على الصعيد الإقليمي. وفي بعض الحالات، أنشأت المؤسسات الوطنية وحدات للكفاءة في استخدام الطاقة، وفي جميع الحالات، طور المسؤولون الوطنيون معارف تقنية قابلة للنقل في مجال

الكفاءة في استخدام الطاقة. ويشهد إصدار التقارير على عملية بناء القدرات التي مكنت من إعدادها. وتعزز هذه التقارير، من خلال عرض بيانات أساسية عن الكفاءة في استخدام الطاقة في مجالات مثل قطاع الطاقة والصناعة والأسر المعيشية والنقل والخدمات والزراعة، تنفيذ سياسات وبرامج الكفاءة في استخدام الطاقة، ورصدها وتوحيدها، من أجل تحسين فرص الحصول على الطاقة والمصادر والتكنولوجيا المتجددة واستخدامها.

الشكل الثالث عشر من الباب 21

مقياس الأداء: العدد التراكمي للتقارير القطرية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن الكفاءة في استخدام الطاقة



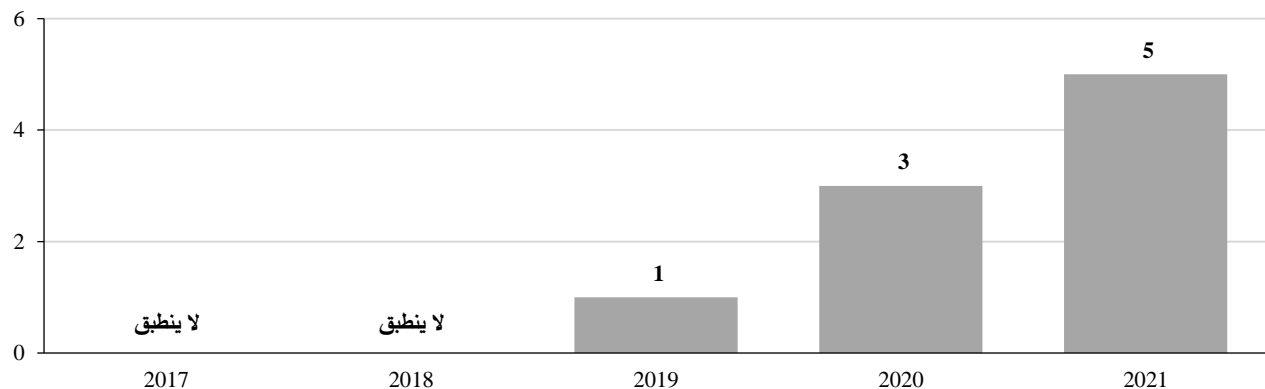
### النتائج المقررة لعام 2021

**النتيجة 1: المرصد الإقليمي للطاقة المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (نتيجة مرحلة من عام 2020)**

127-21 سيواصل البرنامج الفرعي عمله فيما يتصل بالطاقة المستدامة، تمشياً مع ولايته، وسيساعد البلدان في تعزيز قدرتها على تصميم وتنفيذ تدابير تكفل الطاقة المستدامة والميسورة التكلفة، وهو ما يُتوقع إثبات تحققه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل الرابع عشر من الباب 21

مقياس الأداء: اعتماد بلدان المنطقة تدابير (تراكمية) إضافية من أجل تنفيذ سياسات للطاقة توفر للجميع إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة



## النتيجة 2: تنمية الإمكانات الإقليمية فيما يتصل بالاقتصاد البيولوجي (نتيجة جديدة)

128-21 ما فتى البرنامج الفرعي يعمل في عدة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعمها في وضع استراتيجيات وطنية للاقتصاد البيولوجي. فالإقتصاد البيولوجي، الذي يُفهم على أنه مجموعة القطاعات التي تستخدم الموارد البيولوجية والعمليات البيولوجية و/أو المعلومات الاستخبارية البيولوجية في إنتاج السلع والخدمات، ليس مجرد استراتيجية لتحقيق نمو منفصل عن الانبعاثات، بل يتيح أيضاً اعتماد نهج أكثر اتساقاً إزاء التحدي المعقد المتمثل في توليد مصادر جديدة للنمو الاقتصادي والاجتماعي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعربت عدة بلدان عن اهتمامها بوضع خطط وطنية للاقتصاد البيولوجي، وبدأ بعضها بالفعل وضع هذه الخطط أو بصدد الانتهاء من وضعها. ومن هذه البلدان كوستاريكا التي ما فتئت تطور استراتيجيتها الوطنية للاقتصاد البيولوجي منذ بداية عام 2018. وما فتئت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تدعم كوستاريكا في هذا الصدد وتوجهها من خلال عملية مشاور على الصعيدين القطاعي والإقليمي، بمشاركة نشطة من ممثلين من القطاع العام وقطاع الأعمال وقطاع العلم والتكنولوجيا، إلى جانب أصحاب المشاريع البيولوجية الشباب. ودأبت اللجنة على توفير فضاءات للحوار مع الشركاء الآخرين في المنطقة الذين شرعوا في استكشاف الاقتصاد البيولوجي كمسار بديل لتحقيق التنمية الاقتصادية (مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ووزارة الثروة الحيوانية والزراعة ومصادر الأسماك في أوروغواي، وإدارة التخطيط الوطنية في كولومبيا). وتسعى استراتيجية الاقتصاد البيولوجي في كوستاريكا إلى تحقيق التقارب بين سياسات التنمية البيئية وسياسات التنمية الإنتاجية التي صيغت على مدى العقود السبعة الماضية، والتوفيق بين أهداف التنمية الإنتاجية والحماية، والمعرفة والتنوع البيولوجي المستدام، ومواءمة القدرات الوطنية في مجال العلوم الزراعية والبيولوجية أو علوم الحياة مع الموارد البيولوجية الهائلة التي يزخر بها البلد. وقد ضُممت هذه الاستراتيجية لتكون أداة تتيح المضي قدماً بتنفيذ الخطة الوطنية للتخلص من انبعاثات الكربون للفترة 2018-2030، من خلال إجراءات مجمعة في خمسة مجالات استراتيجية، هي: الاقتصاد البيولوجي من أجل التنمية الريفية (مثل الزراعة الخفيفة الكربون)؛ والتنوع البيولوجي والتنمية (مثل الممرات البيولوجية، وخدمات النظم الإيكولوجية)؛ والمصافي الأحيائية لبقايا الكتلة الأحيائية ونفاياتها (مثل الطاقة الأحيائية، والمنتجات الأحيائية، والجزئيات الأحيائية)، والاقتصاد الأحيائي المتقدم (مثل التكنولوجيا الأحيائية والتنوع البيولوجي)؛ والاقتصاد البيولوجي الحضري (مثل الممرات البيولوجية بين المناطق الحضرية).

### التحدي الداخلي والاستجابة

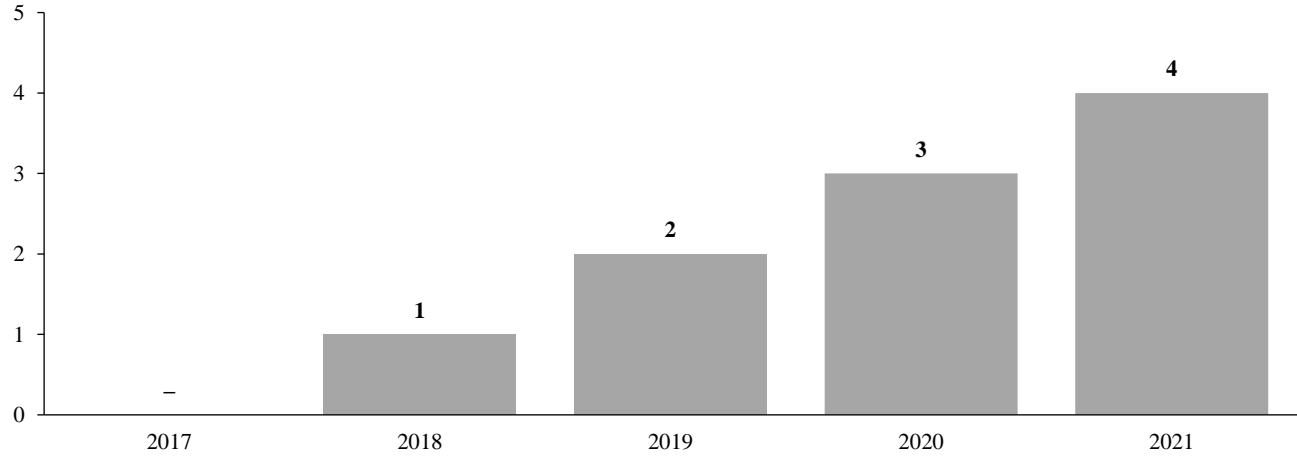
129-21 تمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في أنه لم ينظر، بما يكفي من التفاصيل، في القدرات والإمكانات الوطنية للتنمية الاقتصاد البيولوجي في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالنظر إلى تنوع الموارد البيولوجية والقدرات العلمية والتكنولوجية، لا يمكن الحديث عن اقتصاد بيولوجي عام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لكن البلدان تحدد استراتيجياتها على أساس ظروفها وقدراتها الوطنية (والمحلية). ومع ذلك، هناك بعض العناصر الأساسية المشتركة التي تسمح للبلدان بالتعاور والتعلم معاً، استناداً إلى واقعها المشترك، باعتبارها تنتمي إلى منطقة شديدة التنوع البيولوجي ذات إمكانات هائلة لتوليد الكتلة الأحيائية واقتصاد شديد الاعتماد على الموارد الطبيعية. واستجابة لذلك، سيعمل البرنامج الفرعي على تكوين نظرة أكثر تفصيلاً بشأن إمكانات مختلف البلدان، وفي بعض الحالات، عن المواقع أو المجتمعات الأحيائية، بهدف دعم البلدان في وضع استراتيجيات وطنية للاقتصاد البيولوجي تكون واقعية وقابلة للتنفيذ. وفي الوقت نفسه، سَتُبذل الجهود لتتبع العناصر الإقليمية التي ستتيح لبلدان المنطقة تبادل المعلومات القيمة ومعالجة القضايا المشتركة في استراتيجياتها الوطنية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

21-130 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز القدرات المؤسسية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال الإدارة السليمة للموارد الطبيعية واستغلالها المستدام مع التركيز على الزراعة والتنوع البيولوجي، وهو ما سيثبتته شروع بلدين إضافيين من بلدان المنطقة في وضع استراتيجيات وطنية للاقتصاد البيولوجي.

الشكل الخامس عشر من الباب 21

مقياس الأداء: عدد بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي شرعت في وضع استراتيجيات وطنية للاقتصاد البيولوجي



## الولايات التشريعية

21-131 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

### قرارات الجمعية العامة

98/62	صك غير ملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات	235/70	المحيطات وقانون البحار
200/66	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة	222/71	العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028
203/66	تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته السادسة والعشرين	228/71	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة
205/66	التنمية المستدامة للجبال	229/71	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
207/67	متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	230/71	تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة
215/67	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	245/71	التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية
263/67	الممرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة ودوره في كفالة التنمية المستدامة والتعاون الدولي	226/73	استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028
177/69	الحق في الغذاء	236/73	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
198/70	تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة	253/73	التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

### قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

المقرر 233/2004	تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لموارد الطاقة الأحفورية والمعدنية	49/2006	نتائج الدورة السادسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
-----------------	---	---------	---

قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

552 (د-26) تعزيز التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	669 (د-34) أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
602 (د-30) رصد التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	

المنجزات المستهدفة

132-21 ترد في الجدول 18-21 جميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-21

البرنامج الفرعي 8: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2019	لعام 2020	لعام 2021	المقرر الفعلي المقرر المقرر
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	1	1	1	2
1 - مشاريع في مجالات الطاقة، والإدارة السليمة للموارد الطبيعية، والصلة بين المياه والطاقة؛ والمساواة الاجتماعية؛ والاستدامة البيئية	1	1	1	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	10	10	11	15
2 - اجتماعات خبراء بشأن الطاقة المستدامة؛ والسياسات العامة المرتبطة بالإدارة السليمة للموارد الطبيعية؛ والتنمية الزراعية	4	4	8	6
3 - دورات تدريبية ودراسية للمسؤولين في القطاعين العام والخاص المعنيين بالزراعة وإدارة الموارد الطبيعية	6	6	3	9
المنشورات (عدد المنشورات)	9	9	10	10
4 - آفاق الزراعة والتنمية الريفية في الأمريكتين: منظور من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1	1	-	1
5 - دراسات عن المسائل المتصلة بالموارد المائية والصلة بينها وبين القطاعات الأخرى؛ والتكامل في مجال الطاقة؛ والإدارة السليمة للموارد الطبيعية؛ والصناعات الاستخراجية، والتجارة البيولوجية - الفيزيائية والزراعة	8	8	8	9
6 - دراسة عن الشراكات بين المناطق الريفية والحضرية في الاستراتيجيات المتكاملة للتنمية الإقليمية	-	-	1	-
7 - نشرة عن المسائل المستجدة التي تهم قطاع الزراعة و/أو المناطق الريفية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (2020)، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة	-	-	1	-
المواد التقنية (عدد المواد)	2	2	2	1
8 - الرسالة الإخبارية لشبكة التعاون في الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2	2	2	-
9 - النشرة المتعلقة بالموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	-	-	-	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: بشأن الموارد الطبيعية؛ ولفائدة المنظمات المعنية بتشجيع الأعمال والتجارة وغيرها من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة فيما يتصل بتصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة والاقتصاد البيولوجي.				



## البرنامج الفرعي 9

## التخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية

## الهدف

133-21 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز عمليات التخطيط والإدارة العامة في المنطقة من أجل النهوض بالتنمية العادلة والمستدامة.

## الاستراتيجية

134-21 بغرض المساهمة في تعزيز عمليات التخطيط والإدارة العامة في المنطقة من أجل النهوض بالتنمية العادلة والمستدامة، سيواصل البرنامج الفرعي تشجيع الحكومات على تطبيق منهجيات وأدوات وأطر مفاهيمية جديدة في التخطيط والإدارة العامة، إلى جانب تعزيز الاستثمارات العامة العالية الجودة والروابط القوية بين التنمية والخطط والميزانيات القطاعية. وسيشجع التعاون والتعلم من الأقران، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال التخطيط والإدارة العامة من خلال توفير خدمات التعاون التقني والتدريب وإنجاز البحوث التطبيقية. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن بناء مؤسسات فعالة وشاملة واستراتيجية وعمليات تخطيط تعطي الأولوية للتنمية الشاملة من خلال رؤى متوسطة وطويلة الأجل، مع المضي بتضييق الثغرات الهيكلية عن طريق تعزيز مشاركة المواطنين والمساءلة، وتعزيز الحوكمة الإقليمية والتخطيط والإدارة في عمليات السياسات العامة، وكل ذلك سيساعد بلدان المنطقة على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 11 (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، والهدف 17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة)، وتشمل النتائج السابقة في هذه المجالات إدخال تحسينات على عمليات التخطيط الوطنية في الوكالات العامة في كل من الأرجنتين، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، والمكسيك، وهندوراس. وفي غواتيمالا، قُدم الدعم فيما يتصل بوضع استراتيجية وطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

## الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

135-21 تحققت نتيجة مقررة لعام 2019، وهي تعزيز الكفاءات والقدرات في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المسائل المتعلقة بالتخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية من منظور إقليمي ومع مراعاة الفوارق بين الجنسين، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، ويثبت ذلك اعتراف 12 بلداً بمساهمة معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في تحسين عمليات التخطيط التي تقوم بها، ليتحقق بذلك الهدف المحدد لفترة السنتين.

### الأداء البرنامجي في عام 2019: تحسن عملية التخطيط على صعيد البلديات في الأرجنتين باستخدام مقياس التخطيط

136-21 في الفترة من عام 2015 إلى عام 2018، قام البرنامج الفرعي، من خلال عمليات تشاركية واسعة النطاق مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بوضع مقياس التخطيط، وهي أداة تحليلية لتقييم نظم تخطيط التنمية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واستندت هذه الأداة في البداية إلى نموذج مستمد من عدة عقود من التجربة الميدانية التي راكمها البرنامج الفرعي

وتستوحي من معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وتم تعزيزها بعد ذلك من خلال مشاورات إقليمية بطريقة دلفي وتطبيقها على دراسات حالات إفرادية محددة المكان.

137-21 والهدف من مقياس التخطيط هو تحسين نوعية تخطيط التنمية الذي تعتمد الحكومات الوطنية ودون الوطنية في المنطقة من خلال التحليل الذاتي لنظم التخطيط وعملياته وأدواته، وتحديد الثغرات في القدرات، وصياغة توجيهات ترمي إلى تعزيز المؤسسي في خمسة أبعاد رئيسية مرتبطة بنظم التخطيط القوية في المنطقة: (أ) الإطار المؤسسي لتخطيط التنمية؛ (ب) وعوامل التصميم المتصلة بالتخطيط؛ (ج) وعمليات تنفيذ التخطيط؛ (د) والعوامل الرئيسية المتصلة بتحقيق النتائج؛ (هـ) والروابط بين التخطيط والالتزامات العالمية والإقليمية. ومنذ عام 2017، تستخدم 17 حكومة وطنية ودون وطنية هذه الأداة لتحليل نظم التخطيط الخاصة بها، وتحديد الثغرات في القدرات، وتحديد مبادرات التعزيز المؤسسي. ويتزايد الاهتمام بتطبيق هذه المنهجية، على نحو ما يتضح من إدراج المكسيك هذه المنهجية في منهاجها الوظيفي للخدمة المدنية في عام 2018. وقد ساند البرنامج الفرعي الأرجنتين في تطبيقها الأداة على الصعيدين الوطني ودون الوطني في عام 2018، وفي اتخاذ إجراءات في عام 2019 بناء على ما أسفر عنه تطبيق هذه الأداة.

#### التقدم نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

138-21 ساهم هذا العمل في تعزيز عمليات التخطيط والإدارة العامة في المنطقة من أجل النهوض بالتنمية العادلة والمستدامة، وهو ما يتضح من الإجراءات التي اتخذتها الأمانة المعنية بالتخطيط والتنسيق الإقليميين للأشغال العامة التابعة لوزارة الداخلية والأشغال العامة والإسكان في الأرجنتين، نتيجة للمعلومات المستمدة من مقياس التخطيط. وأتاح تطبيق هذا المقياس للمسؤولين الحكوميين الكشف عن الثغرات الرئيسية التالية في القدرات ومعالجتها: المشاركة المحدودة والضيقة للجهات صاحبة المصلحة (بما في ذلك الفروع الحكومية الأخرى) في عمليات التخطيط؛ ونهج التخطيط القطاعية و "شبه المنعزلة" التي تعوق اتباع منظور تخطيط أكثر تكاملاً وعلى أساس إقليمي؛ وغياب دعم سياسي لأدوات التخطيط من جانب السلطات المحلية.

139-21 وتمثلت نتيجة هامة لهذه العملية في الآليات التي وضعتها الأمانة المعنية بالتخطيط والتنسيق وعززتها بهدف تحسين التعقيب على أثر الاستثمارات الوطنية على الصعيد المحلي وعلى صعيد المحافظات، وبهدف تنسيق الإجراءات بين المستويات المحلية والإقليمية والوطنية لكيانات مثل مجلس الاستثمار الاتحادي، وهو مجلس استشاري معني بالاستثمارات له حضور محلي وإقليمي ووطني. ومن النتائج الأخرى، التي تحصل على دعم إضافي بحلقات عمل تكميلية لتنمية القدرات يقدمها البرنامج الفرعي في شمال ووسط الأرجنتين على مستوى التخطيط دون الوطني والمحلي، اقتراح الحكومة الوطنية إدراج مقياس التخطيط في مجموعة أدواتها لتخطيط التنمية المحلية على مستوى البلديات. ومن المتوقع أن تعزز هذه الأنواع من عمليات التشخيص الذاتي القدرات التقنية والسياسية المحلية فيما يتصل بتخطيط الاستثمار.

الجدول 19-21

مقياس الأداء

2015	2016	2017	2018	2019
• وضع نموذج أولي: • وضع نموذج أولي: • تطبيق مقياس	توسيع نطاق النموذج التجريبي من الصعيد دون الوطني إلى الصعيد الوطني	التخطيط وتحديد الثغرات في القدرات	الخطة الاستراتيجية الإقليمية لتحديث الاستثمارات العامة والخاصة	آلية التنسيق والتعقيب (مجلس الاستثمار الاتحادي)
• تنفيذ أداة تعزيز القدرات (مقياس التخطيط) على مستوى البلديات في الأرجنتين (بإقتراح من الحكومة الوطنية)				

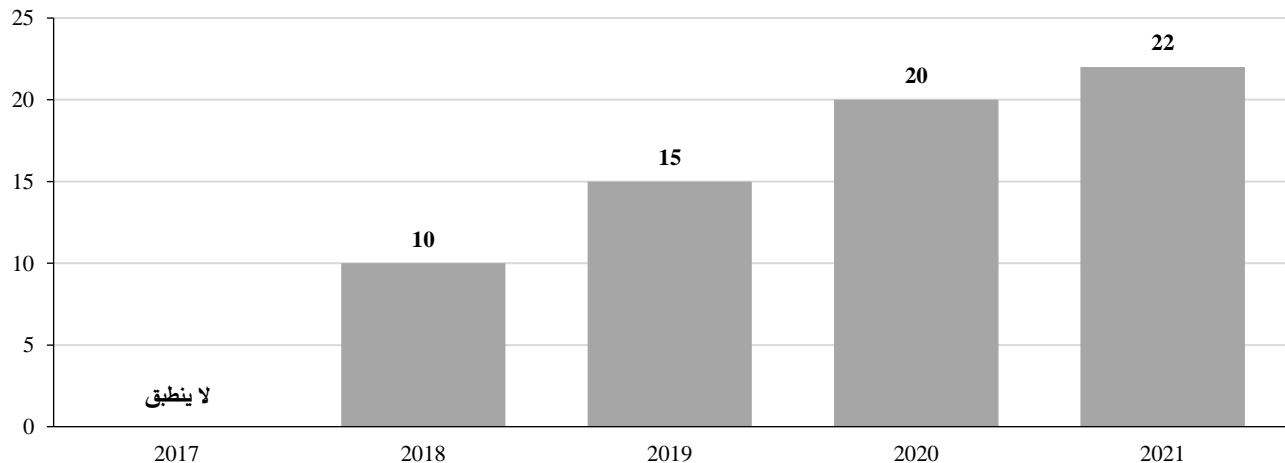
### النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: أدوات التخطيط والإدارة العامة من أجل إضفاء الطابع الإقليمي على أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها (نتيجة مرحلة من عام 2020)

21-140 سيواصل البرنامج الفرعي عمله فيما يتصل بالتخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية المستدامة، تمشياً مع ولايته، وسيساعد البلدان في وضع استراتيجيات وطنية تكفل إدماج أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يُتوقع إثبات تحققه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل السادس عشر من الباب 21

مقياس الأداء: العدد التراكمي للاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030



## النتيجة 2: تعزيز القدرات على وضع استراتيجيات فعالة لتحقيق أهداف التنمية على الصعيدين الوطني ودون الوطني في بلدان المنطقة في إطار خطة عام 2030 (نتيجة جديدة)

141-21 يمثل التخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية المستدامة أداة لضمان التماسك والحصافة في تنفيذ خطة عام 2030 في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكفالة إحرار تقدم مستمر ومستدام في تنمية المنطقة. وكانت قيادة الدولة محورية في تحسين نتائج التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. بيد أن تحديات التنمية التي تواجهها المنطقة تحديات هيكلية تتطلب استجابة منسقة وصارمة بقيادة الدولة. واستجابة لطلبات المجلس الإقليمي للتخطيط، ما فتئ البرنامج الفرعي يشجع على وضع استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل تتجاوز الدورات السياسية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. وتُصمم هذه الاستراتيجيات من وجهة نظر قطرية ومشتركة من خلال إشراك مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تتناول أبعاد التنمية المتعددة والمتضاربة في كثير من الأحيان وتأخذ في الاعتبار خصوصيات كل بلد وإقليم مع مراعاة الالتزامات العالمية والإقليمية في الآن ذاته. وأخيراً، تبين الاستراتيجيات أهمية عمليات التنفيذ والمتابعة والتقييم بوصفها عناصر حاسمة لكفالة جعلها أدوات للتغيير وليس مجرد قائمة بالنوايا الحسنة.

142-21 وفي هذا الصدد، ما فتئ البرنامج الفرعي يعمل في المنطقة، من خلال المرصد الإقليمي للتخطيط الإنمائي، لدعم البلدان في تعزيز نظم التخطيط الإنمائي: جمع وتحليل وتنظيم وإنتاج المعارف المتعلقة بالتخطيط من أجل التنمية المستدامة من خلال عمليات البناء الجماعية، من أجل تحديد التحديات والخصائص والقضايا والإمكانات المشتركة التي تمكن سلطات التخطيط الوطنية من صياغة استراتيجيات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها وتنفيذها. وباعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حول البرنامج الفرعي تركيزه من وضع الأدوات ونقل المعارف لمواجهة تحديات معينة في مجال التخطيط والإدارة العامة إلى نهج أكثر تكاملاً لتنمية القدرات في مجال التخطيط ونظم الإدارة العامة.

### التحدي الداخلي والاستجابة

143-21 تمثل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في وضع مجموعة شاملة من الأدوات التي تمكن البلدان من التقدم من مرحلة صياغة استراتيجية إلى تنفيذها بفعالية، من خلال تحديد نقاط التقاطع الحاسمة والجهات صاحبة المصلحة والإجراءات ذات الأولوية، إلى جانب احتياجات التمويل ومصادره. واستجابةً لذلك، سيركز البرنامج الفرعي على دعم وضع وتعزيز آليات لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإنمائية طويلة الأجل، بما في ذلك الروابط بين الميزانيات وخطط الاستثمار وخطط التنمية الوطنية؛ ومواءمة عمليات الإدارة القائمة على النتائج وعمليات المساءلة مع أهداف التنمية؛ وآليات الرصد والتقييم اللازمة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المقررة.

### التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

144-21 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز عمليات التخطيط والإدارة العامة في المنطقة من أجل النهوض بالتنمية العادلة والمستدامة، وهو ما سيثبتته تنفيذ بلدين إضافيين استراتيجيات على الصعيد دون الوطني لبلوغ أهدافهما الوطنية في إطار خطة عام 2030 وتنفيذ منهجيات الإدارة القائمة على النتائج من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الجدول 20-21

مقياس الأداء

2017	2018	2019	2020	2021
• تضع غواتيمالا استراتيجية لتنفيذ خطة عام 2030	• تشريع الأرجنتين في بناء القدرات فيما يتصل بتكييف خطة عام 2030 مع السياق الإقليمي واتساقها مع عمليات التخطيط	• تشريع الأرجنتين في بناء القدرات في مجال النهج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في التخطيط العام دون الوطني في محافظتين	• تصميم أوروغواي استراتيجية مشتركة بين القطاعات للمنطقة الوسطى	• تنفيذ خطط أو استراتيجيات إنمائية دون وطنية في بلدين إضافيين على الأقل
• اتفاقات بشأن تكييف خطة عام 2030 مع السياق المحلي بين السلطة المسؤولة عن متابعة واستعراض تنفيذ الخطة والحكومات دون الوطنية	• تستكمل باراغواي خططها للتنمية الوطنية بحيث تدرج فيها خطة عام 2030	• تحدد باراغواي آليات تمويل خطة التنمية الوطنية	• تطبيق كوبا مقياس التخطيط	• تطبيق منهجية للإدارة الشاملة القائمة على النتائج في بلدين إضافيين على الأقل
	• تجرب أوروغواي تقييما لتكييف استراتيجية التنمية الوطنية مع سياق بلدية واحدة			

### الولايات التشريعية

145-21 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

#### قرارات الجمعية العامة

218/67	تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة في السياسات المالية العامة	327/71	دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية
237/69	تعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة	239/73	تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)

#### قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

26/2016	تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الخامسة عشرة	12/2018	تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السابعة عشرة
23/2017	تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السادسة عشرة		

#### قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

701 (د-36) دعم أعمال معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي

## المنجزات المستهدفة

146-21 ترد في الجدول 21-21 جميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 21-21

### البرنامج الفرعي 9: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2019	لعام 2019	لعام 2020	لعام 2021	المقرر الفعلي المقرر المقرر
<b>ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء</b>					
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	6	6	6	6	
1 - اجتماعات المجلس الإقليمي للتخطيط	6	-	6	6	
2 - اجتماعات هيئة رئاسة المجلس الإقليمي للتخطيط	-	6	-	-	
<b>باء - توليد المعارف ونقلها</b>					
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	1	1	1	1	
3 - المشاريع الميدانية بشأن تخطيط التنمية والإدارة العامة من أجل التنمية	1	1	1	1	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	53	54	56	56	
4 - دورات تعليمية بشأن الإدارة العامة والميزانيات والتقييم والاستثمار؛ وتقنيات الاستبصار وتخطيط السيناريوهات؛ والحوكمة والتخطيط والإدارة على الصعيد الإقليمي وعلى مستويات متعددة؛ والتخطيط والقيمة العامة والإدارة العامة؛ والسياسات والبرامج العامة	50	50	50	50	
5 - اجتماعات الخبراء بشأن التخطيط والإدارة العامة (الاستبصار والتخطيط؛ وتقييم السياسات والبرامج العامة؛ والحوكمة والتخطيط على مستويات متعددة؛ ومسائل التخطيط والتنمية؛ والقيمة العامة والإدارة العامة والسياسات الحكومية المفتوحة في المنطقة)	3	4	6	6	
المنشورات (عدد المنشورات)	3	3	4	5	
6 - المنشورات والدراسات بشأن التخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية	3	3	4	5	
المواد التقنية (عدد المواد)	1	1	1	1	
7 - الرسوم البيانية المعلوماتية وموجزات السياسات والرسائل الإخبارية بشأن التخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية	1	1	1	1	
<b>جيم - المنجزات المستهدفة الفنية</b>					
التشاور والمشورة والدعوة: بشأن تخطيط التنمية ونظم الإدارة العامة، والسياسات والبرامج العامة، وصياغة المشاريع وتقييمها، والنظم الوطنية للاستثمار العام، والحوكمة والتخطيط على مستويات متعددة					
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: المرصد الإقليمي للتخطيط الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والأدلة والتطبيقات التقنية التي تدعم أنشطة التدريب والمساعدة التقنية؛ وقواعد البيانات المتعلقة بالتخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.					

## البرنامج الفرعي 10

## الإحصاءات

## الهدف

147-21 الهدف الذي يسهم البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها لأغراض اتخاذ القرارات في المنطقة بناء على الأدلة.

## الاستراتيجية

148-21 للمساهمة في تحسين إنتاج الإحصاءات لأغراض اتخاذ القرارات في المنطقة بناء على الأدلة، سيقدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية متخصصة ودورات تدريبية على الإنترنت وفي الموقع، واجتماعات خبراء وحلقات دراسية. وستركز المساعدة التقنية على تطوير الإحصاءات الأساسية وآليات التنسيق المؤسسي في مجالات تشمل الحسابات القومية، والإحصاءات الاقتصادية الأساسية، وإحصاءات الأسعار؛ والإحصاءات البيئية وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛ وتصميم استقصاءات الأسر المعيشية وتنفيذها؛ وقياس الفقر واللامساواة؛ ونظم تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية؛ وآليات التنسيق الوطنية لرصد أهداف التنمية المستدامة. وسينصب التركيز بوجه خاص على التنسيق مع الوكالات ومع المنظمات الدولية بهدف تجنب ازدواجية الجهود وتحقيق أقصى قدر من التكامل بين الأنشطة. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن إنتاج إحصاءات اقتصادية واجتماعية وبيئية موثوقة، ومؤشرات جديدة في المناطق الناشئة، وتحسين مصادر المعلومات غير التقليدية. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال التقدم الكبير الذي أحرزته بلدان المنطقة نحو الامتثال لنظام الحسابات القومية لعام 2008 والحسابات التابعة والتوصيات المتعلقة بالإحصاءات البيئية. وفي هذا الصدد، عززت الأرجنتين وباراغواي وكوبا حساباتها القومية، وحسنت كوراساو حساب الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالأسعار الثابتة، ونفذت الجمهورية الدومينيكية دراسة استقصائية معنية بالعمالة المستمرة، ونشرت أوروغواي ميزان مدفوعاتها الجديد.

149-21 ومن أجل المساهمة في تحسين نشر الإحصاءات لأغراض اتخاذ القرارات في المنطقة بناء على الأدلة، سيواصل البرنامج الفرعي تجميع ومواءمة عدد كبير من الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، علاوة على مصرف بياناته الإقليمي للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. وسيجري النشر من خلال قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والحولية الإحصائية، والبوابة الإقليمية لأهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بوضع وتكييف وتنفيذ المنهجيات والمعايير والتوصيات الإحصائية. وسيسهم البرنامج الفرعي أيضا بمدخلات تحليلية وموضوعية في المنشورات والوثائق الرئيسية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى زيادة توافر البيانات القابلة للمقارنة إقليمياً، وهو أمر مطلوب ليكون نقطة مرجعية بالنسبة للتنمية الإحصائية الإقليمية، ويشكل إسهاماً في المنشورات والتوصيات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال البوابة الإحصائية للجنة الاقتصادية التي يجري تحديثها باستمرار ببيانات وصفية ومرافق جديدة، والتي سجلت أكثر من 6 ملايين عملية تنزيل في الفترة 2016-2017.

150-21 وبغية المساهمة في استخدام الإحصاءات لأغراض اتخاذ القرارات في المنطقة بناء على الأدلة، سيعزز البرنامج الفرعي الدور الاستراتيجي ودور صنع القرار اللذان يضطلع بهما المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم خدمات الأمانة التقنية إلى المؤتمر وأفرقه العاملة المختلفة، بما يكفل اتساق عملها مع الأولويات الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيشدد البرنامج الفرعي على التنفيذ المشترك للمشاريع والمبادرات وسيعمل بالتعاون الوثيق مع المكاتب والشعب الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى

جانب الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن مزيد من التنسيق الإقليمي، بما يؤدي إلى زيادة استخدام الإحصاءات على الصعيدين الإقليمي والوطني. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية العشرية للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين للفترة 2015-2025، إذ اتخذت إجراءات في تسعة من الأهداف المحددة الاثني عشر حتى كانون الأول/ديسمبر 2018.

### الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

151-21 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، والمتمثلة في إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية العشرية التي أعدها المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، كما يبرهن على ذلك تنفيذ إجراءات محددة بشأن 80 في المائة من المجالات المواضيعية للخطة الاستراتيجية، ليتحقق بذلك هدف فترة السنتين.

### الأداء البرنامجي في عام 2019: إعادة تحديد الأولويات للنهوض بالإحصاءات على الصعيد الإقليمي

152-21 يعد المؤتمر الإحصائي للأمريكتين هيئة فرعية تابعة للجنة أنشئت في عام 2000 عملاً بقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 580 (د-28) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 7/2000، بهدف تنسيق وتحسين إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها في المنطقة. وفي الاجتماع الثالث للمؤتمر المعقود في سانتياغو في حزيران/يونيه 2005، أنشئت أفرقة عاملة لتكون بمثابة آلية تتيح للبلدان العمل معاً والاضطلاع بالأنشطة المرتبطة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للمؤتمر. ويجري إنشاء أفرقة عاملة محدد لمدة سنتين بناء على طلب البلدان الأعضاء، ورهنا بموافقة المؤتمر.

153-21 وشددت اللجنة التنفيذية للمؤتمر، في المناقشات التي جرت في عدة اجتماعات، على ضرورة استعراض المجالات المواضيعية ونتائج الأفرقة العاملة القائمة. ورأت البلدان الأعضاء أن الأفرقة العاملة لا تضطلع دائماً بأنشطة ذات قيمة مضافة عالية بالنسبة للمنطقة، أو أنها لا تحقق نتائج ملموسة، وأن العدد الكبير من الأفرقة (16) يحد من قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على تخصيص موارد بشرية فعالة للاضطلاع بعملها. واتفقت اللجنة التنفيذية، في اجتماعها السابع عشر، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2018، على أنه ينبغي للأفرقة العاملة أن ترتب أولويات أنشطتها من أجل تحقيق نواتج تهدف إلى تعزيز القدرات الإحصائية في المنطقة ويمكن إنجازها خلال فترة السنتين.

154-21 وقد دفع ذلك اللجنة التنفيذية، بدعم من الأمانة، إلى إعادة هيكلة آلية الموافقة على الأفرقة العاملة للفترة 2020-2021، وإدخال التعديلات التالية: (أ) مواءمة برامج العمل مع الأولويات الإقليمية للتنمية الإحصائية؛ (ب) وتركيز الأفرقة العاملة حصراً على توليد ناتج واحد.

155-21 وبغية تحديد الأولويات الإحصائية الإقليمية، أعد البرنامج الفرعي خلال الربع الأول من عام 2019 استبياناً أرسل إلى البلدان. واستُخدمت الردود التي تم الحصول عليها من 22 بلداً لتوجيه المناقشات في الاجتماع الثامن عشر للجنة التنفيذية، في آذار/مارس 2019. واتفقت اللجنة على ضرورة اتساق المسائل التي ستناولها الأفرقة العاملة في الفترة 2020-2021 مع الأولويات المحددة في ذلك الاجتماع، وأن تتضمن برامج العمل المقترحة نواتج محددة بوضوح يمكن تحقيقها في غضون فترة السنتين.

156-21 وبناء على طلب اللجنة التنفيذية في الاجتماع نفسه، رتبت الأمانة لإعداد مقترحات للأفرقة العاملة للفترة 2020-2021. وقد تطلبت هذه العملية تحديد مبادئ توجيهية جديدة لإعداد المقترحات وتوجيه طلب إلى البلدان، في حزيران/يونيه 2019، بأن تقدم مقترحاتها. وفي آب/أغسطس 2019، استعرضت اللجنة التنفيذية 29 مقترحاً، اختير منها مسبقاً 18 مقترحاً قُدمت إلى البلدان الأعضاء بغية تحديد المقترحات ذات الأهمية القصوى. واستناداً إلى هذه المدخلات، اختارت اللجنة التنفيذية 11 مقترحاً من مقترحات الأفرقة العاملة، قُدمت للموافقة عليها في الاجتماع العاشر للمؤتمر، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.



157-21 وتمثلت النتيجة النهائية لهذه العملية في الموافقة على تخفيض عدد الأفرقة العاملة للفترة 2020-2021، مع زيادة تركيزها، والرفع من القيمة المضافة للعمل الإحصائي في المنطقة. وتتبع فائدة هذه الأفرقة العاملة من مواءمة أوثق مع المجالات المواضيعية ذات الأولوية العالية وتحديد واضح للنتائج، مثل إعداد المبادئ التوجيهية أو تجميع أفضل الممارسات على الصعيد الإقليمي، والتي تشكل منافع عامة للتنمية الإحصائية لبلدان المنطقة.

#### التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

158-21 ساهم هذا العمل في تحسين إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها من أجل اتخاذ القرارات في المنطقة بناء على الأدلة، مثلما يتضح من الموافقة على إنشاء 11 فريقاً عاملاً في الاجتماع العاشر للمؤتمر، وهي أفرقة ستركز على التحديات ذات الأهمية البالغة إقليمياً وتقدم منتجات تساهم في تحسين الإنتاج الإحصائي الوطني، مما يزيد من فعالية جهود التعاون الدولي والأفقي.

الجدول 21-22

#### مقياس الأداء

2015	2016	2017	2018	2019
موافقة البلدان على المبادئ التوجيهية العملية للأفرقة العاملة	الموافقة على 16 فريقاً عاملاً للفترة 2016-2017 في الاجتماع الخامس عشر للجنة التنفيذية للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين	الموافقة على 16 فريقاً عاملاً للفترة 2018-2019 في الدورة التاسعة للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين. وتظل المجالات المواضيعية للأفرقة العاملة هي نفس المجالات لفترة السنتين السابقة	تأكيد اللجنة التنفيذية على ضرورة تحسين أهمية الأفرقة العاملة وفعاليتها	موافقة المؤتمر على 11 فريقاً عاملاً للفترة 2020-2021 عقب عملية تشاورية بقيادة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

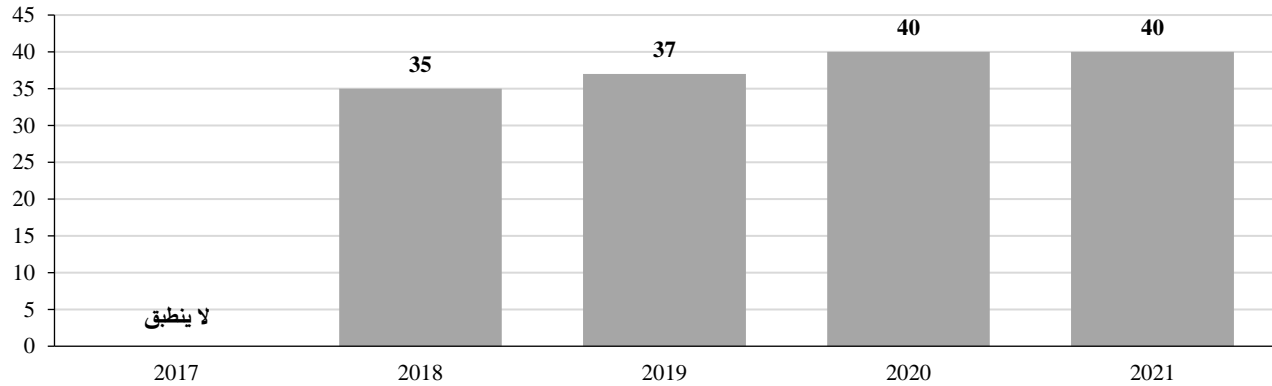
### النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: إعداد تقديرات تعادل القوة الشرائية في توقيت أفضل من أجل قياس أكثر موثوقية لاقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (نتيجة مرحلة من عام 2020)

159-21 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بقياس الاقتصادات، تماشياً مع ولايته، وسيساعد البلدان التي تعتمد النقطة المرجعية المتجددة من أجل قياس أسرع وأكثر موثوقية لحجم الاقتصادات في المنطقة ومدى الرخاء الذي يعيش فيه مواطنوها، للاسترشاد به في السياسات القائمة على الأدلة، وهو ما يُتوقع أن يوضحه مقياس الأداء لعام 2021 أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل السابع عشر من الباب 21

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء والدول الأعضاء المنتسبة التي تنفذ نهج النقطة المرجعية المتجددة



**النتيجة 2: تجديد بوابة الإحصاءات الإقليمية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (نتيجة جديدة)**

160-21 يعمل البرنامج الفرعي على نشر الإحصاءات الرسمية الإقليمية والوطنية للجنة في قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي بوابة الإحصاءات الإقليمية للجنة. ومنذ عام 2019، جدد البرنامج الفرعي نهجه مركزا بشكل أكبر على إدراج التكنولوجيات الجديدة، وتحويل قاعدة البيانات الإحصائية للجنة إلى قاعدة بيانات مفتوحة وتحسين قابلية استخدامها.

161-21 وتتضمن البوابة الجديدة نسخا محسنة من الأبواب الحالية، مثل الجدولة والموجزات الإقليمية والوطنية، إلى جانب إدراج أدوات جديدة، مثل لوحة متابعة، من أجل استكشاف مجموعات البيانات، وإنشاء جداول ورسومات قابلة للتنزيل، وتحقيق التكامل مع البيانات الجغرافية المكانية.

162-21 وستكون هذه التغييرات مفيدة للمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة في تخطيط السياسات والإجراءات العامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتصميمها وتنفيذها ورصدها، استنادا إلى أدلة كمية من مصادر رسمية. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن البوابة الجديدة أن تمثل نموذجا تحتذي به البلدان في إنشاء مراكز وطنية للبيانات بهدف تحسين إمكانية الوصول إلى الإحصاءات الرسمية وقابليتها للاستخدام.

*التحدي الداخلي والاستجابة*

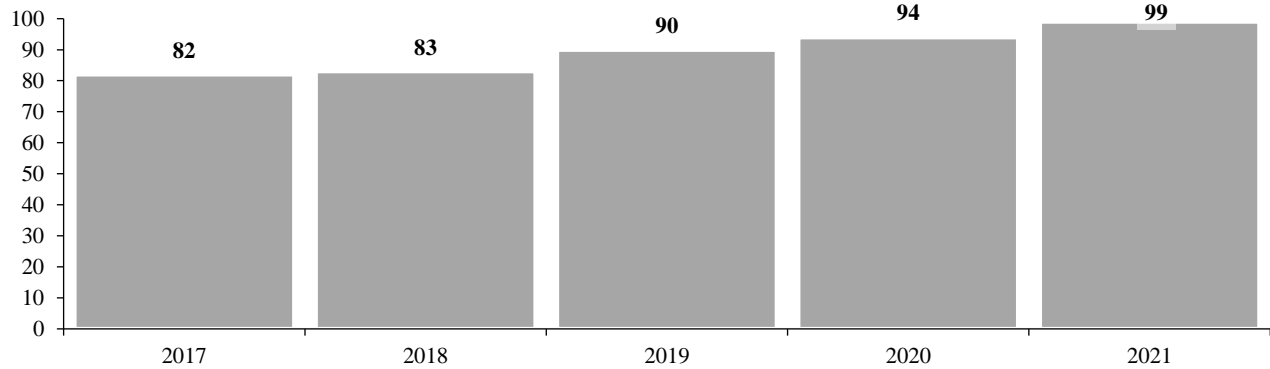
163-21 مثل دعم مكاتب الإحصاء الوطنية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سياق التكنولوجيا الجديدة، بما في ذلك قواعد البيانات والصفحات الشبكية ومعاينة البيانات، التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي. واستجابة لذلك، سيضع البرنامج الفرعي، بمعية مكاتب الإحصاء الوطنية والحكومات والجامعات والمؤسسات التقنية في المنطقة، استراتيجية بهدف تبادل المعارف في هذا المجال ووضع حلول مشتركة مفيدة لجميع البلدان.

*التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء*

164-21 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحسين نشر الإحصاءات واستخدامها لأغراض اتخاذ القرارات في المنطقة بناء على الأدلة، كما يتضح من تصريح 99 في المائة من مستخدمي قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية بأنهم وجدوا أن بياناتها مفيدة أو مفيدة جدا في سياق أدائهم لعملهم.

الشكل الثامن عشر من الشكل 21

مقياس الأداء: النسبة المئوية للمستخدمين الذين يعتبرون بيانات قاعدة البيانات الإحصائية للجنة مفيدة في سياق أدائهم لعملهم



### الولايات التشريعية

21-165 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

#### قرارات الجمعية العامة

148/67 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

261/68 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

#### قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

7/2000 إنشاء المؤتمر الإحصائي للأمريكتين المنبثق عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

219/2014 المقرر تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الخامسة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها

6/2006 تعزيز القدرات الإحصائية

27/2016 تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية

21/2013 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

7/2017 أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

#### قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

649 (د-33)؛ المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي  
668 (د-34)؛  
678 (د-35)؛  
702 (د-36)؛  
721 (د-37)

712 (د-36) التكامل الإقليمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية

### المنجزات المستهدفة

21-23 ترد في الجدول 21-23 جميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف

المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

البرنامج الفرعي 10: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	18	18	9
1 - اجتماعات المؤتمر الإحصائي للأمريكتين	9	9	-
2 - اجتماعات اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين	9	9	9
باء - المعارف ونقلها			
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	4	4	4
3 - مشاريع ميدانية بشأن الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية؛ ودراسات استقصائية للأسر المعيشية، ومؤشرات وإحصاءات اجتماعية؛ وإحصاءات بيئية؛ وإطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030	4	4	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	17	17	20
4 - حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن الفقر، وعدم المساواة، وتوزيع الدخل، والعمالة، والتماسك والضعف الاجتماعيين، والإحصاءات البيئية، ومواءمة الإحصاءات والمؤشرات وتجانسها، ونظام الحسابات القومية، ونظم المعلومات الاجتماعية، والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والإحصاءات الاقتصادية	6	6	11
5 - اجتماعات الخبراء بشأن إدراج التوصيات الدولية بشأن النظام الجديد للحسابات القومية لعام 2008 في بيانات الحسابات القومية؛ وإدراج التوصيات الدولية الجديدة بشأن الإحصاءات الاقتصادية؛ والإحصاءات البيئية، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة البيئية، والحسابات البيئية؛ ومواءمة وتوحيد الإحصاءات والمؤشرات لمتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030	11	11	14
المنشورات (عدد المنشورات)	6	6	4
6 - الحولية الإحصائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1	1	1
7 - منشورات ودراسات بشأن مواضيع، منها الفقر وعدم المساواة والإحصاءات الاقتصادية والبيئية، ودفاتر إحصائية بشأن الإحصاءات الاقتصادية والبيئية	5	5	3
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة: بشأن الإحصاءات البيئية والاقتصادية؛ والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والمؤشرات والإحصاءات الاجتماعية؛ والفقر واللامساواة.			
قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: نظام المعلومات الإحصائية وقواعد البيانات (قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ وقاعدة بيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية.			

## البرنامج الفرعي 11

### الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي

#### الهدف

21-167 الهدف الذي يسهم فيه البرنامج الفرعي هو تحسين صياغة السياسات العامة القائمة على الأدلة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

## الاستراتيجية

168-21 للمساهمة في تحسين صياغة السياسات العامة القائمة على الأدلة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بلدان المنطقة دون الإقليمية، سيدعم البرنامج الفرعي وضع خطط إنمائية وطنية وإصلاحات استراتيجية هدفها إفرار آثار اقتصادية واجتماعية، ومواثيق اجتماعية لتحقيق المساواة تعود بالفائدة على أشد فئات السكان ضعفا. ويركز البرنامج الفرعي على بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي. وسينصب التركيز بوجه خاص على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتجارة الدولية، والصناعة والتكامل، والزراعة، والأمن الغذائي والتنمية الريفية، والطاقة والموارد الطبيعية، وتغير المناخ، مما يساهم في تحقيق الهدف 1 (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف 2 (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف 7 (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف 8 (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف 10 (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف 13 (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، والهدف 17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة) من أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار البرنامج الفرعي، سيجري الاضطلاع بأعمال تحليلية، وكفالة صياغة ونشر وتنفيذ نهج مبتكرة وسليمة للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية، من أجل تعزيز القدرات الوطنية ودون الإقليمية على صياغة سياسات أكثر تكاملا واتساقا مع المراعاة التامة لمختلف السياقات الوطنية في المنطقة دون الإقليمية. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز نهجه المتعدد القطاعات والمتعدد التخصصات، مع صيانة وتحديث قواعد البيانات ذات الصلة، ووضع نماذج تحليلية كمية ونوعية. وسيساهم توفير البرنامج الفرعي لأنشطة التدريب والخدمات الاستشارية في تعزيز القدرات المؤسسية على معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وبالمساواة المتعددة الأبعاد، بما يشمل دورة الحياة، ونوع الجنس، والأصل العرقي، والإقليم. وسيستفيد من البرنامج الفرعي، في الأساس، كل من السلطات الحكومية والمسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وأوساط الأعمال التجارية، إلى جانب الكيانات دون الإقليمية، مثل الكيانات المشاركة في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى. وسيعزز البرنامج الفرعي تعاونه الوثيق مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة ومؤسسات التكامل دون الإقليمي من أجل تعزيز قدراتها من خلال توفير الخدمات الاستشارية والتدريب والزمالات، وتنظيم وتعزيز المنديات لتيسير الحوار بشأن السياسات. وسيتعاون البرنامج الفرعي أيضا بنشاط مع نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة دون الإقليمية، عن طريق تقديم مدخلات لصياغة أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يفرز هذا العمل زيادة في القدرات التقنية على تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والتدابير العامة، بما في ذلك السياسات والتدابير التي تركز على المسائل المالية والتجارة والتكامل والطاقة والزراعة والأمن الغذائي وتغير المناخ. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال إعداد المشروع الأول لاستراتيجية أمريكا الوسطى للطاقة المستدامة لعام 2030 التي تهدف إلى ضمان نفاذ الجميع إلى خدمات الطاقة الحديثة، مع زيادة استخدام الطاقات المتجددة وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة، مع مراعاة أولويات الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، علاوة على التزاماتها الدولية بموجب خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس، وإعداد غواتيمالا استراتيجيتها الإنمائية باستخدام المنهجية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التخطيط لتنفيذ خطة عام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أساس تحديد نقاط التقاط والصلات الأساسية بين خطة عام 2030 وأدوات التخطيط.

## الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

169-21 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، والمتمثلة في تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان في المنطقة دون الإقليمية على معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما ما يتعلق

منها بالمساواة المتعددة الأبعاد (وتشمل الشؤون الجنسانية والعرقية والإقليمية) والقضاء على الفقر، كما يتضح من خلال إقرار 22 من الجهات المعنية الرئيسية بأنها استفادت من نواتج اللجنة وخدماتها فيما يخص معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة المتعددة الأبعاد (بما يشمل نوع الجنس والأصل العرقي والإقليم) وإنهاء الفقر، ليتحقق بذلك الهدف المحدد لفترة السنتين. وشكلت المصارف المركزية الجهات المعنية الرئيسية في مجال التنمية الاقتصادية، إلى جانب المؤسسات العامة المسؤولة عن الإشراف المصرفي، ووزارات المالية والاقتصاد والتجارة الدولية، علاوة على المجلس الإقليمي لوزراء المالية، والمجلس الإقليمي لوزراء التجارة والتكامل. وفي المجال الاجتماعي، تمثلت الجهات المعنية الرئيسية في وزارات التخطيط (بنما وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس)، والمعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي للموظفين الحكوميين، ولجنة مكافحة العنصرية والتمييز في غواتيمالا، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك. ومن المسائل الخاصة التي تم التطرق إليها مسألة تصميم سياسات مبتكرة تهدف إلى تشجيع الاستخدام المثمر (الاستثمار) للتحويلات المالية العائلية، ووضع جداول للمدخلات والمخرجات، وإجراء دراسات تحليل هيكلية.

### الأداء البرنامجي في عام 2019: تعزيز قدرات وضع جداول المدخلات والمخرجات في أمريكا الوسطى

170-21 في العقود الأخيرة، اتبعت بلدان أمريكا الوسطى نمودجا للنمو مرتكزا على التصدير يكتسي فيه التكامل الإقليمي والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية أهمية حاسمة. ويتطلب إجراء تقييم متعمق لأثر هذه الاستراتيجية، وتصميم سياسات ابتكارية، بيانات كمية قوية. وفي هذا السياق، نفذ البرنامج الفرعي مشروعا للتعاون التقني في بلدان المنطقة دون الإقليمية يهدف إلى بناء أول جدول مدخلات ومخرجات وطني دون إقليمي. ويمكن استخدام هذا الجدول كأساس لحساب طائفة واسعة من المؤشرات الاقتصادية دون الإقليمية، مثل إيجاد فرص العمل، والقيمة المضافة، والمساهمة القطاعية في النمو، التي تكتسي أهمية كبيرة فيما يخص تصميم وتقييم السياسات الاقتصادية دون الإقليمية، ولا سيما السياسات المتعلقة بالتجارة الدولية والصناعة. وعمل البرنامج الفرعي في تعاون وثيق مع موظفين تقنيين من ثمانية بلدان لتعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل والمنهجيات المتصلة بجدول المدخلات والمخرجات. ونظم البرنامج الفرعي حلقات عمل دون إقليمية لمناقشة الافتراضات الرئيسية والاتفاق بشأنها من أجل وضع جدول دون إقليمي للمدخلات والمخرجات. ومثلت المشاركة النشطة للموظفين الوطنيين أمرا بالغ الأهمية فيما يخص وضع جداول المدخلات والمخرجات، علاوة على تصميم وتجميع جداول المدخلات والمخرجات دون الإقليمية. ولا يكفل التعاون الوثيق مع الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى مشاركة المؤسسات الوطنية فحسب، بل أيضا المؤسسات دون الإقليمية. ونظم البرنامج الفرعي أيضا حلقات عمل تطبيقية بشأن فائدة جداول المدخلات والمخرجات دون الإقليمية في تحليل المسائل الرئيسية ذات الأولوية في كل بلد. وحضر حلقات العمل هذه والمناقشات التالية لها مسؤولون حكوميون من وزارات المالية والاقتصاد والتجارة الدولية، علاوة على المصارف المركزية.

171-21 ومثل إنشاء هذه الجداول جهدا تعاونيا بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمؤسسات الوطنية. وقد بدأت بتحويل جداول العرض والاستخدام الوطنية التي وضعتها بلدان المنطقة دون الإقليمية، إلى جداول للمدخلات والمخرجات، وهي مهمة تضطلع بها المصارف المركزية والمكاتب الإحصائية الوطنية بدعم تقني من البرنامج الفرعي. وبمجرد توحيد جداول المدخلات والمخرجات الوطنية للبلدان الثمانية في المنطقة دون الإقليمية - بنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس - قام البرنامج الفرعي بتجميع جدول دون إقليمي للمدخلات والمخرجات، وهو ما وفر أساسا كميا لتقييم آثار مختلف سياسات التكامل دون الإقليمي.

*التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء*

172-21 ساهم هذا العمل في تحسين وضع سياسات عامة قائمة على الأدلة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بلدان المنطقة دون الإقليمية، كما يتضح من وضع ثمانية جداول وطنية وجدول دون إقليمي واحد للمدخلات والمخرجات. وقد شكلت

هذه الجداول الأساس لحساب مجموعة واسعة من المؤشرات الاقتصادية ولتوضيح آثار التكامل دون الإقليمي، التي تكتسي أهمية كبيرة في تصميم وتقييم السياسات الاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية.

الجدول 21-24

مقياس الأداء

2015	2016	2017	2018	2019
لا ينطبق	لا ينطبق	الممثلون القطريون يلتقون في الاجتماع الإقليمي الأول الذي تُعرض فيه أهداف المشروع وأنشطته وجدوله الزمني	الممثلون القطريون يلتقون في اجتماعين دون إقليميين لمناقشة منهجية وضع جداول المدخلات والمخرجات؛ وبلدان المنطقة دون الإقليمية تستفيد من المساعدة التقنية لوضع جداولها للمدخلات والمخرجات، ولتعديل تلك الجداول من أجل إدراجها في جداول المدخلات والمخرجات دون الإقليمية	الممثلون القطريون يلتقون في الاجتماع دون الإقليمي الرابع لمناقشة النتائج ويستفيدون من دورات تدريبية بشأن استخدام جداول المدخلات والمخرجات لصياغة سياسات عامة قائمة على الأدلة

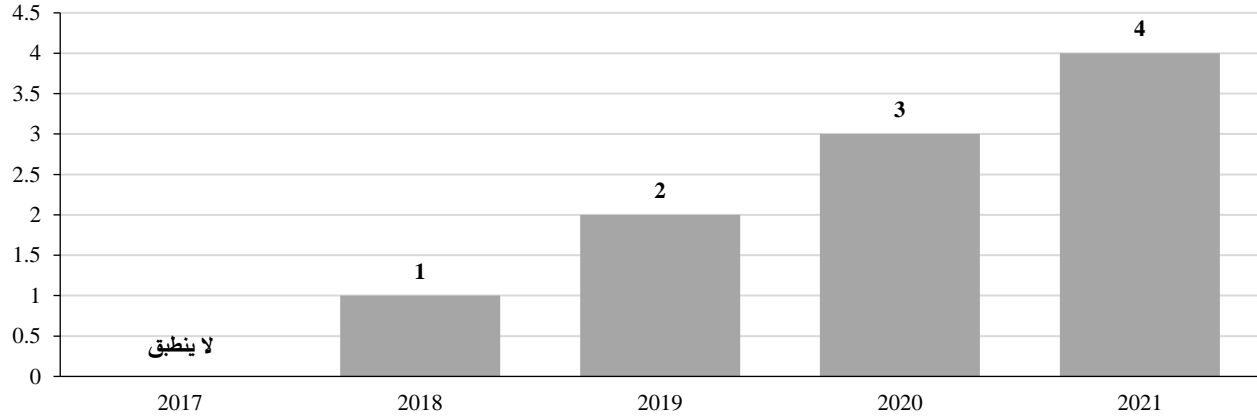
### النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تعزيز المؤسسات من أجل تحقيق اتساق السياسات في إطار نهج متكامل نحو تنفيذ خطة عام 2030 (نتيجة مرحلة من عام 2020)

173-21 سيواصل البرنامج الفرعي عمله فيما يتصل بمواءمة الخطط والاستراتيجيات دون الإقليمية مع خطة عام 2030، تمشياً مع ولايته، وسيساعد البلدان في تعزيز قدراتها على تحديد أوجه الترابط بين أدوات التخطيط الوطنية أو دون الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، وهو ما يُتوقع أن يتجلى في مقياس الأداء لعام 2021 أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل التاسع عشر من الباب 21

مقياس الأداء: عدد المؤسسات الوطنية في المنطقة دون الإقليمية التي واءمت خططها واستراتيجياتها مع خطة عام 2030 بما يتماشى مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي



#### النتيجة 2: تعزيز الحوار التقني من أجل استراتيجيات إنمائية جديدة في أمريكا الوسطى (نتيجة جديدة)

174-21 هناك سرد قوي يعوق الاستراتيجيات الإنمائية ويتمثل في الفكرة القائلة بأنه ينبغي للبلدان المتوسطة الدخل أن "تخرج" من المساعدة الإنمائية. وقد انخفضت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث جميع البلدان، باستثناء بلد واحد، هي بلدان متوسطة الدخل، من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الستينات إلى حوالي 0,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. ومع ذلك، ما زال 72 في المائة من سكان العالم يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل. وتتطلب خطة عام 2030 القضاء التام على الفقر بحلول عام 2030؛ ويستتبع الوفاء بهذا الالتزام الحاسم العمل مع البلدان المتوسطة الدخل في وقت تتخفف فيه تدفقات التمويل من أجل التنمية بالنسبة لهذه البلدان.

175-21 وتعاني البلدان المتوسطة الدخل من ثغرات هيكلية تبقى قائمة لفترات طويلة حتى مع اغتائها. فالفقر المزمن، على سبيل المثال، أعلى بثلاث مرات في المناطق الريفية مقارنة بالمدن والبلدات. وكثيرا ما يكون ارتفاع مستويات الدخل متبوعا بالتلوث والازدحام واستنفاد الموارد الطبيعية. وتؤدي فترات النمو المتسارع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دائما إلى مزيد من عدم المساواة.

176-21 وفي هذا السياق، سيركز عمل البرنامج الفرعي على أهمية سد الثغرات الهيكلية في البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة دون الإقليمية، مع إضافة التركيز على عدم المساواة إلى استراتيجياتها الإنمائية الجديدة، بسبل منها: (أ) تحليل السياسات وإجراء البحوث بشأن الثغرات الهيكلية في بلدان مختارة من البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة دون الإقليمية؛ (ب) وإجراء حوار بشأن السياسات والأدوات ومقترحات محددة في مجال السياسة العامة مع التركيز على سد الثغرات الهيكلية؛ (ج) والتأثير على السياسات وإدارة المعارف من أجل وضع استراتيجيات إنمائية جديدة في المنطقة دون الإقليمية.

التحدي/الدخلي والاستجابة

177-21 بالنظر إلى التغييرات التي طرأت على السلطات السياسية نتيجة للعمليات الانتخابية، فقد شكل الحفاظ على مستوى الالتزام مع السلطات الوطنية تحديا بالنسبة للبرنامج الفرعي فيما يتعلق بمعالجة جدول الأعمال المقترح والتوصيات اللاحقة في مجال السياسة العامة. وقد يتأثر التعاون مع الجهات المعنية الرئيسية في القطاعين العام والخاص بدوران الموظفين، ومن ثم يلزم



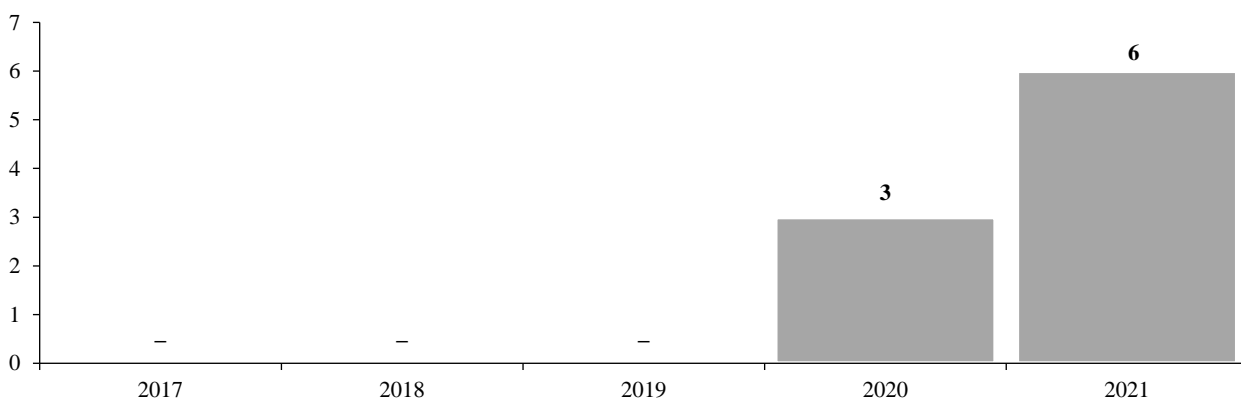
وقت وجهد لمواصلة الدعوة وبدء اتفاقات مع صانعي القرار الجدد وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين بينما تفرز الانتخابات سلطات وسياقات جديدة. واستجابة لذلك، سيسند البرنامج الفرعي إلى الشراكات المؤسسية التي تم اختبارها بالفعل والتي وُضعت في سياق عمله في المنطقة دون الإقليمية.

*التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء*

21-178 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحسين عملية وضع سياسات عامة قائمة على الأدلة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بلدان المنطقة دون الإقليمية، وهو ما ستبرزه البلدان التي تملك تحت تصرفها دراسات تحليلية سليمة بشأن النمو والاستثمار والإنتاجية من شأنها أن تهيئ الظروف اللازمة لتعزيز المناقشة بشأن التحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة دون الإقليمية.

الشكل العشرون من الباب 21

مقياس الأداء: عدد البلدان التي لديها دراسات عن النمو والاستثمار والإنتاجية



## الولايات التشريعية

21-179 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

### قرارات الجمعية العامة

12/67	التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	101/71 ألف	الإعلام في خدمة الإنسانية
144/67	تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة	164/71	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
207/68	السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى	178/71	حقوق الشعوب الأصلية
16/69	برنامج الأنشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي	186/71	حقوق الإنسان والفقر المدقع
187/69	الأطفال والمراهقون المهاجرون	191/71	الحق في الغذاء
202/69	دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد	216/71	القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية
225/69	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	223/71	تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
277/69	إعلان سياسي بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية	228/71	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة
147/70	حماية المهاجرين		

## الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

233/71	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	238/71	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً
235/71	تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)	241/71	عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (2008-2017)
236/71	نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد	242/71	التعاون في ميدان التنمية الصناعية
237/71	الهجرة الدولية والتنمية	245/71	التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية
		195/73	الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

### قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

52/2004	البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي	7/2014	مواصلة تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002
5/2011	دور منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف والوفاء بالالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	11/2014	متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
5/2014	التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع	8/2016	إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر
		15/2016	برنامج عمل العقد 2011-2020 لصالح أقل البلدان نمواً

### قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

615 (د-31)	الهجرة الدولية	653 (د-33)	متابعة خطة العمل لمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
624 (د-31)	الدعم المقدم إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	687 (د-35)	البعد الإقليمي لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015

## المنجزات المستهدفة

180-21 ترد في الجدول 21-25 جميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 21-25

### البرنامج الفرعي 11: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر  
لعام 2019 لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021

الفئة والفئة الفرعية

باء - المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	1	1	1	1
1 - المشاريع الميدانية المتعلقة بوضع نماذج الاقتصاد الكلي، والعمل اللائق، والسياسات التحوطية الكلية، والقدرة على تحمل الدين، والسياسات الاجتماعية، والحماية الاجتماعية	1	1	1	1
2 - المشاريع الميدانية المتعلقة بالشمول المالي، والثغرات الهيكلية، وجداول المدخلات والمخرجات، ودور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	10	15	15	15
3 - اجتماعات الخبراء، بما في ذلك الاجتماعات بشأن القدرة على تحمل الدين، وسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات العامة، والبنية الاجتماعية والتقسيم الطبقي، والطاقة والأغذية والزراعة	10	12	12	12
4 - دورات وحلقات عمل بشأن خيارات السياسة العامة المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره	3	3	3	3

المقرر الفعلي المقرر المقرر  
لعام 2019 لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021

الفئة والفئة الفرعية

9	10	9	9	المنشورات (عدد المنشورات)
9	10	9	9	5 - الدراسات بما في ذلك المتعلقة منها بالاقتصاد الكلي، والتجارة، والاستثمارات الخارجية، والتطورات الاجتماعية بما يشمل أسواق العمل، والطاقة، والسياسات العامة التي تركز على تغير المناخ
11	11	11	11	المواد التقنية (عدد المواد)
1	1	1	1	6 - التقارير التقنية عن الأنشطة دون الإقليمية
10	10	10	10	7 - المنكرات التقنية المتعلقة بالتطورات الأخيرة في مجال الاقتصاد الكلي في بلدان المنطقة دون الإقليمية
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التحوطية الكلية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقضايا التنمية الاجتماعية، والتجارة، والسياسات القطاعية، والطاقة، وتغير المناخ.				
قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: بشأن الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، والمؤشرات الاجتماعية، والقطاع الزراعي والأمن الغذائي، والتكامل التجاري، وقطاع الهيدروكربونات، وقطاع الكهرباء، وتغير المناخ في المنطقة دون الإقليمية.				

## البرنامج الفرعي 12

### الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

#### الهدف

181-21 الهدف الذي يساهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز عملية التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز تعاون المنطقة دون الإقليمية مع أمريكا اللاتينية.

#### الاستراتيجية

182-21 للمساهمة في تعزيز تعاون المنطقة دون الإقليمية مع أمريكا اللاتينية، سيواصل البرنامج الفرعي إشراك الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والكيانات الإقليمية وغير الإقليمية والشركاء الآخرين في المبادرات الإقليمية والقطرية الرامية إلى تحسين التعاون فيما بين البلدان وفيما بين غيرها من الشركاء الرئيسيين في التنمية. وسيعقد البرنامج الفرعي اجتماعات حكومية دولية وتقنية رفيعة المستوى لتيسير المشاركة النشطة لبلدان منطقة البحر الكاريبي في متابعة المبادرات والمؤتمرات العالمية والإقليمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، علاوة على استكشاف وصياغة استراتيجيات ونهج للتنمية المستدامة تستند إلى البحوث العملية وكذلك الأطر التحليلية التجريبية والمفاهيمية. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن مشاركة وتوافق في الآراء أكثر فعالية على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، وتعاون وظيفي، وتعزيز للدعوة السياسية بشأن مسائل ذات أهمية حاسمة بالنسبة لتنمية منطقة البحر الكاريبي. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال اعتماد ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، في آب/أغسطس 2018، إعلان سان بيدرو الذي شددوا فيه على ضرورة اتباع نهج متكامل وتأثري في تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وغيرها من اتفاقات التنمية المستدامة، من أجل تعزيز الاتساق للتغلب على التحديات المتعددة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

183-21 وللمساهمة في تعزيز عملية التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، سيساعد البرنامج الفرعي بلدان منطقة البحر الكاريبي من خلال البعثات التقنية والخدمات الاستشارية، ويضطلع بالبحوث والتحليلات بشأن القضايا والتحديات الناشئة التي تواجه منطقة البحر الكاريبي، ويعمل بشكل وثيق مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء في

التنمية في منطقة البحر الكاريبي لتعزيز قدرات الممارسين وصانعي القرارات في مجال التنمية على تصميم وتنفيذ تدابير تهدف إلى بناء القدرة على التكيف من أجل التنمية الدائمة. ويخطط البرنامج الفرعي أيضاً لدعم بلدان منطقة البحر الكاريبي في وضع سياسات قائمة على الأدلة تعزز التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 3 (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف 4 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع)، والهدف 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف 8 (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف 9 (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف 13 (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، والهدف 14 (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة) من أهداف التنمية المستدامة. ويتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى النهوض بتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية ودون الإقليمية. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال العمل المضطلع به فيما يتعلق بتقييم الكوارث من خلال تقارير تقييم الأضرار والخسائر، إلى جانب الدورات التدريبية التي استفاد منها أكثر من 250 من المسؤولين الحكوميين والممارسين من ستة بلدان كاريبية.

### الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

184-21 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، والمتمثلة في تعزيز الحوار والتعاون والتأزر على الصعيد دون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي من أجل بلورة تدابير استراتيجية وصياغتها تلبية لأهداف التنمية المستدامة وغيرها من احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يتضح من مشاركة 16 بلداً كاريبياً وبلدين من بلدان أمريكا اللاتينية، و 26 منظمة دولية وإقليمية ووطنية، في الاجتماع التحضيري دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقده البرنامج الفرعي في بورت أوف سبين في 18 حزيران/يونيه 2019، بما تجاوز هدف فترة السنتين المحدد بإحدى عشرة مؤسسة من المؤسسات الكاريبية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في الحوار دون الإقليمي و/أو آليات التعاون والتأزر التي تنسقها اللجنة الاقتصادية. ويسر الاجتماع عملية التعلم من الأقران فيما بين البلدان، وشدد المشاركون على ضرورة تكريس مزيد من الجهود لزيادة الوعي بالقضايا المعقدة المحيطة بأوجه عدم المساواة بين الجنسين بين سكان منطقة البحر الكاريبي، مع حث حكومات المنطقة دون الإقليمية، في الوقت نفسه، على التعجيل باستفادة النساء والفتيات من تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمشاركة فيها، باعتبار ذلك وسيلة لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين في العمالة. وقد ساهم هذا الالتزام بفعالية في استعداد منطقة البحر الكاريبي ككل للاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ الولايات العالمية المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة المكثّسة في إعلان ومنهاج عمل بيجين. ولذلك فإن نتائج الاجتماع دعمت الموقف المشترك لمنطقة البحر الكاريبي بشأن المسائل التي سيجري تناولها في الاستعراض المقبل لإعلان ومنهاج عمل بيجين 25 عاماً بعد اعتمادهما.

### الأداء البرنامجي في عام 2019: السياسات الجديدة لإعادة هيكلة التجارة والاقتصاد في اقتصادات منطقة البحر الكاريبي

185-21 ما فتى البرنامج الفرعي يركز بصورة متزايدة على مساعدة بلدان منطقة البحر الكاريبي على بناء قدرة الاقتصاد على التكيف من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية، ومعالجة قضايا تغير المناخ، وخفض الدين العام. ومن المفترض أن تحفز هذه الإجراءات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، وأن تحمي الاقتصادات الكاريبية، وأن تهئ حيزاً مالياً يتيح للبلدان تمويل عملية تنفيذها لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

21-186 وتركز حكومة ترينيداد وتوباغو حالياً على تحويل اقتصاد البلد من اقتصاد يعتمد في المقام الأول على الصادرات التقليدية المرتبطة بالقطاع الفرعي للطاقة في مرحلة ما بعد الإنتاج إلى اقتصاد يقوم على الابتكار والقيمة المضافة في السلع والخدمات على حد سواء. ويتمثل الغرض من ذلك في الحد من التعرض للآثار الضارة الناجمة عن صدمات الأسعار والطلب الدورية التي تؤثر على صادرات البلد التقليدية.

21-187 وفي هذا السياق، قدم البرنامج الفرعي المساعدة إلى حكومة ترينيداد وتوباغو، من خلال وزارتها للتجارة والصناعة، في وضع السياسة التجارية لترينيداد وتوباغو للفترة 2019-2023: نحو تحقيق نمو وتنوع اقتصاديين مستدامين. وتعد استراتيجية التنمية الوطنية لترينيداد وتوباغو - رؤية عام 2030 إطار البلد الطويل الأجل الذي يوجه صياغة السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تيسير انتقال ترينيداد وتوباغو إلى فئة البلدان المتقدمة النمو بحلول عام 2030. وبناء على ذلك، وضعت السياسة التجارية داخل هذا الإطار، مع الاسترشاد باستعراض السياسات التجارية لترينيداد وتوباغو الذي أجرته منظمة التجارة العالمية عام 2012. واستندت إلى الاستراتيجية الوطنية للمعونة لصالح التجارة للفترة 2016-2019، والسياسة الوطنية المتعلقة بالتنوع للفترة 2018-2030، والاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية للفترة 2017-2021، وأدمجت السياسات والاستراتيجيات المفصلة فيها. وعلاوة على ذلك، تشكّلت هذه الخطة من خلال أهداف وضوابط إنمائية متفق عليها دولياً، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، والاتفاقات التجارية الدولية والإقليمية التي وقع عليها البلد. ومن أهم هذه الاتفاقات، اتفاقات منظمة التجارة العالمية ومعاهدة تشاغواراماس المنقحة، إلى جانب اتفاق الشراكة بين أعضاء جماعات الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ من ناحية، والمجتمع الأوروبي ودوله الأعضاء من ناحية أخرى، ومتابعة اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

#### التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

21-188 ساهم هذا العمل في تعزيز عملية التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز تعاون المنطقة دون الإقليمية مع أمريكا اللاتينية، كما يتضح من موافقة مجلس وزراء ترينيداد وتوباغو على السياسة التجارية.

الجدول 21-26

مقياس الأداء

2015	2016	2017	2018	2019
لا ينطبق	لا ينطبق	حكومة ترينيداد وتوباغو	الانتهاء من المشاورات	موافقة مجلس الوزراء على
		تبدأ المناقشات وتطلب	مع وزارة الصناعة التجارية	السياسة التجارية، وإطلاقها
		الدعم من اللجنة الاقتصادية	ومن صياغة المسودات	رسمياً
		لأمريكا اللاتينية ومنطقة	المتكررة	
		البحر الكاريبي		

### النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تبين التحديات التي تعترض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومعالجتها (نتيجة مرحلة من عام 2020)

21-189 سيواصل البرنامج الفرعي عمله فيما يتصل بالتخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية المستدامة، تمشياً مع ولايته، وسيساعد البلدان في تعزيز قدراتها على إجراء تقييم شامل للتحديات الإنمائية التي تواجهها وما تحرزه من تقدم نحو بلوغ أهداف التنمية

المستدامة وعلى إعداد استعراضات وطنية طوعية، وهو ما يُتوقع أن يتجلى في مقياس الأداء لعام 2021 أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الجدول 21-27

مقياس الأداء

2017	2018	2019	2020	2021
لا ينطبق	استيفاء شرط تعزيز القدرة المؤسسية الإقليمية على إجراء تقييم شامل لتحديات التنمية؛ واستعراضات وطنية طوعية تعدها ثلاثة بلدان من منطقة البحر الكاربي	محصنة على إجراء تقييم شامل لتحديات التنمية؛ استعراضات وطنية طوعية تعدها خمسة بلدان على الأقل من منطقة البحر الكاريبي	قدرة مؤسسية إقليمية معززة على إجراء تقييم شامل لتحديات التنمية؛ استعراضات وطنية طوعية تعدها ثمانية بلدان على الأقل من منطقة البحر الكاريبي	قدرة مؤسسية إقليمية إجراء تقييم شامل لتحديات التنمية معززة إلى حد كبير؛ استعراضات وطنية تعددها ثمانية بلدان الأقل من منطقة البحر الكاربي

**النتيجة 2: اعتماد عدد أكبر من البلدان على الأطر المؤسسية لأهداف التنمية المستدامة لتعزيز عملياتها للتنمية المستدامة (نتيجة جديدة)**

190-21 ما فتى البرنامج الفرعي يعمل في منطقة البحر الكاريبي على تعزيز الملكية الوطنية لخطة عام 2030 من خلال إنشاء أطر مؤسسية جديدة لأهداف التنمية المستدامة وإضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات المؤقتة القائمة. وعلى الرغم من أن هذه الجهود قد أسفرت عن بعض النتائج، فلا يزال يتعين القيام بالمزيد. ومن خلال تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، سيديم البرنامج الفرعي إنشاء أطر مؤسسية وطنية في البلدان التي لم تفعل ذلك بعد، ولا سيما البلدان التي تتظر في تقديم استعراضها الوطني الطوعي في غضون سنة إلى ثلاث سنوات. وتبين تجربة بلدان منطقة البحر الكاريبي التي قدمت استعراضاتها الوطنية الطوعية أن العملية تمثل محور استقطاب للتوعية بأهداف التنمية المستدامة وفرصة لحشد الدعم الوطني للخطة العالمية.

التحدي الداخلي والاستجابة

191-21 مثل تسخير الدعم اللازم لتيسير إنشاء الأطر المؤسسية لأهداف التنمية المستدامة في بلدان منطقة البحر الكاريبي على نحو فعال، التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن جميع البلدان في هذه المنطقة دون الإقليمية تصنف على أنها دول جزرية صغيرة نامية متوسطة الدخل ومرتفعة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، تتحمل هذه البلدان مستويات دين عام لا يمكن تحملها. إلى جانب ذلك، فإن الظروف المجتمعة تجعل التمويل بشروط ميسرة أمرا مستحيلا والحصول على القروض أمرا باهظ التكلفة. واستجابة لذلك، سيسرع البرنامج الفرعي جهوده في مجال تعبئة الموارد ويستكشف الشراكات المناسبة التي من شأنها زيادة الموارد المالية والبشرية المتاحة من أجل تقديم دعم أفضل للبلدان في إنشاء أطرها المؤسسية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. وسيوسع البرنامج الفرعي أيضا نطاق أنشطته، مما سيساعد على زيادة الوعي بالصلوات القائمة مع خطط التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك مسار ساموا، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، واتفاق باريس، والاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية

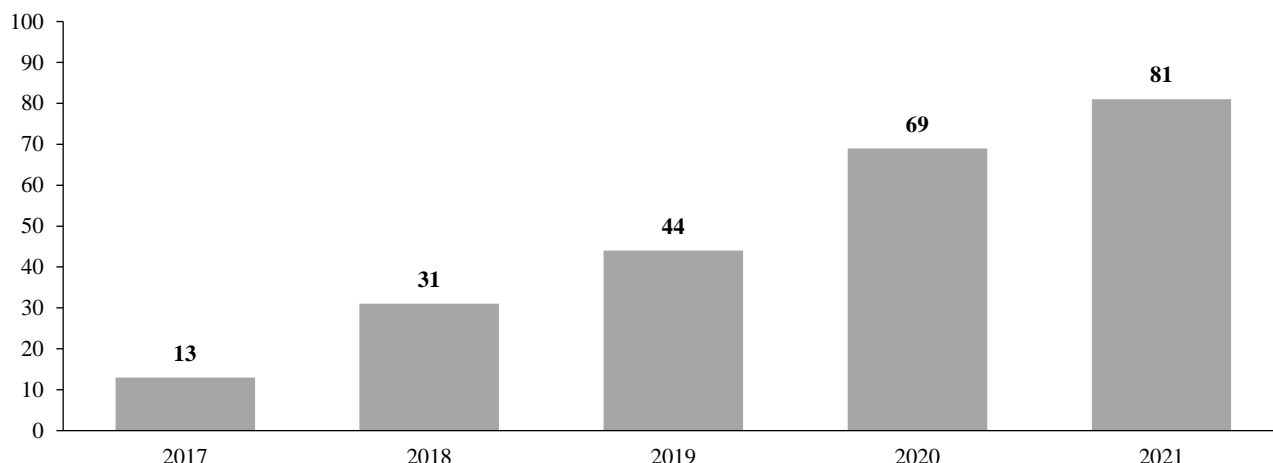
ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)، وتعزيز التنفيذ المتكامل على الصعيد الوطني. وستوفر حلقات العمل كذلك بيئة مواتية لحشد التزام البلدان في إنشاء أطرها المؤسسية أو إضفاء الطابع الرسمي عليها بوصفها آلية لنهج منسق إزاء التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي.

*التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء*

21-192 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز عملية التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز تعاون المنطقة دون الإقليمية مع أمريكا اللاتينية، كما يتضح من امتلاك 81 في المائة من الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي أطراً مؤسسية رسمية لأهداف التنمية المستدامة.

الشكل الحادي والعشرون من الباب 21

مقياس الأداء: النسبة المئوية لبلدان منطقة البحر الكاريبي التي تملك أطراً مؤسسية رسمية لأهداف التنمية المستدامة



## الولايات التشريعية

21-193 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي

### قرارات الجمعية العامة

215/67	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	189/70	تعميم الخدمات المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة
218/67	تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة في السياسات المالية العامة	204/70	الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
304/68	نحو وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية	213/70	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية
125/70	الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات	214/70	الثقافة والتنمية المستدامة
126/70	تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي	263/70	التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة
128/70	دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية	296/70	اتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة
132/70	تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية	313/71	أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030
133/70	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	329/71	التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية
		146/72	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب

2/73	الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها	228/73	متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
104/73	الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي	229/73	نحو بلوغ التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة
123/73	تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	231/73	الحد من مخاطر الكوارث
141/73	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	232/73	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة
142/73	التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم	236/73	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
143/73	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيوخوخة	239/73	تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)
148/73	تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: التحرش الجنسي	241/73	الهجرة الدولية والتنمية
218/73	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة	245/73	تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة
219/73	التجارة الدولية والتنمية	254/73	نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين
221/73	القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	292/73	مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2020 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
223/73	متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية		
225/73	مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة		
226/73	استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028		
227/73	تنفيذ جدول أعمال أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة		

#### قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

5/2014	التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع	29/2017	تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها التاسعة عشرة
11/2014	متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	3/2018	تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل
32/2014	إنشاء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	5/2018	استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع
10/2015	البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام 2020	6/2018	ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية للشيوخوخة، 2002
7/2017	أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030	18/2018	الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
12/2017	النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تعميم المراجعة الواجبة لاعتبارات الإعاقة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030	21/2018	قبول غيانا الفرنسية كعضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
21/2017	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها	2/2019	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها
22/2017	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	9/2019	فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها

#### قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

727 (د-37) لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي



## المنجزات المستهدفة

194-21 يعرض الجدول 21-28 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 21-28

البرنامج الفرعي 12: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر  
لعام 2019 لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
	3	3	3	3
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
1 - دورات لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي	3	—	—	—
2 - اجتماعات لجنة الرصد التابعة للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي	3	—	3	3
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)				
3 - مشروع ميداني بشأن مسألة ذات صلة بالتنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي	1	1	1	—
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				
4 - حلقات دراسية واجتماعات بشأن القدرة على تحمل الديون؛ والسياسة النقدية والمالية؛ وإعادة تشكيل الهيكل الصناعي للاقتصادات المنتجة للخدمات؛ وتمويل التجارة؛ وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)	4	4	6	9
5 - اجتماع بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي	—	—	2	1
6 - اجتماع بشأن تعزيز تصميم واستخدام أدوات لإدارة المعارف من أجل التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي	2	2	—	—
7 - اجتماعات متعلقة بتنفيذ إعلان لشبونة بشأن سياسات وبرامج الشباب؛ والسكان والتنمية في منطقة البحر الكاريبي؛ ومشاركة الجنسين في عملية التنمية في منطقة البحر الكاريبي؛ ومسائل تتعلق بالتنمية المستدامة	4	4	2	4
8 - اجتماع بشأن الأمراض غير السارية	—	—	2	—
9 - اجتماع بشأن إحصاءات التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي	2	2	2	1
10 - اجتماع بشأن تدابير التكيف مع تغير المناخ والحد من أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي	2	2	2	1
11 - اجتماع مائدة مستديرة للتنمية في منطقة البحر الكاريبي	—	—	1	—
12 - حلقات عمل بشأن التخطيط لجولة تعدادات عام 2020 في منطقة البحر الكاريبي؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أهداف التنمية المستدامة؛ وبرامج الحماية الاجتماعية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي؛ ودمج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية؛ واستخدام المنهجية المحدثة لتقييم الكوارث المعمول بها في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2	2	2	—
13 - دورات تدريبية بشأن استخدام قاعدة بيانات تحليل قدرة البلدان على المنافسة في الميدان التجاري (TradeCAN)، ونموذج تحليل نمو التجارة الدولية، من أجل رصد الاتفاقات التجارية والأداء التجاري؛ ومسائل منقاة في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة ومسائل إدارة المعارف؛ واستخدام نظام استخلاص بيانات المناطق الصغيرة بواسطة الحواسيب الخفيفة (REDATAM) لنشر بيانات تعداد السكان والدراسات الاستقصائية للأسر	8	8	6	6

المعيشية على الإنترنت؛ ومساائل منتقاة في مجال التنمية المستدامة؛ والتكيف مع تغير المناخ، ومخاطر الكوارث، وبناء القدرة على الصمود

10	11	9	9	المنشورات (عدد المنشورات)
1	1	1	1	14 - دراسة الحالة الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي
1	1	1	1	15 - لمحة عامة أولية عن اقتصادات منطقة البحر الكاريبي
-	1	-	-	16 - تقرير التنمية في منطقة البحر الكاريبي
2	2	3	3	17 - دراسات عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي؛ أو السياسة النقدية والمالية؛ أو إعادة تشكيل الهيكل الصناعي للاقتصادات المنتجة للخدمات؛ أو القدرة على تحمل الديون، أو تومبيل التجارة؛ وأقطاع السياحة ومساهمة في النمو والتنمية؛ أو تنفيذ مسار ساموا
3	3	1	1	18 - دراسات عن تعزيز تصميم واستخدام أدوات لإدارة المعارف من أجل التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي؛ أو الإحصاءات لأغراض التنمية المستدامة؛ أو تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
1	1	1	1	19 - دراسة بشأن مشاركة الجنسين في عملية التنمية في منطقة البحر الكاريبي
1	1	1	1	20 - دراسات عن السكان والتنمية؛ أو تنفيذ إعلان لشبونة بشأن سياسات وبرامج الشباب؛ أو الأمراض غير السارية
1	1	1	1	21 - دراسة بشأن تدابير التكيف مع تغير المناخ والحد من أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي
8	6	6	6	المواد التقنية (عدد المواد)
	1	-	-	22 - مواد تقنية متعلقة بأهداف التنمية المستدامة وبالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
4	1	2	2	23 - موجزات للسياسات بشأن مسائل معينة تتعلق بالتنمية الاقتصادية، وبتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والتنمية الاجتماعية، والإحصاءات، وإدارة مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي
4	4	4	4	24 - مجلة فوكس

#### جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والسياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي، والمساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية والسكانية، والتنمية البيئية، والتأهب للكوارث والحد من المخاطر؛ وموجزات للسياسات بشأن مسائل معينة تتعلق بالتنمية الاقتصادية، وبتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والتنمية الاجتماعية، والإحصاءات، وإدارة مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي.

قواعد البيانات وغيرها من المواد الرقمية الفنية: خزانة للمعارف؛ وعدة لمجتمع المعرفة؛ وقاعدة بيانات بشأن المؤشرات الإحصائية؛ وقاعدة بيانات بشأن الكوارث الطبيعية.

#### دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: فعاليات للتوعية المجتمعية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: مواد إخبارية؛ والنشرة الإخبارية *The Hummingbird* (الطنان)؛ ومناسبات إعلامية؛ ومقابلات متلفزة وإذاعية مع موظفين من مقر اللجنة دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: الموقع الشبكي وصفحة الفيسبوك وصفحة "لينكد إن" لمقر اللجنة دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي.

خدمات المكتبة: طلبات للحصول على معلومات؛ وفهارس للمكتبات؛ والإعارة والخدمات فيما بين المكتبات؛ وعروض للمكتبات.

### البرنامج الفرعي 13

#### دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

##### الهدف

195-21 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز عمليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، من أجل تشجيع التقارب فيما بينها ومشاركة المنطقة في الحوارات السياسية الإقليمية والعالمية بمواقف موحدة داعمة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

##### الاستراتيجية

196-21 ابتغاء المساهمة في تعزيز عمليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، من أجل تشجيع التقارب فيما بينها ومشاركة المنطقة في الحوارات السياسية الإقليمية والعالمية بمواقف موحدة داعمة لخطة عام 2030، سيواصل البرنامج الفرعي توفير الدعم للمنظمات دون الإقليمية والإقليمية في سياق دوره المتمثل في الدعوة للاجتماعات باعتباره منبرا حكوميا دوليا لإسداء المشورة والحوار في مجال السياسات، عن طريق تعزيز التنسيق والتعاون داخل الدول الأعضاء، والكيانات دون الإقليمية والإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنسقين المقيمين، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات صاحبة المصلحة والأطراف الثالثة على المستوى الخارجي، وفيما بينها. وهذا الدعم يقدّم من خلال مساهمات تقنية ولوجستية وفنية في المبادرات دون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى تيسير النقاش ووضع الاتفاقات فيما بين بلدان المنطقة ومتابعتها، وكذلك عن طريق تعزيز مصالح المنطقة وقدرتها بما يمكنها من المشاركة في الحوارات السياسية الإقليمية والعالمية. وسيوفر البرنامج الفرعي أيضا التعاون التقني والخدمات الاستشارية، وسيقدم، وعند الطلب، أنشطة تدريبية، كما سيعزز تبادل المعارف والخبرات ونقل التكنولوجيا. ويتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى الحد من التفاوتات الإقليمية، وإلى زيادة مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال إنشاء الشبكة المعنية بتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعة أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

197-21 وسيقدم البرنامج الفرعي الدعم لاتخاذ مواقف إقليمية موحدة في المحافل المتعددة الأطراف والمؤتمرات العالمية، فيما يتصل بأحداث هامة، من قبيل اجتماعات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظومة التكامل بين أمريكا الوسطى، وآليات التكامل الأخرى التي ستقدم تقارير إلى منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة. ويتوقع أن يُسفر هذا العمل عن مواقف موحدة دعما لخطة عام 2030. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال دعم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في شكل خطط عمل سنوية وإسهامات تقنية لاجتماعات المنسقين ووزراء الخارجية الوطنيين، وكذلك في شكل منشورات.

198-21 وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا التعلم من الأقران، وتبادل الممارسات الفضلى، ومناقشة الغايات المشتركة، مما يُتوقع أن يُسفر عن زيادة قدرات المسؤولين الحكوميين المعنيين بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعمليات التكامل، وكذلك المسؤولين عن تنفيذ خطة عام 2030، لتشجيع المشاركة النشطة للدول الأعضاء في عمليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي واتخاذها موقعا استراتيجيا على المستوى العالمي. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال عرض المواقف المتفق عليها إقليميا في الجلسة العامة الثالثة عشرة لجمعية شبكة برلمانات الأمريكيتين، وهي شبكة الهيئات التشريعية الوطنية للدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية.

## الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

199-21 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تحسين قدرة الآليات الإقليمية ودون الإقليمية على تعميق عملياتها الرامية إلى التكامل وتعزيز التقارب فيما بينها، على نحو ما أشير إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة 2018-2019، كما يتضح من زيادة عدد الأنشطة أو المبادرات المشتركة التي تشارك فيها خطط وآليات إقليمية ودون إقليمية متنوعة لتعميق عمليات التكامل وتعزيز التقارب فيما بينها (أربع مبادرات مشتركة، ليتحقق بذلك هدف فترة السنتين). وشاركت الدول الأعضاء في اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والشبكة المعنية بتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعة أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات آلية توكستلا للحوار والتنسيق، المعقود في الفترة من 21 و 23 آب/أغسطس 2019 في سان بيدرو سولا، بهندوراس، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية والهيئات المتخصصة الأخرى، بما في ذلك منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي تعتبره الدول الأعضاء نموذجا للتنسيق الإقليمي فيما بين جهات متعددة صاحبة مصلحة، مثل الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، من أجل تنفيذ خطة عام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

### الأداء البرنامجي في عام 2019: منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - مثال على تعددية الأطراف والتعاون الإقليمي

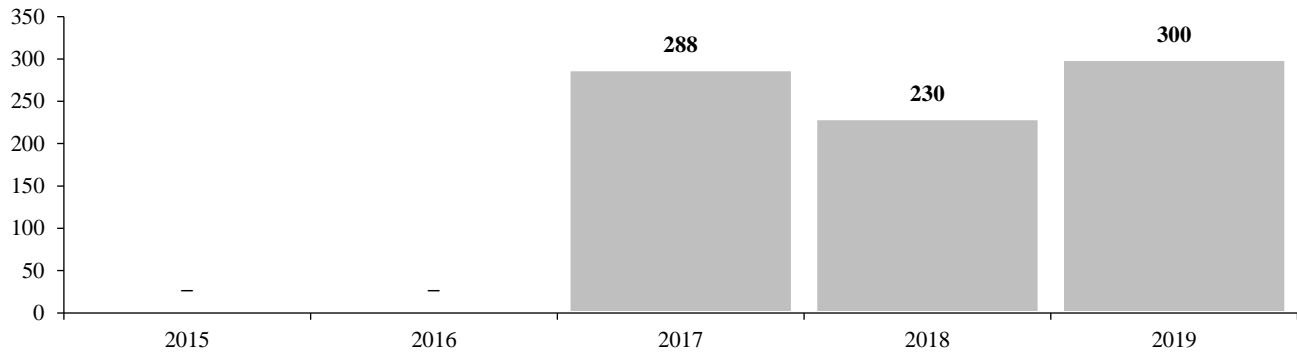
200-21 في عام 2019، ساهم البرنامج الفرعي في الاجتماع الثالث لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفقا لقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 700 (د-36)، وذلك بعقد اجتماعات لخطط ومنظمات التكامل الحكومية الدولية في المنطقة، وبكفالة مشاركة جهات متعددة صاحبة مصلحة. وضم المنتدى أكثر من 1 000 ممثل، من بينهم 153 مندوبا من 33 بلدا، 10 منهم من بلدان منطقة البحر الكاريبي، وكذلك 20 ممثلا لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنسقين المقيمين في المنطقة، و 18 مبعوثا من هيئات حكومية دولية، وأكثر من 200 ممثل من منظمات المجتمع المدني، مما أتاح فرصا لاجتماعات مباشرة وللمشاركة من أجل تعزيز عمليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. ودعم البرنامج الفرعي أنشطة اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي عقدت اجتماعها التاسع عقب المنتدى.

#### التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

201-21 ساهم هذا العمل في تعزيز عمليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تشجيع التقارب فيما بينها ومشاركة المنطقة في الحوارات السياسية الإقليمية والعالمية بمواقف موحدة داعمة لخطة عام 2030، كما يتضح من زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني بنسبة 30 في المائة، حيث ارتفع العدد من 230 في عام 2018 إلى 300 في عام 2019. ويشجع المنتدى على زيادة إشراك المجتمع المدني من خلال آلية مشاركة المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة وفي المنتدى، التي اعتمدها المجتمع المدني على هامش الاجتماع الثاني للمنتدى. والواقع أن المنتدى تمكن من اجتذاب عدد كبير من المشاركين، وذلك راجع جزئيا إلى طابعه المتعدد الجهات صاحبة المصلحة، وكذلك إلى نهجه العملي المنحى، الذي ييسر التعلم من الأقران، كما ييسر وضع مبادرات مشتركة، مثل الشبكة المعنية بتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعة أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تسعى إلى المساهمة في بناء القدرات من أجل تنفيذ خطة عام 2030 في مجالات المؤسسات، والإحصاءات، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي عام 2019، قدم البرنامج الفرعي الدعم للشبكة في اجتماعي عمل اثنين. وقد عُقد الاجتماع الأول في هافانا، في أيار/مايو 2019، عملا بالاتفاق الخامس الوارد في الاجتماع التاسع للجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المعقود في سانتياغو في 23 نيسان/أبريل 2019، في حين عقد الاجتماع الثاني في مكسيكو سيتي، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

الشكل الثاني والعشرون من الباب 21

مقياس الأداء: عدد المشاركين من منظمات المجتمع المدني في منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة



### النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: خطة عام 2030: منبر للتكامل الإقليمي (النتيجة مرحّلة من عام 2020)

202-21 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالتنمية المستدامة، وفقاً لولايته، وسيساعد البلدان في تنفيذ خطة عام 2030، وهو ما يُتوقع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر، بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الجدول 21-29

مقياس الأداء

2021	2020	2019	2018	2017
زيادة قدرات الدول الأعضاء من خلال التشجيع على العمل التعاوني والتعاون الأفقي في مجال سد الثغرات التي تعترض توفير البيانات من أجل متابعة خطة عام 2030، التي ستدعم مناقشات الاجتماع الخامس للمنتدى، والسنة الأولى من عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة	يتيح التقريرُ المُعد عن التقدم المحرز والتحديات الماثلة إمكانية تحديد الممارسات الفضلى والدروس المستفادة من الدورة السابقة، ويدعم التقرير مناقشات الاجتماع الرابع للمنتدى مع بدء دورة تنفيذ جديدة	يجري توفير الدعم لعملية استعراض الأقران وتبادل الممارسات الفضلى لنهاية الدورة التي تتم في سياق الاجتماع الثالث للمنتدى من خلال التقرير الرباعي السنوات الذي تشترك في إعداده اللجنة الاقتصادية ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما يعكس توثق التعاون	نوقشت في الاجتماع الثاني لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة الممارسات الفضلى والغايات المشتركة فيما يتعلق بالتقدم المحرز والتحديات الماثلة على الصعيد الإقليمي في سياق تنفيذ خطة عام 2030، بناءً على المساهمات المستمدة من التقرير السنوي الثاني عن تنفيذ خطة عام 2030 الذي أعدته اللجنة الاقتصادية	لا ينطبق

## النتيجة 2: الحد من التفاوتات على المستوى الإقليمي وزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (نتيجة جديدة)

203-21 يعمل البرنامج الفرعي على الحد من التفاوتات على المستوى الإقليمي من خلال النظر في خصوصيات المنطقة - التي تسودها البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي - وعلى تعزيز التعاون ليس فقط بين حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بل وخارج المنطقة أيضاً، عن طريق دعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومنذ عام 2018، أولى البرنامج الفرعي بلدان منطقة البحر الكاريبي مزيداً من الاهتمام بإطلاق مبادرة اللجنة الرامية إلى إبراز مسائل المنطقة دون الإقليمية بقوة في إطار نهج "منطقة البحر الكاريبي أولاً". وإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الفرعي الدعم أيضاً لتنفيذ الشبكة المعنية بتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعة أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بهدف تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية لحكومات المنطقة في المجالات التالية: (أ) آليات التنسيق المشتركة بين المؤسسات والمشاركة بين القطاعات؛ (ب) الإحصاءات؛ (ج) التعاون الذي يساهم في بناء القدرات في المنطقة، بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية. وذلك يمثل نهجاً استراتيجياً معززاً لكفالة إيلاء شواغل المنطقة دون الإقليمية الاهتمام اللازم على أوسع نطاق، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، ابتغاء النهوض، على نحو شامل، بخطة التنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي. وسيتم تشجيع نهج "منطقة البحر الكاريبي أولاً" أيضاً في جميع الارتباطات الحكومية الدولية الرئيسية التي تدخل فيها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل مواصلة تحفيز البحث عن حلول للمتطلبات الإنمائية التي تواجهها منطقة البحر الكاريبي وتجسيد ذلك البحث.

### التحدي الداخلي والاستجابة

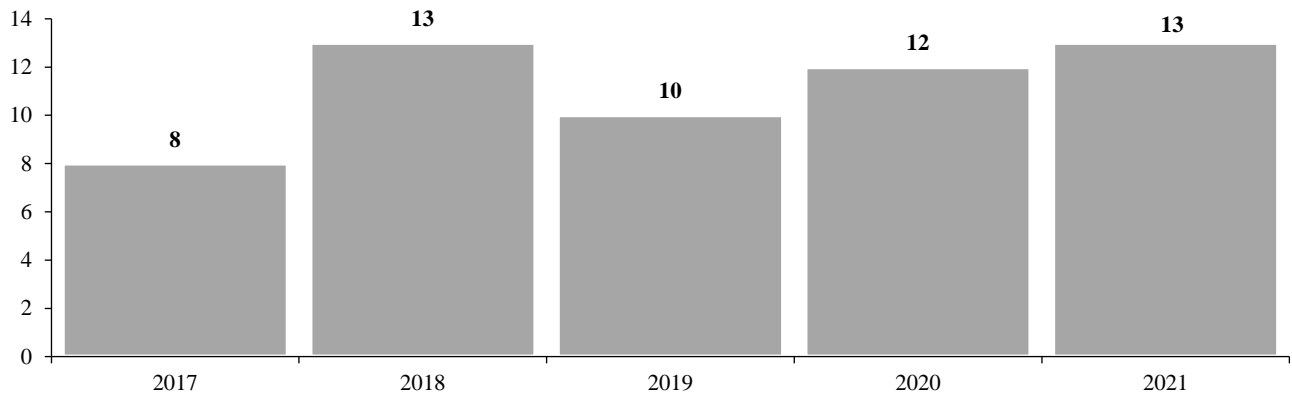
204-21 كان التحدي بالنسبة للبرنامج الفرعي يتمثل في زيادة التركيز على دعمه للحكومات في منطقة البحر الكاريبي، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون التقني والخدمات الاستشارية والأنشطة التدريبية، لكن أيضاً مع تعزيز تبادل المعارف والخبرات ونقل التكنولوجيا. واستجابة لذلك، سيزيد البرنامج الفرعي من أنشطته الدعوية وتعاونته التقني مع المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما من خلال الشبكة المعنية بتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، عن طريق تحديد شكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي اللازمين والمقدمين في المنطقة دون الإقليمية بشأن مواضيع متناقصة. وسيكفل البرنامج الفرعي أيضاً، إلى أقصى حد ممكن، أن تتم معالجة شواغل منطقة البحر الكاريبي في جميع المساهمات التقنية والفنية عند تقديم الخدمات للاجتماعات وإعداد المنشورات ومواد المعارف للاجتماعات الحكومية الدولية بشأن التكامل والتعاون ضمن المنطقة وخارجها.

### التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

205-21 يُتوقع أن يساهم هذا العمل في تعزيز عمليات التكامل على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تشجيع التقارب فيما بينها ومشاركة المنطقة في الحوارات السياسية الإقليمية والعالمية بمواقف موحدة داعمة لخطة عام 2030، كما سيتضح من زيادة عدد بلدان منطقة البحر الكاريبي التي تحضر منتدى بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة ليرتفع بذلك من 12 بلداً في عام 2020 إلى 13 بلداً في عام 2021.

الشكل الثالث والعشرون من الباب 21

مقياس الأداء: عدد بلدان منطقة البحر الكاريبي التي تحضر منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة



### الولايات التشريعية

206-21 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

#### قرارات الجمعية العامة

177/65	الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	279/72	إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
223/66	نحو إقامة شراكات عالمية	254/73	نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين
243/71	الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	291/73	وثيقة بونينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
318/71	مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب		

#### قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

730 (د-37)	اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب	731 (د-37)	الذكرى السنوية السبعون للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
------------	---	------------	---

### المنجزات المستهدفة

207-21 يعرض الجدول 21-30 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق

الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 21-30

البرنامج الفرعي 13: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية				المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2019 لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021				
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				
6	6	7	6	
1 - الدورات التدريبية والحلقات الدراسية، بالتعاون مع الكيانات الحكومية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بشأن استراتيجيات وعمليات التقارب والتكامل؛ والاستراتيجيات المتعلقة بجهات صاحبة مصلحة وأطراف ثالثة من خارج المنطقة				
6	6	7	6	
المنشورات (عدد المنشورات)				
2	2	3	4	
2 - دراسات عن تكامل المنظمات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب				
2	2	3	4	
المواد التقنية (عدد المواد)				
3	3	3	3	
3 - مُدخلات للاجتماع الحكومي الدولي المعني بالتكامل والتعاون واجتماعات مع جهات صاحبة مصلحة وأطراف ثالثة من خارج المنطقة				
3	3	3	3	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: بشأن مواضيع تتعلق بولاية اللجنة، بما في ذلك التكامل والتعاون، للمنظمات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية؛ وتقديم خدمات التعاون التقني، بناء على الطلب، إلى عمليات ومنظمات إقليمية ودون إقليمية في المجالات ذات الصلة بولاية اللجنة وفي علاقاتها مع جهات صاحبة مصلحة وأطراف ثالثة من خارج المنطقة في مجالات متصلة بعمل البرنامج الفرعي.				



## باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2021 لمحة عامة

208-21 ترد في الجداول 21-31 إلى 21-33 الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021، بما في ذلك تفاصيل التغيرات في الموارد، حسب الاقتضاء.

الجدول 21-31

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

نققات عام	اعتمادات عام 2020	التعديلات الفنية	التعديلات الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2021			نققات عام 2019	التغيرات
							تقدير التكاليف (قبل إعادة)	إعادة تقدير 2021 (بعد إعادة)	تقدير التكاليف		
الوظائف	48 542,8	—	—	—	—	—	48 542,8	460,6	49 003,4	50 155,5	
تكاليف الموظفين الأخرى	1 001,1	—	—	—	—	—	1 001,1	23,6	1 024,7	722,8	
الضيافة	11,4	—	—	—	—	—	11,4	0,1	11,5	16,2	
الخبراء الاستشاريون	420,3	—	—	—	—	—	420,3	10,1	430,4	533,4	
الخبراء	461,2	—	—	—	—	—	461,2	11,0	472,2	474,3	
سفر الموظفين	961,3	—	—	—	—	—	961,3	18,2	979,5	899,6	
الخدمات التعاقدية	1 543,3	—	—	—	—	—	1 543,3	40,0	1 583,3	1 785,4	
مصرفات التشغيل العامة	3 629,9	—	—	—	—	—	3 629,9	143,7	3 773,6	3 349,4	
اللوازم والمواد	185,2	—	—	—	—	—	185,2	4,8	190,0	233,0	
الأثاث والمعدات	515,5	—	—	—	—	—	515,5	12,8	528,3	1 426,4	
تحسين أماكن العمل	22,0	—	—	—	—	—	22,0	4,1	26,1	—	
الزمالات والمنح والمساهمات	297,8	(285,8)	—	—	(285,8)	(96,0)	12,0	0,4	12,4	319,0	
<b>المجموع</b>	<b>57 591,8</b>	<b>(285,8)</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>(285,8)</b>	<b>(0,5)</b>	<b>57 306,0</b>	<b>729,4</b>	<b>58 035,4</b>	<b>59 914,9</b>	

الجدول 21-32

التغيرات في الوظائف<sup>(أ)</sup>

العدد	الرتبة	
480	1 و أ ع، 3 مد-2، 12 مد-1، 31 ف-5، 61 ف-4، 62 ف-3، 47 ف-1/2، 4 خ ع (ر أ)، 256 ر م، 3 م ف و	المعتمد لعام 2020
—	1 ف-3، موظف للشؤون الاجتماعية من البرنامج الفرعي 4 إلى البرنامج الفرعي 13	الوظائف المنقولة (في إطار الباب نفسه)
480	1 و أ ع، 3 مد-2، 12 مد-1، 31 ف-5، 61 ف-4، 62 ف-3، 47 ف-1/2، 4 خ ع (ر أ)، 256 ر م، 3 م ف و	المقترح لعام 2021

(أ) ترد في المرفق الثالث تفاصيل مبررات التغيرات في الوظائف.

ملاحظة: تستخدم المختصرات التالية في الجداول والأشكال: خ ع (ر أ)، فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م = الرتبة المحلية؛ م ف و، موظف وطني من الفئة الفنية؛ و أ ع، وكيل أمين عام.

الجدول 21-33

الموارد المتصلة بالوظائف

الفئة	المعتمد لعام	التغيرات				المقترح لعام
	2020	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	2021
الفئة الفنية والفئات العليا						
و أ ع	1	-	-	-	-	1
مد-2	3	-	-	-	-	3
مد-1	12	-	-	-	-	12
ف-5	31	-	-	-	-	31
ف-4	61	-	-	-	-	61
ف-3	62	-	-	-	-	62
ف-1/2	47	-	-	-	-	47
المجموع الفرعي	217	-	-	-	-	217
الخدمات العامة						
الرتب الأخرى	4	-	-	-	-	4
المجموع الفرعي	4	-	-	-	-	4
الفئات الأخرى						
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	3	-	-	-	-	3
الرتبة المحلية	256	-	-	-	-	256
المجموع الفرعي	259	-	-	-	-	259
المجموع	480	-	-	-	-	480

(أ) يشمل ثلاث وظائف مؤقتة (1 ف-4، و 2 ف-3).

209-21 وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجداول 21-34 إلى 21-36، وفي الشكل الرابع والعشرين من الباب 21.

210-21 وعلى النحو المبين في الجدولين 21-34 (1) و 21-35 (1)، يبلغ إجمالي الموارد المقترحة لعام 2021 ما قيمته 57 306 000 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس نقصانا قدره 285 800 دولار (أو ما نسبته 0,5 في المائة) مقارنة بالمبلغ المعتمد لعام 2020. وتأتي التغييرات في الموارد نتيجة للتعديلات الفنية المتصلة بإزالة الاعتمادات غير المتكررة في عام 2021 لمشروع المبنى الشمالي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويغطي المستوى المقترح للموارد تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذًا تاما يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول 21-34

تطور الموارد المالية حسب العنصر والبرنامج الفرعي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) الميزانية العادية

نقطة اعتمادات عام 2019	نقطة اعتمادات عام 2020	التعديلات الفنية الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)		تقديرات عام 2021 (بعد إعادة تقدير التكاليف)	
						إعادة تقدير	إعادة تقدير	إعادة تقدير	إعادة تقدير
ألف - أجهزة تقرير السياسات	621,6	730,4	-	-	-	730,4	16,1	746,5	
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	4 289,4	3 822,0	-	-	-	3 822,0	41,2	3 863,2	
جيم - برنامج العمل									
1 - التجارة الدولية والتكامل والبنى التحتية	3 214,7	3 468,5	-	-	32,0	3 500,5	40,5	3 541,0	
2 - الإنتاج والابتكار	2 836,4	2 653,8	-	-	(32,0)	2 621,8	15,3	2 637,1	
3 - سياسات الاقتصاد الكلي والنمو	4 181,9	4 614,7	-	-	-	4 614,7	61,7	4 676,4	
4 - التنمية والمساواة على الصعيد الاجتماعي	2 254,6	2 084,7	-	-	(135,0)	1 949,7	12,8	1 962,5	
5 - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية	1 082,2	1 257,6	-	-	-	1 257,6	7,0	1 264,6	
6 - السكان والتنمية	1 917,4	1 771,6	-	-	-	1 771,6	15,2	1 786,8	
7 - التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية	2 333,4	2 421,1	-	-	-	2 421,1	12,3	2 433,4	
8 - الموارد الطبيعية	2 093,5	2 243,5	-	-	-	2 243,5	14,6	2 258,1	
9 - التخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية	1 500,7	1 189,9	-	-	-	1 189,9	13,2	1 203,1	
10 - الإحصاءات	3 182,5	2 867,7	-	-	-	2 867,7	26,9	2 894,6	
11 - الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي	4 762,9	4 910,8	-	-	-	4 910,8	24,7	4 935,5	
12 - الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي	4 047,2	4 320,5	-	-	-	4 320,5	35,8	4 356,3	
13 - دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي	639,5	627,6	-	-	135,0	762,6	4,1	766,7	
المجموع الفرعي، جيم	34 047,0	34 432,0	-	-	-	34 432,0	284,1	34 716,1	
دال - الدعم البرنامجي	20 956,8	18 607,4	(285,8)	-	(285,8)	18 321,6	388,0	18 709,6	
المجموع الفرعي، 1	59 914,9	57 591,8	(285,8)	-	(285,8)	57 306,0	729,4	58 035,4	

الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

تقديرات عام 2021	نفقات عام تقديرات		
	2020	2019	
—	—	—	ألف - أجهزة تقرير السياسات
289,9	289,9	223,1	باء - التوجيه التنفيذي والإدارة
			جيم - برنامج العمل
367,9	360,7	379,6	1 - التجارة الدولية والتكامل والبنى التحتية
788,5	780,7	880,6	2 - الإنتاج والابتكار
1 268,6	1 049,9	1 211,1	3 - سياسات الاقتصاد الكلي والنمو
689,2	675,6	689,4	4 - التنمية والمساواة على الصعيد الاجتماعي
514,5	530,4	541,2	5 - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية
251,9	239,9	235,2	6 - السكان والتنمية
2 012,3	2 173,4	1 849,7	7 - التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية
228,4	218,4	218,4	8 - الموارد الطبيعية
1 099,6	1 217,0	1 521,3	9 - التخطيط والإدارة العامة لأغراض التنمية
218,8	218,8	241,3	10 - الإحصاءات
696,8	610,6	407,9	11 - الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي
11,2	11,2	11,1	12 - الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي
—	—	—	13 - دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي
8 147,7	8 086,6	8 186,8	المجموع الفرعي، جيم
986,5	986,5	771,2	دال - الدعم البرنامجي
9 424,1	9 363,0	9 181,1	المجموع الفرعي، 2
67 459,5	66 954,8	69 096,0	المجموع

الجدول 21-35

تطور الموارد المتصلة بالوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي

(1) الميزانية العادية

المقترح لعام 2021	التغيرات				المعتمد عام 2020	
	المجموع	التغيرات الأخرى	الولايات الجديدة/الموسعة	التعديلات الفنية		
—	—	—	—	—	—	ألف - أجهزة تقرير السياسات
32	—	—	—	—	32	باء - التوجيه التنفيذي والإدارة
						جيم - برنامج العمل
26	—	—	—	—	26	1 - التجارة الدولية والتكامل والبنى التحتية
20	—	—	—	—	20	2 - الإنتاج والابتكار
36	—	—	—	—	36	3 - سياسات الاقتصاد الكلي والنمو
15	(1)	(1)	—	—	16	4 - التنمية والمساواة على الصعيد الاجتماعي
9	—	—	—	—	9	5 - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية
16	—	—	—	—	16	6 - السكان والتنمية
18	—	—	—	—	18	7 - التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية
18	—	—	—	—	18	8 - الموارد الطبيعية
12	—	—	—	—	12	9 - التخطيط والإدارة العامة لأغراض التنمية
27	—	—	—	—	27	10 - الإحصاءات
49	—	—	—	—	49	11 - الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي
36	—	—	—	—	36	12 - الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي
5	1	1	—	—	4	13 - دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي
287	—	—	—	—	287	المجموع الفرعي، جيم
161	—	—	—	—	161	دال - الدعم البرنامجي
480	—	—	—	—	480	المجموع الفرعي، 1

الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

تقديرات عام 2021	تقديرات عام 2020
–	ألف – أجهزة تقرير السياسات
2	باء – التوجيه التنفيذي والإدارة
–	جيم – برنامج العمل
–	1 – التجارة الدولية والتكامل والبنى التحتية
3	2 – الإنتاج والابتكار
2	3 – سياسات الاقتصاد الكلي والنمو
2	4 – التنمية والمساواة على الصعيد الاجتماعي
2	5 – تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية
1	6 – السكان والتنمية
3	7 – التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية
–	8 – الموارد الطبيعية
9	9 – التخطيط والإدارة العامة لأغراض التنمية
–	10 – الإحصاءات
4	11 – الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهائتي
–	12 – الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي
–	13 – دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي
26	31 المجموع الفرعي، جيم
18	7 دال – الدعم البرنامجي
46	40 المجموع الفرعي، 2
526	520 المجموع

الجدول 21-36

تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف الثابتة حسب الفئة الرئيسية

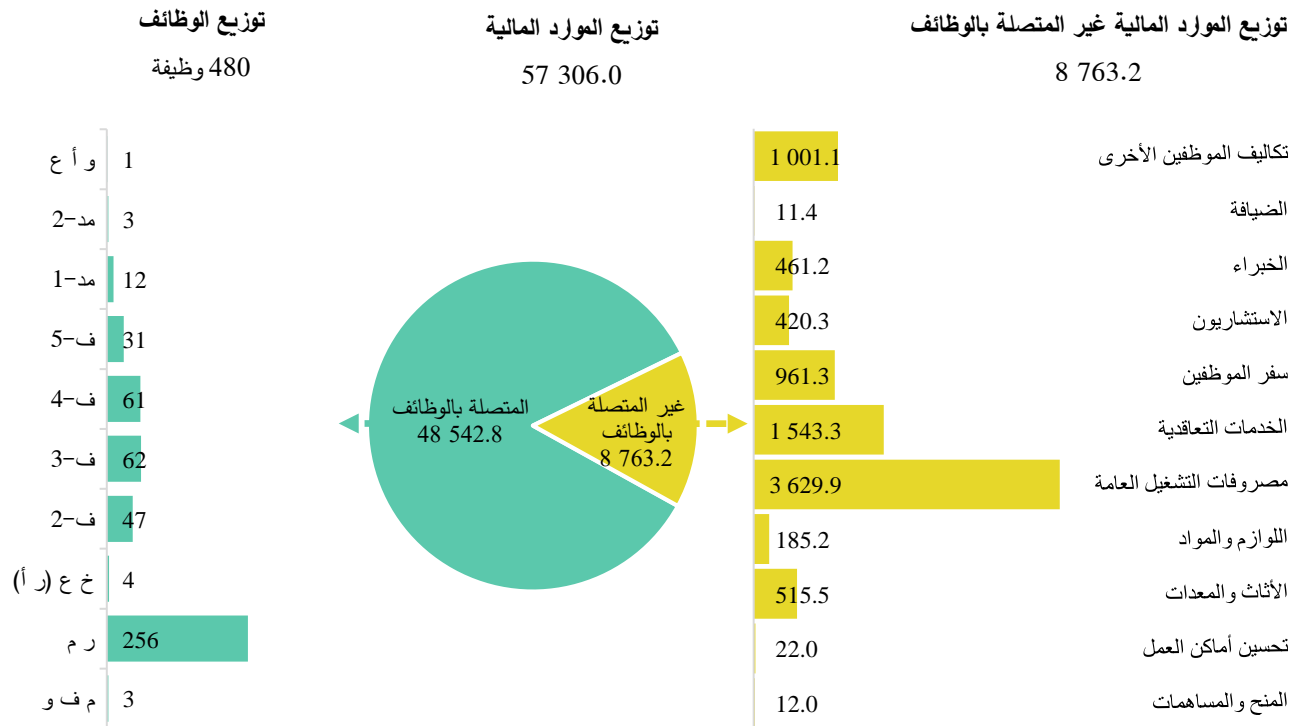
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات									
نقطة عام	اعتمادات	التعديلات	الولايات الجديدة/	التغيرات	المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام 2021 (قبل)	2019
عام 2020	الفنية	الموسعة	الأخرى						
<b>الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية</b>									
50 155,5	48 542,8	-	-	-	-	-	48 542,8		
9 759,4	9 049,0	(285,8)	-	-	(285,8)	(3,2)	8 763,2		
59 914,9	57 591,8	(285,8)	-	-	(285,8)	(0,5)	57 306,0		
<b>الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة</b>									
217	-	-	-	-	-	-	217		
263	-	-	-	-	-	-	263		
480	-	-	-	-	-	-	480		

الشكل الرابع والعشرون من الباب 21

توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



## تحليلات الفروق حسب العنصر والبرنامج الفرعي

### التغييرات الإجمالية في الموارد

#### التعديلات الفنية

211-21 على النحو المبين في الجدول 21-34 (1) أعلاه، تعكس التغييرات في الموارد نقصانا قدره 285 800 دولار تحت بند الدعم البرنامجي، يتصل بإلغاء احتياجات غير متكررة متعلقة بالزمالات والمنح والمساهمات لمشروع المبنى الشمالي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها 263/74 (الجزء الحادي عشر).

#### التغييرات الأخرى

212-21 على النحو المبين في الجدولين 21-34 (1) و 21-35 (1)، تعكس التغييرات في الموارد عمليات نقل فيما بين البرامج الفرعية، دون تأثير على التكلفة، على النحو التالي:

(أ) البرنامج الفرعي 1، التجارة الدولية والتكامل والبنى التحتية - تتصل الزيادة البالغة قيمتها 32 000 دولار بالنقل الداخلي لموارد من البرنامج الفرعي 2، الإنتاج والابتكار، إلى ما يلي: (أ) تكاليف الموظفين الأخرى (8 000 دولار)؛ (ب) الخبراء الاستشاريون (8 000 دولار)؛ (ج) الخبراء (8 000 دولار)؛ (د) سفر الموظفين (8 000 دولار)، من أجل دعم الأنشطة المتعلقة باللوجستيات والبنى التحتية؛

(ب) البرنامج الفرعي 2، الإنتاج والابتكار - تتصل الزيادة البالغة قيمتها 32 000 دولار بالنقل الخارجي لموارد مما يلي: (أ) تكاليف الموظفين الأخرى (8 000 دولار)؛ (ب) الخبراء الاستشاريون (8 000 دولار)؛ (ج) الخبراء (8 000 دولار)؛ (د) سفر الموظفين (8 000 دولار)، إلى البرنامج الفرعي 1، التجارة الدولية والتكامل والبنى التحتية، من أجل دعم الأنشطة المتعلقة باللوجستيات والبنى التحتية؛

(ج) البرنامج الفرعي 4، التنمية والمساواة على الصعيد الاجتماعي - يتصل النقصان البالغة قيمته 135 000 دولار بالنقل الخارجي لوظيفة موظف للشؤون الاجتماعية (ف-3) إلى البرنامج الفرعي 13، دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من أجل تعزيز المنظور الاجتماعي في الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الدول الأعضاء، على مسار التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(د) البرنامج الفرعي 13، دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي - تتصل الزيادة البالغة قيمتها 135 000 دولار بالنقل الداخلي لوظيفة موظف للشؤون الاجتماعية (ف-3)، من البرنامج الفرعي 4، التنمية والمساواة على الصعيد الاجتماعي، من أجل تعزيز المنظور الاجتماعي في الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الدول الأعضاء على مسار التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

### الموارد الخارجة عن الميزانية

213-21 على النحو المبين في الجدولين 22-34 (2) و 22-35 (2)، تتلقى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مساهمات نقدية وعينية على السواء، تكمل موارد الميزانية العادية، ولا يزال لها أهمية حيوية لإنجاز ولايات اللجنة. ففي عام 2021، يُتوقع تلقي موارد خارجة عن الميزانية متوقعة (مساهمات نقدية) قدرها 9 424 100 دولار، بما في ذلك



46 وظيفة، دعماً للأنشطة المتعلقة بالدراسات التحليلية والتعاون التقني، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة والدعم لبلدان المنطقة، حيث ستكمل تلك الموارد المشاريع الميدانية والدورات التدريبية لمقرري السياسات من أجل تعزيز قدرتهم المؤسسية في مجال معالجة طائفة واسعة من المسائل التنموية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية من منظور إقليمي. وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية ما نسبته 14,0 في المائة من مجموع الموارد المخصصة لهذا البرنامج. وعلى مدى العقد الماضي، شهد مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية الموجودة في حوزة اللجنة اتجاهًا تنازلياً، يعزى أساساً إلى الاتجاه العالمي المتمثل في تحويل تركيز التدفقات الرئيسية لمبادرات التعاون الإنمائي إلى مناطق جغرافية أخرى، نظراً لأن معظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تصنف ضمن البلدان ذات الاقتصادات المتوسطة الدخل، على الرغم من الثغرات الإنمائية البنيوية الكبيرة التي لا تزال تواجهها. وفي هذا الصدد، تبين تقديرات عام 2021 جهداً مثمراً خلال العامين الماضيين لتثبيت مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية في مجالات معينة، بسبل منها توسيع حافظة المشاريع والتواصل مع جهات مانحة غير تقليدية من أجل تحسين قدرة اللجنة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجال التعاون التقني.

21-214 والمساهمات العينية التي تلقتها اللجنة هي في إطار ترتيبات "حق الاستخدام المتبرع به". وستغطي المساهمات العينية المتوقعة تكاليف استئجار أماكن عمل مجانية للمكتب الوطني للجنة الاقتصادية في برازيليا تقدر قيمتها بمبلغ 115 300 دولار للسنة، وحقوقاً متبرعاً بها لاستخدام الأراضي لمباني اللجنة في سانتياغو تقدر قيمتها بمبلغ 645 600 دولار للسنة.

### أجهزة تقرير السياسات

21-215 ستغطي الموارد المقترحة في إطار هذا العنصر الاحتياجات المتصلة بخدمة اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتضمن الجدول 21-37 معلومات عن الهيئات الحكومية الدولية الدائمة وما يتصل بها من الاحتياجات من الموارد في إطار الميزانية العادية.

الجدول 21-37

### أجهزة تقرير السياسات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

اعتمادات تقديرات عام  
عام 2021 (قبل إعادة  
تقدير التكاليف)  
2020

معلومات إضافية

جهاز تقرير السياسات البيان

111,3 -	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 106 (د-6) العضوية: 60 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2021: (تعقد الدورة كل سنتين)	هذه الدورة هي أهم اجتماع يجري كل سنتين تنظمه اللجنة. وهو بمثابة محفل للنظر في القضايا الإنمائية الملحة بالنسبة لبلدان المنطقة، وفرصة أيضاً لاستعراض التقدم المحرز في أعمال اللجنة. وتتيح الدورة أيضاً لحكومات الدول الأعضاء النظر في تقرير الأمانة عن أنشطة اللجنة، وبناء على ذلك تطلع على ما أنجزته هذه اللجنة خلال السنتين السابقتين. وإضافة إلى ذلك، من خلال برنامج العمل الذي تدره الحكومات والجدول الزمني للمؤتمرات الذي توافق عليه، تُحدّد أيضاً الولايات التي ستسترد بها اللجنة في عملها مستقبلاً	ادارة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
83,5 -	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 106 (د-6)، الفقرة 3، وقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PLEN.14) 419 و (PLEN.19) 489 العضوية: 60 مسؤولاً حكومياً	أنشئت اللجنة الجامعة في عام 1952. وتجتمع عادة في مقر الأمم المتحدة ويحضر الاجتماعات الممثلون الدائمون للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك خلال السنوات التي لا تعقد فيها اللجنة الاقتصادية دورتها.	اللجنة الجامعة

عدد الدورات في عام 2021: 1 (تجتمع اللجنة كل سنتين أو في السنوات التي لا تعقد فيها دورة للجنة)				
35,4	35,4	الولاية: خطة العمل الإقليمية لإدماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية، الفقرة 88-2 العضوية: 60 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2021: 2	تقدم هيئة رئاسة المؤتمر التوجيه العام لعمل الأمانة بشأن المسائل المتعلقة بإدماج المرأة في التنمية في المنطقة في الفترات التي تتخلل دورات المؤتمر، وذلك عملاً بالفقرة 88-2 من خطة العمل الإقليمية لإدماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	هيئة رئاسة المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
-	79,5	الولاية: قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 340 (AC.66)، الذي اعتمدته اللجنة الجامعة في دورتها الاستثنائية الثامنة العضوية: 33 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2021: - (تعقد دورة هيئة رئاسة المجلس كل سنتين أو حسب الاقتضاء)	تقوم هيئة رئاسة المجلس باستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بالقرارات المتخذة في المجلس وبتدقيق أنشطة المجلس	هيئة رئاسة المجلس الإقليمي للتخطيط التابع لمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي
79,5	-	الولاية: قرارا اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 351 (د-16) و 553 (د-26) العضوية: 33 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2021: 1 (تعقد دورة المجلس كل سنتين أو حسب الاقتضاء)	أنشئ هذا المجلس في عام 1975 ليكون بمثابة لجنة تقنية، وهو الهيئة العليا التوجيهية لأنشطة معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وهو أيضاً هيئة استشارية بشأن تنفيذ برامج عمل المعهد وتقييم نتائجها	المجلس الإقليمي للتخطيط التابع لمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي
-	89,0	الولاية: قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 358 (د-16)، والإعلان التأسيسي للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، ومهامها ونظامها الداخلي (E/CEPAL/1022) العضوية: 29 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2021: - (تعقد دورة المجلس كل سنتين أو حسب الاقتضاء)	أنشئت اللجنة في عام 1975. وهي تنسق أنشطة التعاون في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتناول الاهتمامات الإنمائية الأخرى للأعضاء الكاريبيين في اللجنة الاقتصادية. وتعمل أيضاً بمثابة هيئة استشارية للأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية بشأن المسائل المتعلقة بمنطقة البحر الكاريبي	لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي
89,0	-	الولاية: قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 358 (د-16)، و 419 (PLEN.14)، و 489 (PLEN.19)، و 553 (د-26) العضوية: 29 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2021: 1 (تعقد دورة لجنة الرصد كل سنتين أو حسب الاقتضاء)	أنشئت لجنة الرصد من أجل تشجيع وتعزيز التعاون والتكامل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بين بلدان منطقة البحر الكاريبي، وتعزيز التعاون بينها وبين البلدان وعمليات التكامل فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	لجنة الرصد التابعة للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي
25,0	-	الولاية: قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 700 (د-36) العضوية: 33 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2021: 1	المنتدى هو بمثابة آلية إقليمية لمتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراض تنفيذها، بما في ذلك أهداف وغايات التنمية المستدامة، ووسائل تنفيذها، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية	منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة

اعتمادات تقديرات عام  
عام 2021 (قبل إعادة  
تقدير التكاليف) 2020

معلومات إضافية

جهاز تقرير السياسات البيان

50,0	-	الولاية: قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 610 (د-30) العضوية: 33 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2021: - (تعقد دورة المؤتمر الوزاري كل سنتين أو حسب الاقتضاء)	بدأ حوار إقليمي في عام 2000 بشأن مجتمع المعلومات والمعرفة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأكدت فيه البلدان استعدادها لتصميم وتنفيذ برامج تيسر الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وفي عام 2005، عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، المؤتمر الوزاري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التحضيري للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وفي تلك المناسبة، أُقرت النسخة الأولى من خطة عمل مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (eLAC 2007) بوصفها رؤية إقليمية والتزاماً سياسياً من أجل الحد من الفجوة الرقمية. ويتمثل الهدف الرئيسي للمؤتمر في تصميم وتنفيذ برامج تيسر الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة واستخدامها	المؤتمر الوزاري بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
25,0	-	الولاية: قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 610 (د-30) العضوية: 33 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2021: 1 (تعقد دورة الاجتماع التحضيري كل سنتين أو حسب الاقتضاء)	يهدف الاجتماع التحضيري إلى تقييم الالتزامات المتعهد بها في برنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قبل انعقاد المؤتمر الوزاري. وخلال الاجتماع، تناقش وفود البلدان الأعضاء مقترح برنامج العمل الرقمي. واعتمد برنامج العمل الرقمي خلال المؤتمر الوزاري الخامس، في عام 2015، بهدف تطوير نظام رقمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قائم على التكامل والتعاون الإقليميين لتعزيز السياسات التي تحكم المجتمع استناداً إلى المعرفة والشمول والإنصاف والابتكار والاستدامة البيئية	الاجتماع التحضيري للمؤتمر الوزاري الثامن بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
109,5	-	الولاية: قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 580 (د-28) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 7/2000 العضوية: 60 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2021: 1 (تعقد دورة المؤتمر كل سنتين)	يسهم المؤتمر في إحراز تقدم على صعيد السياسات المتعلقة بالإحصاءات والأنشطة الإحصائية في بلدان المنطقة، ويعزز التعاون الدولي والإقليمي والثنائي فيما بين مكاتب الإحصاء الوطنية والوكالات الدولية والإقليمية	المؤتمر الإحصائي للأمريكتين
31,8	75,0	الولاية: قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 580 (د-28) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 7/2000 العضوية: 60 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2021: 1	تدعم اللجنة التنفيذية للمؤتمر إعداد تقارير تقنية عن أوجه التقدم والنتائج المحققة في إطار برنامج العمل الذي حدده المؤتمر	اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين
99,5	-	الولاية: قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 682 (د-35)، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 32/2014 العضوية: 60 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2021: - (تعقد دورة هيئة رئاسة المؤتمر كل سنتين)	تجتمع هيئة الرئاسة مرة واحدة على الأقل خلال الفترة التي تتخلل الدورات العادية للمؤتمر وتستعرض التقدم المحرز في تنفيذ القرارات المتخذة خلال المؤتمر الإقليمي واتفاقات هيئة الرئاسة السابقة	هيئة رئاسة المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
99,5	-	الولاية: قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 682 (د-35)، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 32/2014 العضوية: 60 مسؤولاً حكومياً	تشمل أهداف المؤتمر تشجيع وضع سياسات وطنية بشأن التنمية الاجتماعية والتعاون الدولي والإقليمي والثنائي في مجال التنمية الاجتماعية، من أجل دراسة الفقر المتعدد الأبعاد وإحراز تقدم في قياس الفقر والتصدي لعدم المساواة والثغرات الهيكلية	المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

## الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

اعتمادات تقديرات عام  
عام 2021 (قبل إعادة  
تقدير التكاليف) 2020

معلومات إضافية

جهاز تقرير السياسات البيان

عدد الدورات في عام 2021: 1 (تعقد دورة المؤتمر كل سنتين)					المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
86,2 -	الولاية: الاتفاق الأول للجنة المخصصة للسكان والتنمية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	العضوية: 60 مسؤولاً حكومياً	عدد الدورات في عام 2021: - (تعقد دورة المؤتمر كل سنتين)	في عام 2012، غيرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عملاً بقرارها 670 (د-34)، تسمية اللجنة المخصصة للسكان والتنمية إلى المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويركز المؤتمر على رصد واستعراض المسائل المتعلقة بالسكان والتنمية، والهجرة الدولية، والشعوب الأصلية، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وشيخوخة السكان	
86,2 -	الولاية: الاتفاق الأول للجنة المخصصة للسكان والتنمية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	العضوية: 60 مسؤولاً حكومياً	عدد الدورات في عام 2021: 1 (تعقد دورة هيئة المؤتمر كل سنتين)	تجتمع هيئة الرئاسة مرة واحدة على الأقل خلال الفترة التي تتخلل الدورات العادية للمؤتمر، وتعمل بمثابة صلة وصل بين حكومات الدول الأعضاء وأمانة اللجنة الاقتصادية، من أجل إتاحة متابعة إقليمية للقرارات المتصلة بالسكان والتنمية المتخذة خلال المؤتمر	هيئة رئاسة المؤتمر الإقليمي المعني بالسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
50,4 89,9	الولاية: قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 672 (د-34)، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 35/2012	العضوية: 60 مسؤولاً حكومياً	عدد الدورات في عام 2021: 1 (تعقد دورة هيئة المؤتمر كل سنتين)	تشمل أهداف المؤتمر التشجيع على وضع سياسات وطنية بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار وسياسات بشأن تقدم مجتمع المعلومات والمعرفة وتحسين هذه السياسات	مؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
5,2 4,2	الولاية: قرار الجمعية العامة 220/58 وقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 611 (د-30)	العضوية: 60 مسؤولاً حكومياً	عدد الدورات في عام 2021: 1	تستمد هذه الهيئة الفرعية ولايتها من قرار الجمعية العامة 220/58 بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، الذي حثت فيه الجمعية بلدان الجنوب على تكثيف التعاون فيما بينها، وأدى إلى إنشاء اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين البلدان والمناطق النامية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي وقت لاحق، وعملاً بقرار اللجنة الاقتصادية 611 (د-30)، تغير اسم تلك اللجنة إلى اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتسعى هذه اللجنة إلى تحقيق أهداف من أهمها تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون المتعدد الأطراف	اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
5,2 5,2	الولاية: قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 310 (د-14)، و 419 (PLEN.14)، و 425 (د-19)، والفقرة 204، و 425 (د-19)، و 489 (PLEN.19)، و 553 (د-26)	العضوية: 33 مسؤولاً حكومياً	عدد الدورات في عام 2021: 1	تقوم هذه اللجنة بدور محفل لتحليل العوامل التي تؤثر في تنفيذ وتقييم أهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية في أمريكا اللاتينية (قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 310 (د-14)، الفقرة 5)	لجنة الخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى
5,2 5,2	الولاية: قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 9 (د-4) و 553 (د-26)	العضوية: 7 مسؤولين حكوميين	عدد الدورات في عام 2021: 1	تضطلع هذه اللجنة بدور محفل للمشورة والاستشارة من أجل التكامل في أمريكا الوسطى	لجنة التعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى
730,4	730,4				المجموع

21-216 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 730 400 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 21-38 وفي الشكل الخامس والعشرين من الباب 21.

الجدول 21-38

### أجهزة تقرير السياسات: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات									
نققات عام	اعتمادات	التعديلات	الولايات الجديدة/	التغيرات	تقديرات عام 2021 (قبل	2019	عام 2020	الفنية	الموسعة
المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف)	المجموع	الأخرى	المجموع	2019	عام 2020	الفنية	الموسعة
الموارد غير المتصلة بالوظائف	621,6	730,4	—	—	—	—	730,4	621,6	730,4
المجموع	621,6	730,4	—	—	—	—	730,4	621,6	730,4

الشكل الخامس والعشرون من الباب 21

### أجهزة تقرير السياسات: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

توزيع المورد المالية  
730.4

توزيع المورد المالية غير المتصلة بالوظائف  
730.4



### التوجيه التنفيذي والإدارة

21-217 تقع على عاتق الأمانة التنفيذية، بصفتها وكالة للأمين العام، مسؤولية توجيه الإدارة والإشراف عليها وإدارتها بشكل عام في تنفيذ الولايات المنوطة بها وبرنامج عملها المعتمد. وهي مسؤولة عن تنسيق إعداد الوثيقة المؤسسية المتعلقة بالمسائل الموضوعية الرئيسية التي ستناقش في دورة اللجنة التي تعقد كل سنتين، وهي مسؤولة كذلك عن المنشور المسمى "استعراض اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (CEPAL Review). ويتولى مكتب الأمانة التنفيذية المسؤولية أيضا عن تنسيق إعداد التقرير المرحلي عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتقرير المتعلق بمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، الذي يعقد سنويا تحت رعاية اللجنة الاقتصادية. ويساعد الأمانة التنفيذية نائب الأمانة التنفيذية (برتبة مد-2).

218-21 ويوفر مكتب الأمانة التنفيذية القيادة والتوجيه في مسائل السياسة العامة ويحدد معايير تنسيق المتابعة في المنطقة بشأن تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا، وكذلك إدماج مسائل شاملة من قبيل المنظور الجنساني والمنظور المتعلق بالاستدامة، في كافة البرامج الفنية للجنة. ويتولى أيضا المسؤولية عن تنسيق برنامج عمل اللجنة مع سائر الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في المنطقة. ويشمل مكتب الأمانة التنفيذية مكتب أمانة اللجنة، المسؤول عن تعهد العلاقات السياسية مع الحكومات وسلطات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية، وعن أداء المهام الدبلوماسية والمهام المتعلقة بالمراسم، وهو مكلف بتقديم الخدمات للاجتماعات الحكومية الدولية.

219-21 وستواصل شعبة تخطيط البرامج والعمليات، برئاسة نائب الأمانة التنفيذية للشؤون الإدارية (مد-2)، توفير التنسيق الشامل والتوجيه والمشورة لمديري البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية فيما يتعلق بصياغة الخطة والأولويات السنوية المقترحة للبرامج وتقييماتها؛ وإعداد مشروع برنامج العمل والتقرير المتعلق بأنشطة اللجنة للنظر فيهما واعتمادهما في دورة اللجنة التي تعقد كل سنتين؛ وإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة السنوية والتقارير اللاحقة. وتتولى الشعبة أيضا رصد تنفيذ برنامج العمل وتنسيق عملية تنفيذ خطة التقييم الخاصة باللجنة وتنظيم هذه الخطة وتقديم التقارير بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع نائب الأمانة التنفيذية للشؤون الإدارية بمهام المدير الإداري في مجالي التنسيق والرقابة فيما يتعلق بالمهام المتصلة بالإدارة والدعم البرنامجي. ويتولى شاغل الوظيفة الإشراف على أنشطة الدعم البرنامجي في اللجنة، وهو مسؤول عن المهام الإدارية في كل من مقر اللجنة الاقتصادية وفي مكاتبها دون الإقليمية والقطرية.

220-21 وستواصل الشعبة القيام بما يلي: (أ) رصد وتقييم تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك عملية التقييم الذاتي الإلزامي والتقييمات الداخلية الخاضعة للسلطة التقديرية؛ (ب) وتعزيز العمل التقييمي من خلال الاضطلاع بتقييمات مختارة للمشاريع والبرامج الفرعية والمواضيع وفقا للمخاطر التي تتعرض لها المنظمة واحتياجاتها؛ (ج) وتخطيط الميزانية عن طريق اتباع المنهجية القائمة على النتائج فيما يتعلق بالميزنة وزيادة التوسع في أعمال اللجنة للممارسات الإدارية القائمة على النتائج؛ (د) وتنسيق وتوفير خدمات التوجيه والإشراف لبرنامج التعاون التقني للجنة الاقتصادية وأنشطة جمع الأموال ذات الصلة، المنفذة في وحدة إدارة المشاريع.

221-21 وتمثل وحدة شؤون الإعلام في مقر اللجنة عنصراً من عناصر التوجيه التنفيذي والإدارة. وتخضع الوحدة لمساءلة الأمانة التنفيذية وتعمل بتنسيق وثيق مع إدارة التواصل العالمي التابعة للأمانة العامة.

222-21 ووفقاً لخطة عام 2030، لا سيما الغاية 12-6 من أهداف التنمية المستدامة، التي تشجّع فيها المنظمات على دمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورات الإبلاغ الخاصة بها، ووفقاً للولاية الشاملة لعدة قطاعات المنصوص عليها في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 219/72، تعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إدماج ممارسات الإدارة البيئية في عملياتها. ومن النتائج البارزة في عام 2020، خفض استهلاك المياه من خلال حفر بئر لاستخدام المياه، وتركيب نظام كامل من فوهات الري والتقطير يغطي جميع حدائق مجمع المقر من أجل ترشيد الري وتخطيط المساحات الخضراء.

223-21 وبحلول نهاية عام 2021، من المتوقع أن تعمل اللجنة على تحقيق الاستخدام الأمثل لأبار المياه من خلال تنقية المياه وتقييمها بمادة الكلور وإعادة تدويرها لجعلها مأمونة للشرب. وقد أدرجت اللجنة في خطة الاستعراض الاستراتيجي للمرافق فيما يتعلق بمبانيها خطة لتحقيق الاستهلاك الصافي الصفري للطاقة في مبانيها، ووضعت استراتيجية شاملة لإدارة الموارد المائية، وتنتظر في استخدام التكنولوجيات المتقدمة في القطاع لإجراء التحسينات الجزئية من أجل المحافظة على هدفها في الحد من استهلاك الطاقة، مع تحسين ظروف العمل البيئية والوظيفية. وبالنسبة للمشاريع المقبلة، نظرت اللجنة أيضاً في تنفيذ عدد من الاستعراضات التقنية للمباني ومشاريع التجهيز التحسيني، وفقاً لأهداف استراتيجية طويلة الأجل ترمي إلى الحد من استهلاك الطاقة والمنافع العامة.

21-224 ومع التسليم بأهمية زيادة استجابة الموظفين لممارسات ومبادرات الإدارة السليمة بيئياً، ورصدها والإبلاغ عنها، تقوم اللجنة بأنشطة للتوعية بشأن الآثار المترتبة على السفر الجوي والجوانب اللوجستية للاجتماعات، وكذلك بشأن الفرز الفعال للنفايات واستهلاك الطاقة والمياه. وستسعى اللجنة بالتالي إلى التقليل إلى أدنى حد من تأثير الاجتماعات والمناسبات المقبلة والعمليات القائمة داخل اللجنة على المناخ. وتشمل التدابير التي يتعين اتخاذها الحد والتخفيف من الآثار البيئية للمؤتمرات والاجتماعات خلال عام 2021، وتطبيق عدة مبادرات يحتذى بها من خلال زيادة كفاءة استخدام الطاقة، والحد من استهلاك المياه المعبأة واستخدام الورق وأدوات المائدة البلاستيكية، والتقليل من النفايات إلى الحد الأدنى عن طريق برنامج لإعادة التدوير. وأخيراً، يمثل الهدف الأكثر شمولاً في تنفيذ معايير مرجعية بيئية وسياسة بيئية محلية شاملة تضم الناحية التشغيلية إلى جانب العمل المنجز من خلال عدد من الشعب الفنية التابعة للجنة فيما يتعلق ببرامج التنمية المستدامة داخل المنطقة، التي تعمل بنشاط على زيادة الوعي ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ السياسات والممارسات عن طريق التعاون التقني.

21-225 ومن المتوقع أن يحقق عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة نتائج المتوخاة على افتراض ما يلي: (أ) استمرار النظراء الإقليميين ودون الإقليميين والوطنيين في التزامهم بالتعاون الإقليمي بشأن قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومنحه الأولوية؛ (ب) واستمرار الكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة في التزامها بتعزيز اتساق السياسات على نطاق المنظومة، وتخصيصها الموارد الكافية لذلك.

21-226 وترد في الجدول 21-39 معلومات عن مستوى الامتثال فيما يتعلق بتسليم الوثائق في مواعيدها المقررة والحجز المسبق لتذاكر الطيران. وقد تأثر معدل امتثال اللجنة الاقتصادية تأثراً شديداً بأزمة السيولة. ففي كثير من الأحيان، تعذرت الموافقة على طلبات السفر بسبب عدم وجود أموال متاحة. وبالإضافة إلى ذلك، تأخر إنشاء وحدة تركز على السفر والمناسبات، من شأنها المساعدة في تقديم خدمات متكاملة في تنظيم المناسبات، بما في ذلك الامتثال للسفر. وقد أعاققت التدابير التي اتخذت لإدارة أزمة السيولة، والتي شملت تأخير جميع عمليات التوظيف، قدرة اللجنة الاقتصادية على إنشاء الوحدة.

الجدول 21-39

معدل الامتثال

(بالنسبة المئوية)

المقرر لعام 2019 الفعلي لعام 2019 المقرر لعام 2020 المقرر لعام 2021

تقديم الوثائق في المواعيد المقررة	100	100	100	100
تذاكر السفر الجوي التي يتم شراؤها قبل موعد السفر بأسبوعين على الأقل	60	28	65	100

21-227 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 822 000 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 21-40 وفي الشكل السادس والعشرين.

الجدول 21-40

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

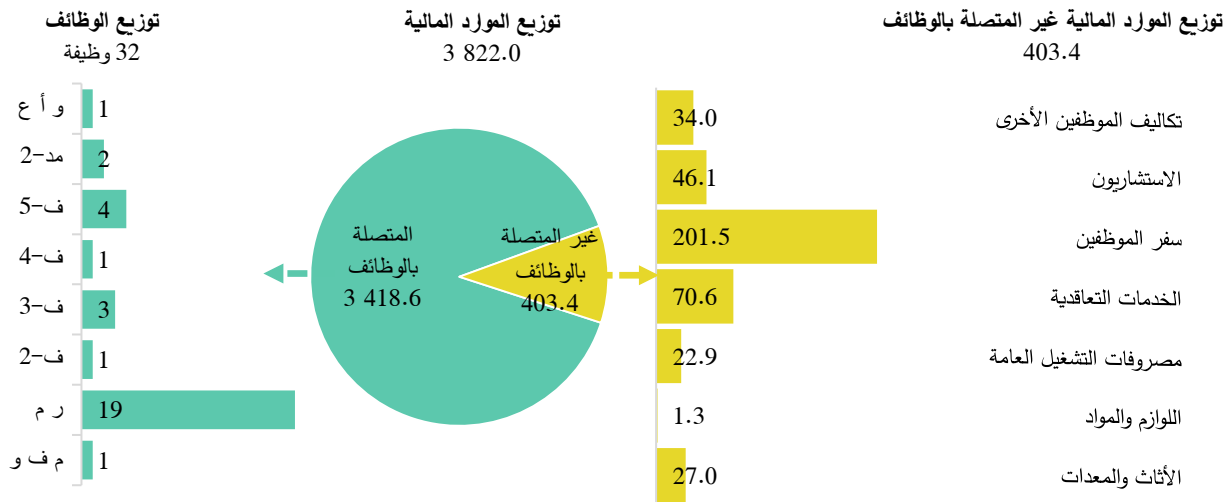
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات					
		نققات عام اعتمادات		التعديلات		الولايات الجديدة/ التغيرات	
		2019	عام 2020	الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع
		تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)					
		النسبة المئوية					
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد المتصلة بالوظائف	3 793,7	3 418,6	-	-	-	-	-
الموارد غير المتصلة بالوظائف	495,7	403,4	-	-	-	-	-
<b>المجموع</b>	<b>4 289,4</b>	<b>3 822,0</b>	-	-	-	-	-
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
الفئة الفنية والفئات العليا	12	12	-	-	-	-	-
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	20	20	-	-	-	-	-
<b>المجموع</b>	<b>32</b>	<b>32</b>	-	-	-	-	-

الشكل السادس والعشرون من الباب 21

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



برنامج العمل

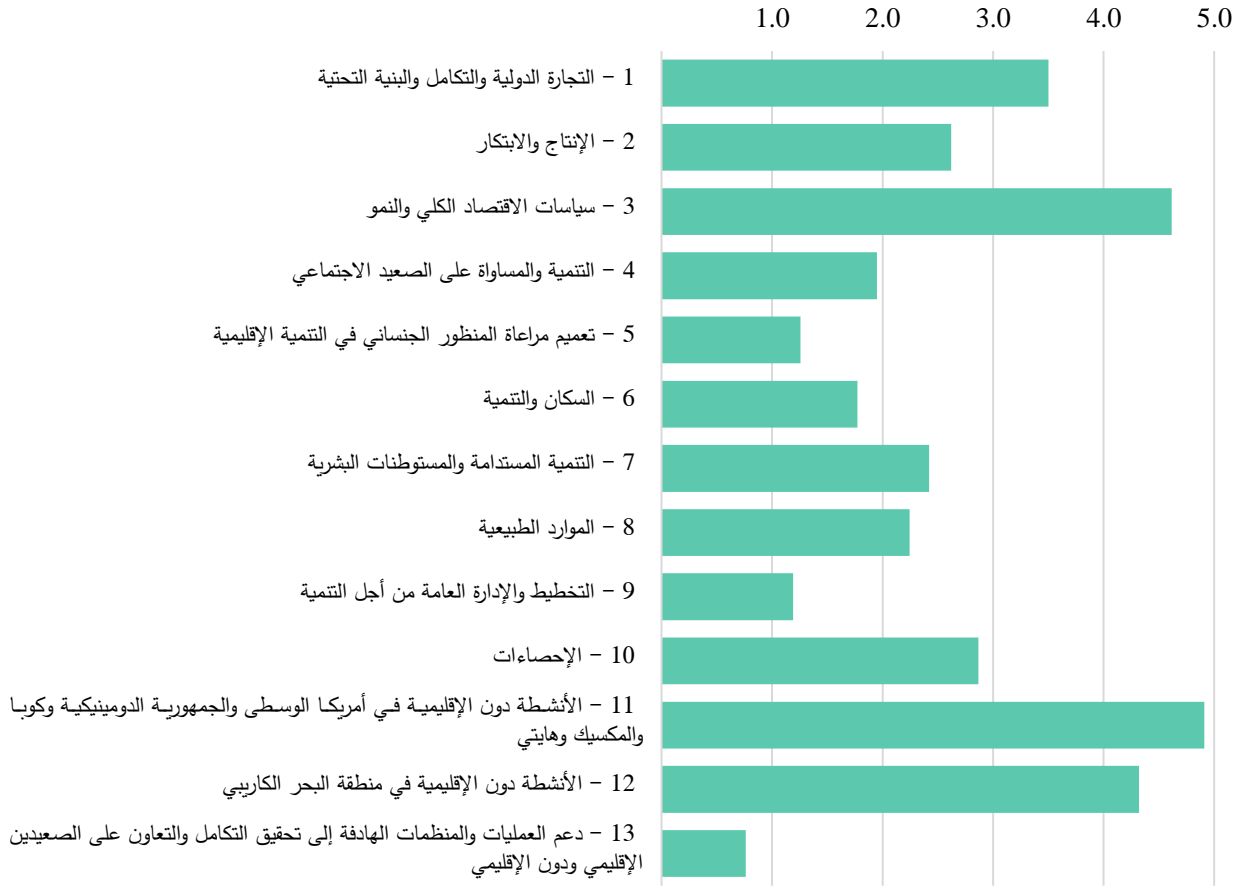
228-21 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 34 432 000 دولار، ولا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويرد توزيع الموارد حسب البرنامج الفرعي في الشكل السابع والعشرين من الباب 21.



الشكل السابع والعشرون من الباب 21

توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 حسب البرنامج الفرعي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



### البرنامج الفرعي 1

#### التجارة الدولية والتكامل والبنية التحتية

229-21 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 3 500 500 دولار، وتعكس زيادة قدرها 32 000 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويرد بيان الزيادة المقترحة البالغة 32 000 دولار في الفقرة 21-212 (أ). وترد تفاصيل إضافية في الجدول 21-41 وفي الشكل الثامن والعشرين من الباب 21.

الجدول 21-41

البرنامج الفرعي 1: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

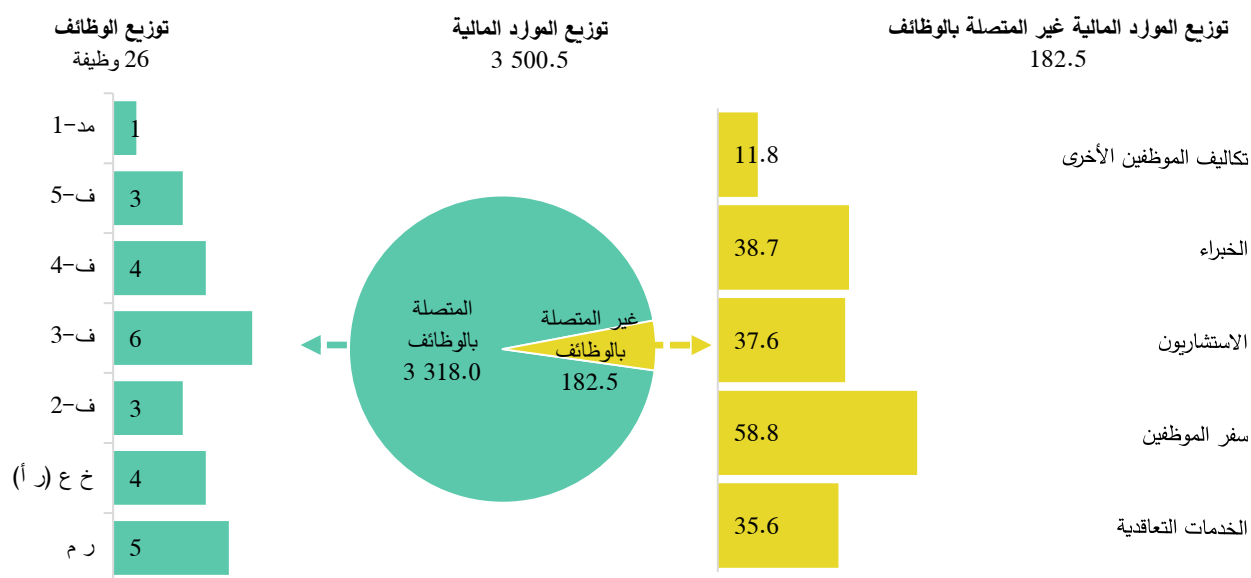
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التعديلات الفنية	التعديلات الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية
تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)						
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
3 093,3	3 318,0	-	-	-	-	-
الموارد المتصلة بالوظائف						
121,4	150,5	-	-	32,0	32,0	21,3
الموارد غير المتصلة بالوظائف						
3 214,7	3 468,5	-	-	32,0	32,0	0,9
المجموع						
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
17	17	-	-	-	-	-
الفئة الفنية والفئات العليا						
9	9	-	-	-	-	-
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
26	26	-	-	-	-	-
المجموع						

الشكل الثامن والعشرون من الباب 21

البرنامج الفرعي 1: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



## البرنامج الفرعي 2 الإنتاج والابتكار

21-230 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 2 621 800 دولار، وتعكس نقصانا قدره 32 000 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويرد بيان النقصان المقترح البالغ 32 000 دولار في الفقرة 21-212 (ب). وترد تفاصيل إضافية في الجدول 21-42 وفي الشكل التاسع والعشرين من الباب 21.

الجدول 21-42

### البرنامج الفرعي 2: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات						
		نققات عام 2019					تقديرات عام 2021 (قبل)	
		اعتمادات التعديلات					إعادة تقدير التكاليف	
		الولايات الجديدة/ التغيرات					النسبة المئوية	
		الموسعة					المجموع	
		الأخرى						

### البرنامج الفرعي 3 سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

231-21 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 4 614 700 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 21-43 وفي الشكل الثلاثين من الباب 21.

الجدول 21-43

#### البرنامج الفرعي 3: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

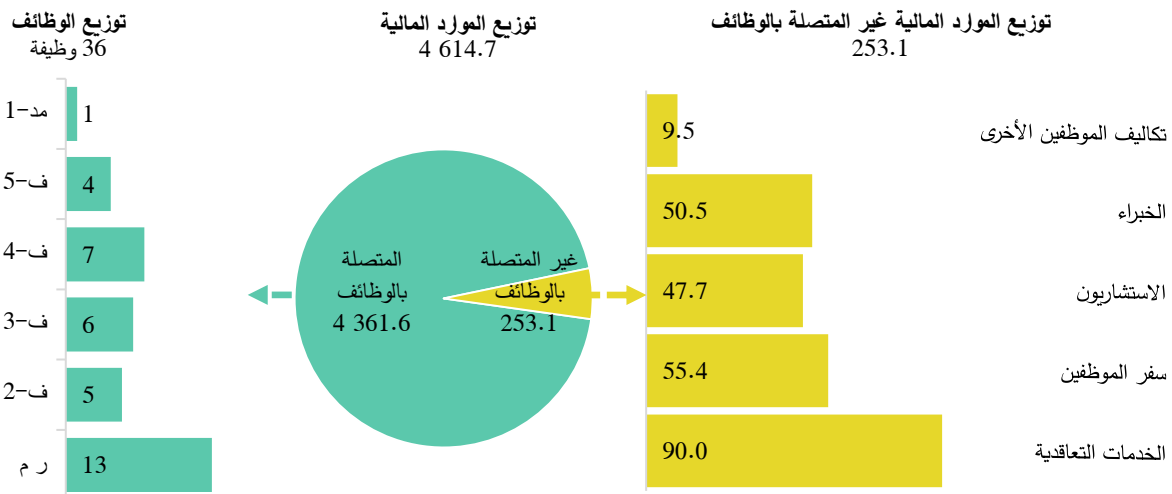
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		نققات عام		اعتمادات		التعديلات		الولايات الجديدة/		التغيرات		تقديرات عام 2021 (قبل	
2019	عام 2020	الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف)	2019	عام 2020	الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع
الموارد المالية حسب فئة الإتفاق الرئيسية													
3 845,2	4 361,6	—	—	—	—	—	4 361,6	—	—	—	—	—	4 361,6
336,7	253,1	—	—	—	—	—	253,1	—	—	—	—	—	253,1
4 181,9	4 614,7	—	—	—	—	—	4 614,7	—	—	—	—	—	4 614,7
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة													
23	23	—	—	—	—	—	23	—	—	—	—	—	23
13	13	—	—	—	—	—	13	—	—	—	—	—	13
36	36	—	—	—	—	—	36	—	—	—	—	—	36

الشكل الثلاثون من الباب 21

#### البرنامج الفرعي 3: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



## التنمية والمساواة على الصعيد الاجتماعي

## البرنامج الفرعي 5

## تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية

21-233 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 1 257 600 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 21-45 وفي الشكل الثاني والثلاثين من الباب 21.

الجدول 21-45

**البرنامج الفرعي 5: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف**

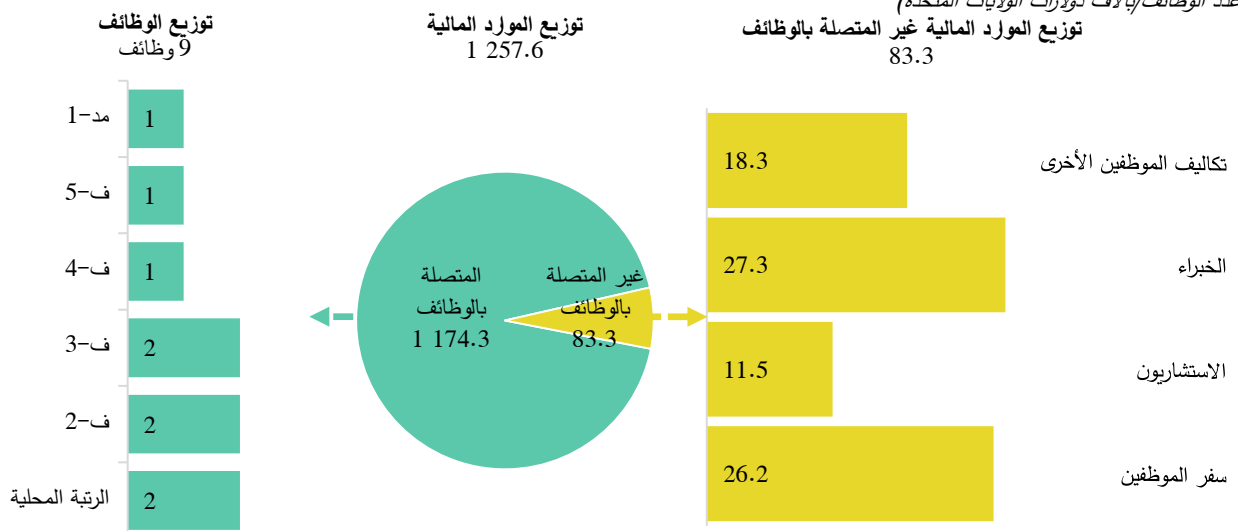
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات							
نققات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
<b>الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية</b>							
915,3	1 174,3	-	-	-	-	-	1 174,3
الموارد المتصلة بالوظائف							
167,0	83,3	-	-	-	-	-	83,3
الموارد غير المتصلة بالوظائف							
<b>1 082,2</b>	<b>1 257,6</b>	-	-	-	-	-	<b>1 257,6</b>
<b>المجموع</b>							
<b>الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة</b>							
7	7	-	-	-	-	-	7
الفئة الفنية والفئات العليا							
2	2	-	-	-	-	-	2
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها							
<b>9</b>	<b>9</b>	-	-	-	-	-	<b>9</b>
<b>المجموع</b>							

الشكل الثاني والثلاثون من الباب 21

البرنامج الفرعي 5: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



## البرنامج الفرعي 6 السكان والتنمية

234-21 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 1 771 600 دولار، ولا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 21-46 وفي الشكل الثالث والثلاثين من الباب 21.

الجدول 21-46

### البرنامج الفرعي 6: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

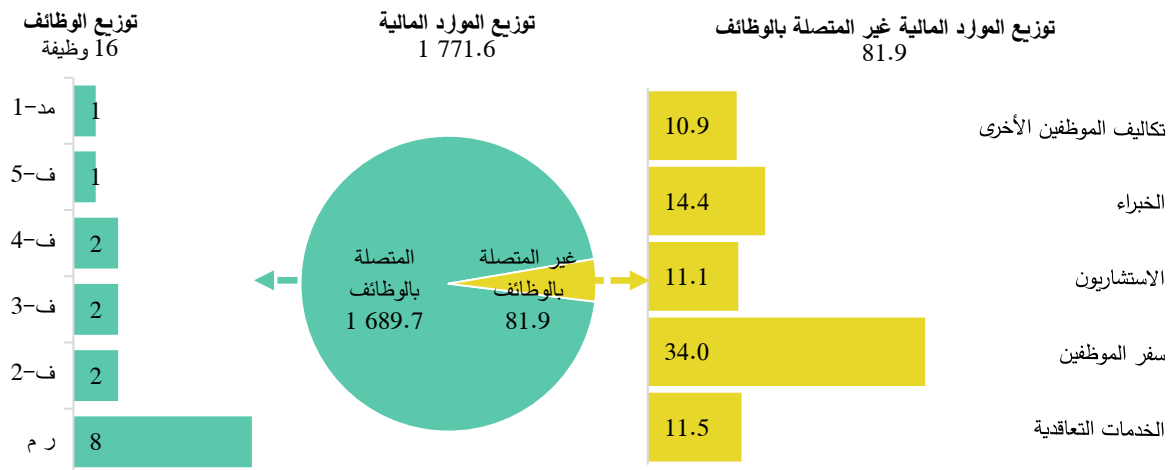
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات					
		نققات عام		اعتمادات		التعديلات	
		2019		2020		الموسعة	
		إعادة تقدير التكاليف		إعادة تقدير التكاليف		النسبة المئوية	
		المجموع		المجموع		المجموع	
		2019		2020		2020	
		1 817,6		1 689,7		-	
		99,8		81,9		-	
		1 917,4		1 771,6		-	
		8		8		-	
		8		8		-	
		16		16		-	

الشكل الثالث والثلاثون من الباب 21

### البرنامج الفرعي 6: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



## البرنامج الفرعي 7

### التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

235-21 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 2 421 100 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 21-47 وفي الشكل الرابع والثلاثين من الباب 21.

الجدول 21-47

#### البرنامج الفرعي 7: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

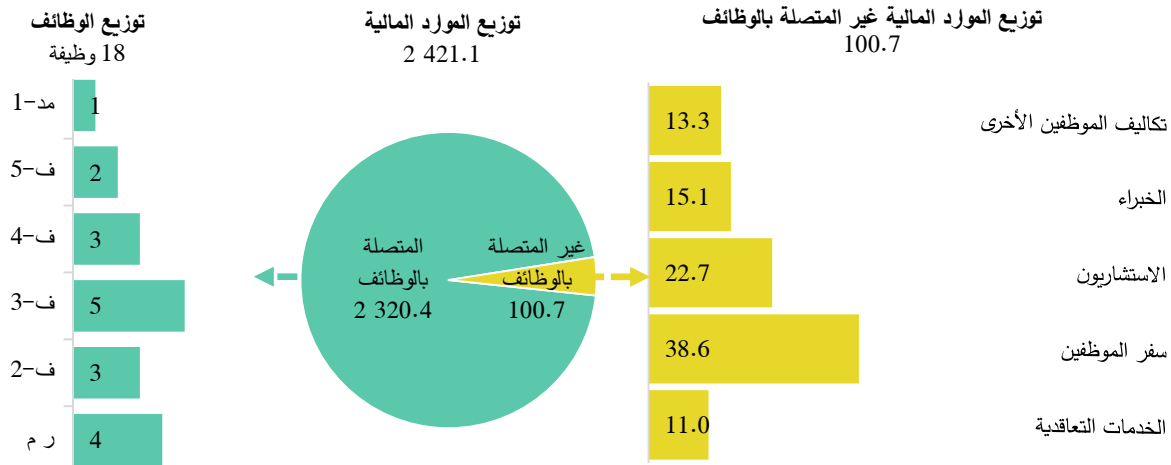
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات									
		نققات عام 2019		اعتمادات عام 2020		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإتفاق الرئيسية											
الموارد المتصلة بالوظائف		2 237,3	2 320,4	—	—	—	—	—	—	—	2 320,4
الموارد غير المتصلة بالوظائف		96,1	100,7	—	—	—	—	—	—	—	100,7
المجموع		2 333,4	2 421,1	—	—	—	—	—	—	—	2 421,1
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة											
الفئة الفنية والفئات العليا		14	14	—	—	—	—	—	—	—	14
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		4	4	—	—	—	—	—	—	—	4
المجموع		18	18	—	—	—	—	—	—	—	18

الشكل الرابع والثلاثون من الباب 21

#### البرنامج الفرعي 7: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)





## البرنامج الفرعي 8 الموارد الطبيعية

21-236 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 2 243 500 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 21-48 وفي الشكل الخامس والثلاثين من الباب 21.

الجدول 21-48

### البرنامج الفرعي 8: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

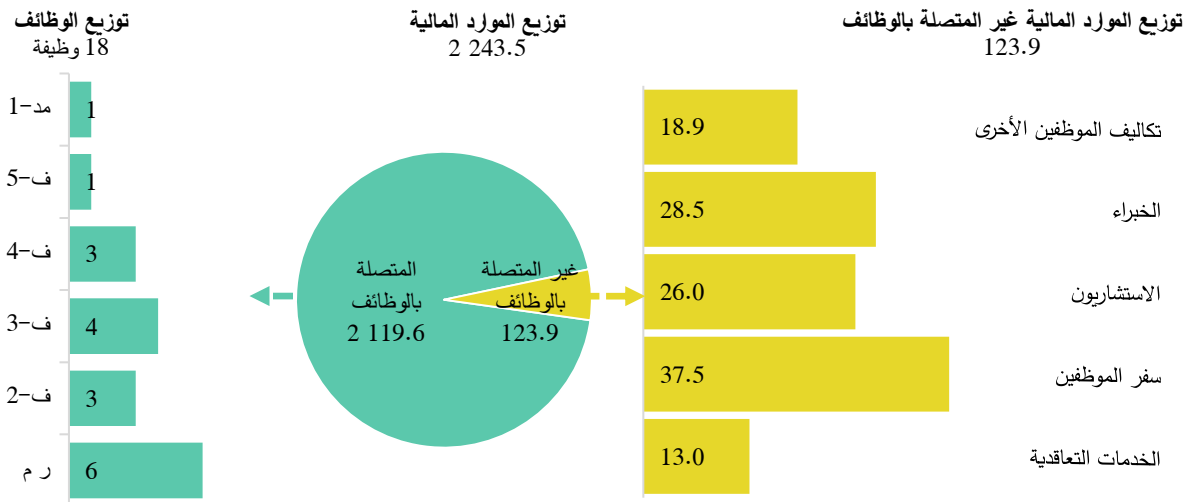
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات							
		نققات عام		التعديلات		التغيرات		تقديرات عام 2021 (قبل)	
		2019	عام 2020	الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع		النسبة المئوية
		إعادة تقدير التكاليف							
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية									
الموارد المتصلة بالوظائف	1 946,9	2 119,6	—	—	—	—	—	2 119,6	
الموارد غير المتصلة بالوظائف	146,6	123,9	—	—	—	—	—	123,9	
المجموع	2 093,5	2 243,5	—	—	—	—	—	2 243,5	
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة									
الفئة الفنية والفئات العليا	12	12	—	—	—	—	—	12	
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	6	6	—	—	—	—	—	6	
المجموع	18	18	—	—	—	—	—	18	

الشكل الخامس والثلاثون من الباب 21

### البرنامج الفرعي 8: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



## البرنامج الفرعي 9 التخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية

237-21 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 1 189 900 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 21-49 وفي الشكل السادس والثلاثين من الباب 21.

الجدول 21-49

### البرنامج الفرعي 9: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات						
		نققات عام						
		اعتمادات						
		2020						
		عام						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2						

## البرنامج الفرعي 10 الإحصاءات

238-21 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 2 867 700 دولار، ولا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 21-50 وفي الشكل السابع والثلاثين من الباب 21.

الجدول 21-50

### البرنامج الفرعي 10: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات							
		نققات عام		اعتمادات		التعديلات		الولايات الجديدة/ التغيرات	
		2019		عام 2020		الفنية		الموسعة	
								الأخرى	
								المجموع	
								النسبة المئوية	
								إعادة تقدير التكاليف)	

## البرنامج الفرعي 11

### الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي

239-21 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 4 910 800 دولار، ولا تعكس أي تغير في مستوى الموارد

مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 21-51 وفي الشكل الثامن والثلاثين من الباب 21.

الجدول 21-51

#### البرنامج الفرعي 11: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات						
		نققات عام						
		اعتمادات						
		2020						
		عام						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2019						
		2020						
		2						

## البرنامج الفرعي 12

### الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

240-21 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 4 320 500 دولار، ولا تعكس أي تغير في مستوى الموارد مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 21-52 وفي الشكل التاسع والثلاثين من الباب 21.

الجدول 21-52

#### البرنامج الفرعي 12: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

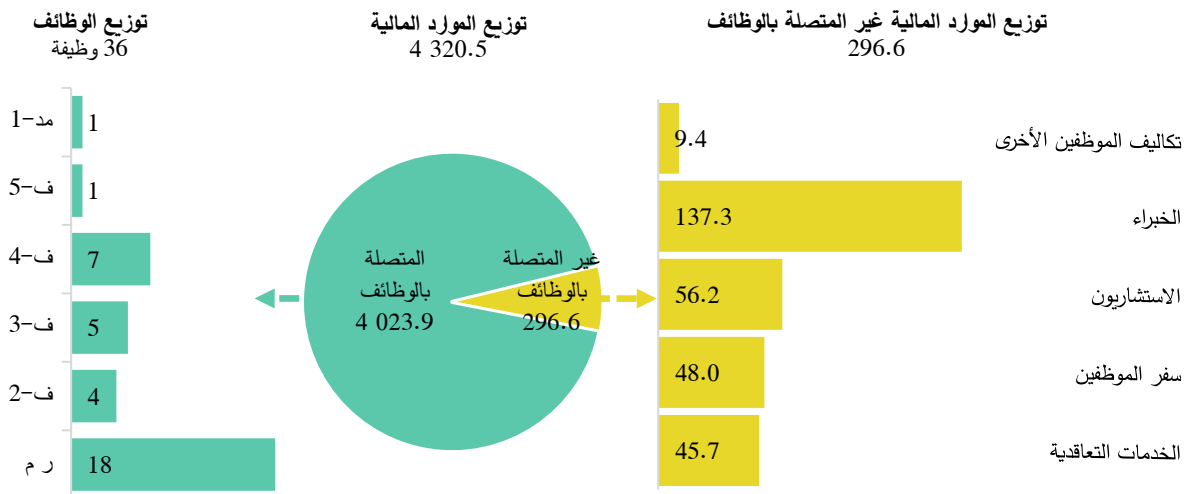
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		نقطة عام		التغيرات		نقطة عام	
تقديرات عام 2021 (قبل)	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف	المجموع	الولايات الجديدة/التغيرات الأخرى	التعديلات الموسعة	الولايات الجديدة/التغيرات الأخرى	المجموع
الموارد المالية حسب فئة الاتفاق الرئيسية							
4 023,9	—	—	—	—	—	4 023,9	3 817,6
296,6	—	—	—	—	—	296,6	229,6
<b>4 320,5</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>4 320,5</b>	<b>4 047,2</b>
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
18	—	—	—	—	—	18	18
18	—	—	—	—	—	18	18
<b>36</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>36</b>	<b>36</b>

الشكل التاسع والثلاثون من الباب 21

#### البرنامج الفرعي 12: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



## البرنامج الفرعي 13

**دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي**

21-241 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 600 762 دولار، وتعكس زيادة قدرها 135 000 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويرد بيان الزيادة المقترحة البالغة 135 000 دولار في الفقرة 21-212 (د). وترد تفاصيل إضافية في الجدول 21-53 وفي الشكل الأربعين من الباب 21.

الجدول 21-53

**البرنامج الفرعي 13: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف**

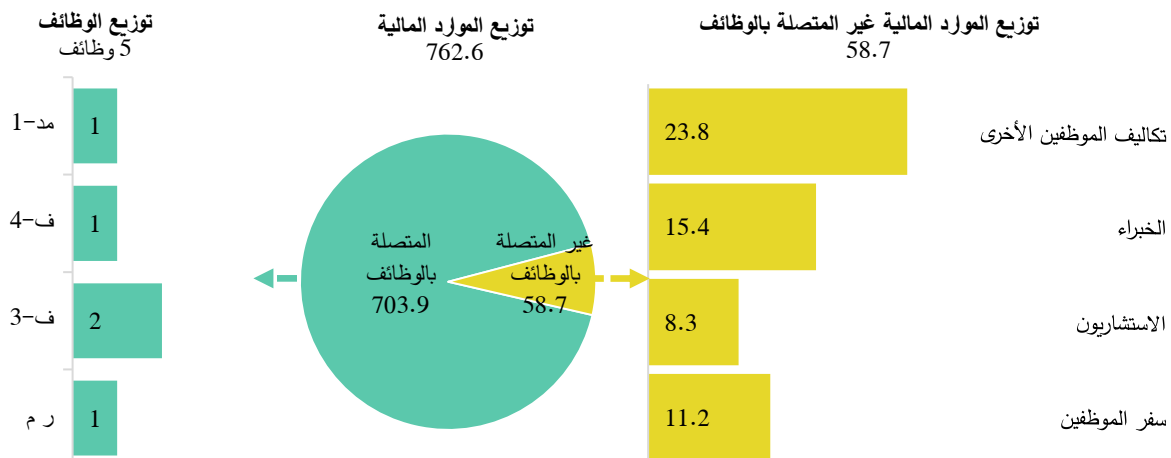
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات							
نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
582,0	568,9	—	—	135,0	135,0	23,7	703,9
الموارد المتصلة بالوظائف							
57,4	58,7	—	—	—	—	—	58,7
الموارد غير المتصلة بالوظائف							
639,5	627,6	—	—	135,0	135,0	21,5	762,6
المجموع							
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
3	—	—	1	1	1	33,3	4
الفئة الفنية والفئات العليا							
1	—	—	—	—	—	—	1
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها							
4	—	—	1	1	1	25,0	5
المجموع							

الشكل الأربعون من الباب 21

البرنامج الفرعي 13: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



## الدعم البرنامجي

242-21 تشمل الأنشطة المضطلع بها في إطار الدعم البرنامجي خدمات المؤتمرات والوثائق، وخدمات المكتبة، وإدارة أنشطة التعاون التقني والإدارة، والخدمات المشتركة في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو، والمقر دون الإقليمي للجنة في المكسيك، والمقر دون الإقليمي للجنة في منطقة البحر الكاريبي، ومكتب الاتصال التابع للجنة في واشنطن العاصمة، والمكاتب القطرية التابعة للجنة الاقتصادية في بوينس آيرس وبرازيليا وبوغوتا ومونتيفيديو.

243-21 وتشمل أنشطة الدعم البرنامجي ما يلي:

- (أ) خدمات المؤتمرات والوثائق، التي تتصل وظائفها بتقديم الخدمات الفنية لاجتماعات الهيئات الحكومية الدولية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتقديم خدمات المؤتمرات والوثائق إلى اللجنة الاقتصادية، وبرنامج المنشورات، وتوزيع منشورات اللجنة الاقتصادية ومنشورات مقر الأمم المتحدة؛
- (ب) خدمات المكتبة التي توفر الخدمات الإعلامية لموظفي اللجنة والمستخدمين الخارجيين، وإصدار النشرات والقوائم الببليوغرافية بصورة دورية، وتوفير الخدمات للمستخدمين عن بُعد عن طريق الإنترنت. وإضافة إلى ذلك، تقوم مكتبة اللجنة بدور المكتبة الإيداعية للأمم المتحدة في شيلي، حيث تُجمع كل الوثائق الرسمية التي تصدر عن المنظمة؛
- (ج) إدارة أنشطة التعاون التقني التي صُممت لتكملة المخصصات من موارد الميزانية العادية. ويرمي هذا العنصر إلى تعزيز برنامج البحوث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتوسيع نطاقه وتطبيق نتائج البحوث على أنشطة توفير الخدمات الاستشارية والتدريب لصالح الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية؛
- (د) الإدارة والخدمات المشتركة التي تكفل إدارة الخدمات الإدارية وتنسيقها عموماً، وإدارة الموارد البشرية، والإدارة المالية، وخدمات الدعم العام، والتدريب اللغوي، وأنشطة المعلومات الإلكترونية، ودعم تنفيذ المبادرات المؤسسية، مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنفيذ نظام أوموجا.

244-21 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 18 321 600 دولار، وتعكس نقصانا قدره 285 800 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويرد بيان النقصان المقترح البالغ 285 800 دولار في الفقرة 21-211. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 21-54 وفي الشكل الحادي والأربعين من الباب 21.

الجدول 21-54

دعم البرامج: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

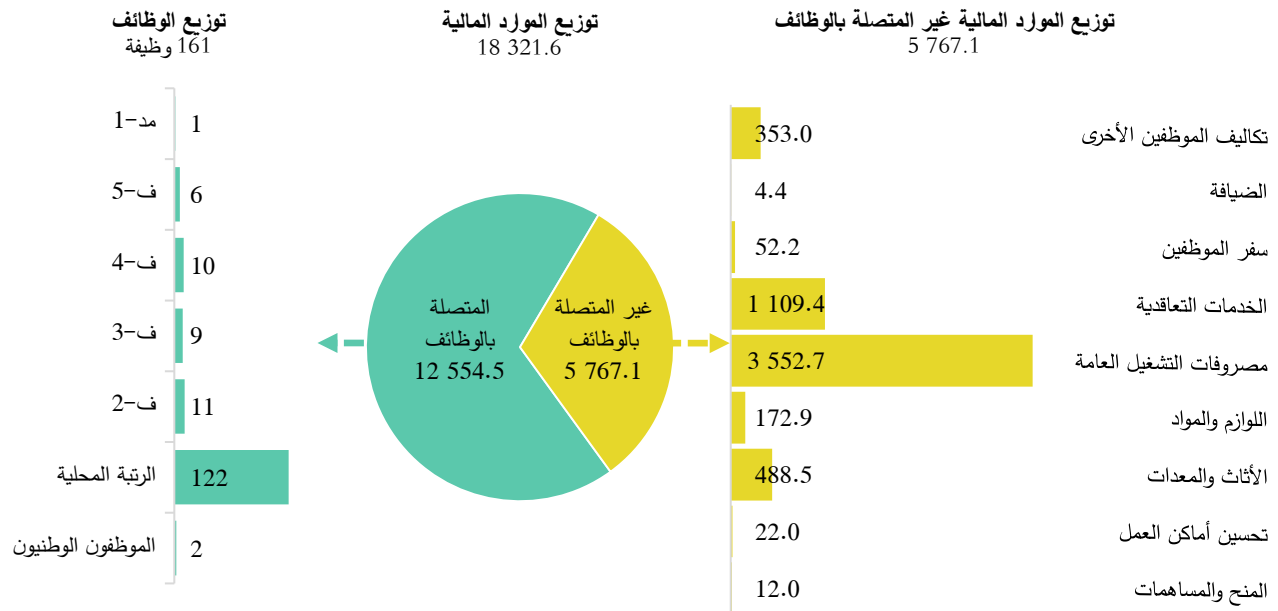
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
14 260,2	12 554,5	-	-	-	-	12 554,5
6 696,6	6 052,9	(285,8)	-	-	(285,8)	5 767,1
20 956,8	18 607,4	(285,8)	-	-	(285,8)	18 321,6
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
37	37	-	-	-	-	37
124	124	-	-	-	-	124
161	161	-	-	-	-	161

الشكل الحادي والأربعون من الباب 21

دعم البرامج: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

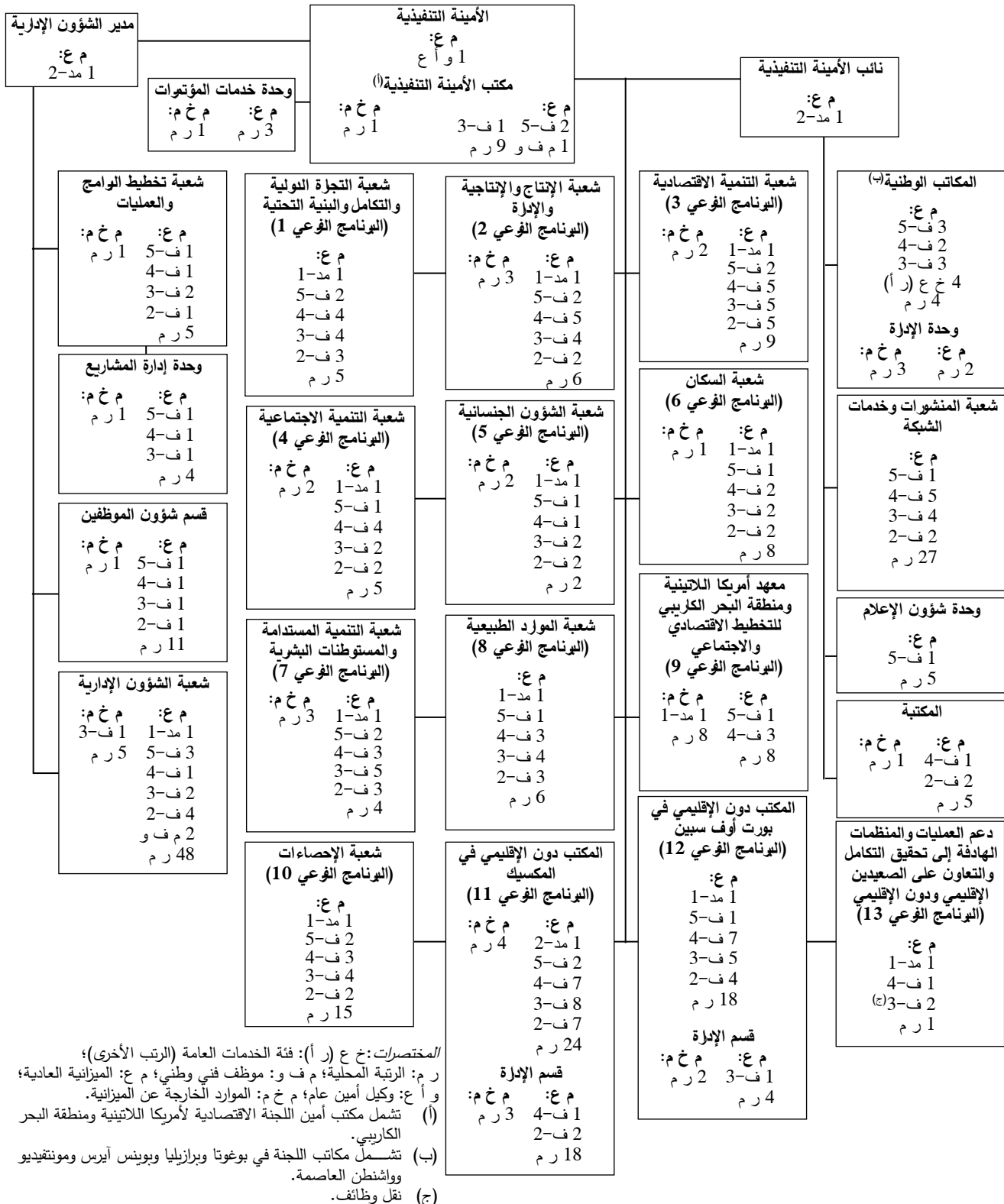
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)





## المرفق الأول

## الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2021



## المرفق الثاني

## موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

### اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/74/7)

توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تشجع اللجان الإقليمية على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها ومع نظام المنسقين المقيمين، وأن تطلب من الأمين العام أن يدرج معلومات مستكملة عن أي أنشطة وإنجازات ذات صلة في مشروع الميزانية المقبل (الفقرة خامسا-59).

منذ إنشاء المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتعيين مديره الإقليمي في نيسان/أبريل 2019، أقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعاوناً وثيقاً جداً مع مكتب التنسيق الإنمائي على الصعيد الإقليمي. وأجرى المدير الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي زيارتين إلى مقر اللجنة (في نيسان/أبريل 2019 وكانون الثاني/يناير 2020) من أجل تحديد أولويات التعاون الاستراتيجي بين اللجنة والمكتب والمبادرات المشتركة مع المنسقين المقيمين ومكاتب المنسقين المقيمين. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت اللجنة في حلقات عمل عالمية وإقليمية نظمها مكتب التنسيق الإنمائي بشأن بدء تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتشمل مجالات التعاون الرئيسية لعام 2020 بين اللجنة والمكتب ما يلي: مشاركة الأمانة التنفيذية للجنة في الاجتماعات العالمية والإقليمية للمنسقين المقيمين التي ينظمها المكتب؛ ومشاركة المكتب في الاجتماعات الحكومية الدولية الإقليمية التي تعمل اللجنة كأمانة تقنية لها؛ وتنظيم حلقة دراسية إقليمية مشتركة بين اللجنة والمكتب وزيارات تعريفية إلى اللجنة لجميع المنسقين المقيمين، لا سيما المنسقين المعيّنين حديثاً، تمشياً مع توصيات المرحلة الأولى من الاستعراض الإقليمي (من المقرر عقد أول حلقة دراسية إقليمية في أيار/مايو 2020 في مقر اللجنة)؛ وتنظيم حلقة دراسية إقليمية مشتركة بين كل من اللجنة والمكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاقتصادي مكاتب المنسقين المقيمين (من المقرر عقدها في حزيران/يونيه 2020)؛ ومشاركة اللجنة في مجموعة الدعم المتبادل التي يقودها المكتب من أجل تعزيز دعم اللجنة لعمليات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في مراحلها المختلفة على الصعيد القطري (بما في ذلك التحليلات القطرية المشتركة، وبيئات التمويل، وصياغة واستعراض الأطر)؛ وتنسيق اللجنة لآليات التنسيق الخاصة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المتصلة بالخطة الإنمائية الشاملة للمثلث الشمالي لأمريكا الوسطى والمكسيك، التي يشارك فيها بنشاط المكتب والمنسقين المقيمين

الأربعة للبلدان المعنية (بالاشتراك مع 20 وكالة وصندوقاً وبرنامجاً تابعين للأمم المتحدة)، من خلال عقد اجتماعات حضورية وافتراسية منتظمة؛ وتحليل تجريبه اللجنة بدعم من المكتب للاتجاهات الإقليمية بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتنظيم اللجنة حلقة عمل إقليمية لدعم المنسقين المقيمين ومكاتب المنسقين المقيمين بشأن إعداد المنتجات المعرفية والتحليلية للجنة وتعميمها بانتظام على المكتب ومكاتب المنسقين المقيمين.

تأثر معدل امتثال اللجنة الاقتصادية تأثراً شديداً بأزمة السيولة. ففي كثير من الأحيان، تعذرت الموافقة على طلبات السفر بسبب عدم وجود أموال متاحة. وبالإضافة إلى ذلك، تأخر إنشاء وحدة تركز على السفر والمناسبات، من شأنها المساعدة في تقديم خدمات متكاملة في تنظيم المناسبات، بما في ذلك الامتثال للسفر. وقد أعاققت التدابير التي اتخذت لإدارة أزمة السيولة، والتي شملت تأخير جميع عمليات التوظيف، قدرة اللجنة الاقتصادية على إنشاء الوحدة.

عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الأسباب من وراء انخفاض معدل الامتثال في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ما يلي: (أ) تأخر إرسال إقرار من الخبراء و/أو المشاركين في الاجتماعات؛ (ب) والحاجة إلى الحصول على تأكيد انعقاد الاجتماعات وتوفير النظراء الحكوميين الوطنيين و/أو المحليين قبل شراء تذاكر السفر للموظفين، وهذا قد لا يجري في غضون فترة الأسبوعين للشراء المسبق؛ (ج) وإدراج بيانات تذاكر السفر التي تدفع ثمنها المنظمة الراعية (حوالي 300 رحلة في السنة). وأبلغت اللجنة كذلك أن اللجنة الاقتصادية وضعت خطة لتحسين أدائها وحددت أهدافها للامتثال لسياسة الشراء مقدماً بنسبة 60 في المائة لعام 2019 و 65 في المائة لعام 2020. وشملت الخطة ما يلي: (أ) تعيين مساعد فريق، على أساس عدم التفرغ، من أجل استعراض الرحلات المقررة المقبلة لتذكير الموظفين بتقديم طلباتهم في الوقت المحدد؛ (ب) وإنشاء فريق صغير متفرغ للنظر حصراً في السفر لأغراض المؤتمرات والمناسبات؛ (ج) وإصدار البرنامج الفرعي لبيانات شهرية عن مدى الامتثال لشروط السفر؛ (د) وإدراج أحكام بشأن تغيير مواعيد السفر دون أي تكلفة عند إعادة التفاوض على اتفاقات مع شركات الخطوط الجوية التجارية للسماح بشراء التذاكر مسبقاً مع إمكانية تغيير مواعيد السفر إذا لزم الأمر؛ (هـ) وإدراج أحكام بشأن التفاوض على شراء تذاكر سفر جماعية (دون تسمية اسم المسافر) لحضور الاجتماعات الكبرى التي تعقدها أجهزة تقرير السياسات. وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة من أجل وضع خطط واستراتيجيات ملموسة لمعالجة هذه المسألة على نحو استباقي، إضافة إلى تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق من أجل تحسين معدلات الامتثال. وتتطلع اللجنة إلى تلقي مزيد من المعلومات عن تأثير التدابير السالفة الذكر في مشروع الميزانية المستقبل (الفقرة خامساً-74).

ترحب اللجنة الاستشارية بمبادرة اللجنة الاقتصادية المتعلقة برقمنة مكتبتها ونظم التوثيق فيها، وكذلك النهج المتخذ لزيادة توزيع منشوراتها توزيعاً إلكترونياً مع ضمان توافر البدائل في المناطق التي لا يصلها الإنترنت إلا بصورة محدودة. كما ترحب اللجنة بالتقدم المحرز في توسيع نطاق التوعية وزيادة توزيع منشورات اللجنة الاقتصادية. وترى اللجنة أنه ينبغي إجراء تحليل لتحديد ما إذا كانت نظم واستراتيجيات اللجنة يمكن تكرارها أو إعادة استخدامها في اللجان الإقليمية الأخرى وفي إدارات ومكاتب الأمم المتحدة، وهي واثقة من أنها سوف تتلقى معلومات مستكملة عن هذه المسألة في مشروع الميزانية المقبلة (الفقرة خامساً-76).

حقق المستودع الرقمي للجنة الاقتصادية ما يقرب من 7 ملايين عملية تنزيل في عام 2019، وهو ما يشكل زيادة بنسبة 100 في المائة تقريباً مقارنة بعام 2018. وشرعت مكتبة اللجنة أيضاً في إضافة مجموعات مؤسسية هامة من الوسائط المتعددة (الصور وأشرطة الفيديو) إلى مستودعها. وفي آخر اجتماع سنوي لشبكة معلومات ومكتبات الأمم المتحدة لتبادل المعارف، الذي عُقد في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في تشرين الأول/أكتوبر 2019، برئاسة مكتبة اللجنة، تم الاتفاق على إقامة تعاون استراتيجي وكفالة قابلية التشغيل البيني التقني بين مستودعات الأمانة العامة للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، اتفقت جميع مكتبات الأمانة العامة على بناء نقطة وصول واحدة (واجهة بينية عامة) لجميع المستودعات القائمة. وأخيراً، قدمت مكتبة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المساعدة التقنية إلى كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في بناء مستودعات مؤسسية لكل منهما. بيد أن التقدم كان بطيئاً جداً، بسبب الافتقار إلى مخصصات الميزانية المطلوبة لتنفيذ حل مشترك للجان الإقليمية.

## المرفق الثالث

### موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، حسب العنصر والبرنامج الفرعي

الوظيفة	الرتبة	البيان	سبب التغيير
البرنامج الفرعي 4، التنمية والمساواة على الصعيد الاجتماعي	(1)	ف-3 نقل وظيفة واحدة، موظف للشؤون الاجتماعية، إلى البرنامج الفرعي 13	لتعزيز المنظور الاجتماعي في الدعم الذي تقدمه اللجنة إلى الدول الأعضاء نحو تحقيق التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
البرنامج الفرعي 13، دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي	1	ف-3 نقل وظيفة واحدة، موظف للشؤون الاجتماعية، من البرنامج الفرعي 4	لتعزيز المنظور الاجتماعي في الدعم الذي تقدمه اللجنة إلى الدول الأعضاء نحو تحقيق التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي